الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير

تخصص: النحو العربي وأصوله.

بعنوان:

الآراء الفردية لنحاة البصرة والكوفة من كتاب الإنصاف (جمعا ودراسة)

إعداد الطالب:

ـ منصوري عبد الجليل.

إشراف الدكتور:

– بديار البشير.

السنة الجامعية:

2015_2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية الآداب واللغات قسم اللغة العربية وآدابها

الآراء الفردية لنحاة البصرة والكوفة من كتاب الإنصاف

(جمعا ودراسة)

– رسالة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: النحو العربي وأصوله.

إعداد الطالب: إشراف الدكتور:

منصوري عبد الجليل بديار البشير

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د دبة الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعةالأغواط	رئيسًا
د. دويس محمد	أستاذ محاضر – أ –	المركز الجامعي بالنعامة	مناقشًا
د. بن علي سليمان	أستاذ محاضر – أ –	جامعةالأغواط	مناقشًا
د. بديار البشير	أستاذ محاضر – أ –	جامعةالأغواط	مشرفا ومُقرِّرًا

السنة الجامعية:

1435- 1436هـ / 2014- 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الــتي مقلتاها تصنع الفرحا تلك التي أهــدت الدنيا إليّ ضحى

أمّي وأهدي إلى من كان لي جبلا آوي إليــه إذا الشر استوى وصحا

أبي وأهدي أخيّاتي وهنّ كما الـ عقد الفريد الذي يسمو على الفُصحا

كذاك أهدي شقيقيّ اللذين هما ضوء النهــار متى زار الظلامَ محا

وزوجتي ذات سرّي ثمّ جــاريتي أُميمـــة الخيــر أنــسٌ لــلذي لمحــا

عبد الجليل منصوري.

شكر وعرفان

أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور البشير بديار، وله مني الثناء العطر، فقد كان لي خير العون على بحثي هذا، مع اعترافي بأني أتعبته بأسئلتي وأراحني بإجاباته.

فشكرا لك أستاذي الفاضل شكرا.

كما أشكر لجميع أساتذتي الذين بذلوا جهودا لا يمكن أن يصفها قلمي ولا لساني.

عبد الجليل منصوري.

المقدمة:

الحمد لله الذي أمدّنا بنعم يقصّر عنها الشكر، ويعجز لسان الفصيح أن يبلغ منها الحصر؛ وأكرمنا بأنْ هدانا للإسلام، وجعلنا بفضله خير أمة أُخرجت للأنام؛ ثم منّ علينا باللسان والبيان، وعافانا من داء الحَصَر والهذيان؛ ثم الصلاة والسلام الأتمّان الأكملان، على خير ولد آدم وعدنان؛ محمد بن عبد الله العربي، صاحب العِرض النقي والشرف الأبي؛ أفصح من نطق بلسان العرب، فجعله بذلك يسمو إلى أعلى الرتب؛ وعلى آله الأطهار، سادة الأعصار والأمصار؛ وعلى صحابته الغُرّ الميامين، الرّاضين عن ربهم والمرضيين؛ أمّا بعد:

فإن فنون العلم على اختلافها وتنوعها، تشترك فيما بينها بروابط تبدو واضحة أحيانا لشدة القرب بينها، وتخفى أحيانا أخرى لتلاشي ذلك القرب واضمحلاله، ونشأة العلوم كلها، لا تكون جُزافا من غير ما علة جلية.

وإذا نشأت هذه العلوم، وثبّتت أقدامها، ثم قامت واستوت، فهي على نوعين اثنين لا ثالث لهما، علم شريف لشرف مادّته وموضوعاته التي يعالجها، وعلم وضيع لا يَلتفت إليه مِن البشر إلا مَن كان معه على قدم سواء في الشبه، كم تشبه العلوم أصحابها!

نشأ النحو لدافع ديني محض، ألا وهو الحفاظ على القرآن مِن أنْ يتسرّب إليه الخطأ والزلل، ثم الحفاظ على اللسان العربي من اللحن، ولما كان الدافع لنشأته ما ذكرت، لم يختلف اثنان على شرف النحو وعلوّ كعبه بين العلوم.

صار النحو علما يطلبه الناس لمكانته، فطلبه قارئ القرآن، ومفسّره، وراوي الحديث النبوي، ومُنشد الأشعار العربية، كلهم يأخذ منه على قدْر حاجته.

ثم ظهرت طائفة من الرجال الأفذاذ، جعلوا خالص وقتهم لهذا العلم، فبلغوا فيه الغاية، وأحاطوا به من كل جوانبه، إلا أن النقص الذي هو طبيعة البشر، جعل بعضهم يُقصّر في بعض المسائل، فلا يدرك كنهها ولو أعمل فيها فكره سنوات، فيصدُر عنها ويغادرها برأي، يُوهمه ظنُّه أنه الصواب المحض الذي ما دونه إلا الخطأ.

ثم يأتي بعده غيره من العلماء، قد أحاط بما لم يُحط سابقه، فينقُض رأيه الأول، ويبدي في المسألة رأيا هو غاية اجتهاده ومنتهاه، ثم يأتي غيرهما، فيردّ ويقبل، بدافع العلم أو بدافع العصبية.
فظهر الخلاف النحوي، وتشعّبت بالنحاة أوديته، وقام بصري هنا، وكوفي هناك، فجعلا من النحو ميدانا للصراع، فنشأت بذلك آراء بصرية، تقابلها آراء كوفية، وفي بحر هذه الآراء المتلاطم، ظهرت آراء لنحاة بصريين يوافقون فيها الكوفة، وآراء لنحاة كوفيين يوافقون فيها البصرة، وآراء أصحابها من البلدين، تفرّدوا بها نتيجة اجتهادهم، ولم يوافقوا فيها أحدا.

وموضوع بحثي، هو الآراء الفردية لنحاة البلدين، سواء تلك الآراء التي لم يوافقوا فيه أحدا، أو تلك الآراء التي خالفوا فيها مدرستهم ووافقوا غيرها، لأن مخالفة المدرسة وموافقة الأخرى هو تفرّد كذلك.

وعلى ضوء ما قدّمت، وفي إطار هذا البحث العلمي، يمكن القول إن إشكاليته تتمثل في آراء أفراد النحاة التي يخالفون فيها مدرستهم مرة ويوافقون غيرها، والتي يخالفون فيها المدرستين مرة أخرى، وقطب رحاه التي عليها يدور ويعتمد هو الخلاف بين البلدين: الكوفة والبصرة، ذلك الخلاف الذي جعل ما بين البلدين كما بين المشرق والمغرب بعدا وجفاء فلم يشفع لهما حتى الواقع الذي يقول إن ما بينهما سير يسير لا غير.

فالخلاف قام بين نحاة البلدين ليس لأنهم طلبوه ولكن لأن العلم فرضه، ثم ما انفك هذا الخلاف ينمو ويسمو حتى تفرعت به وبأصحابه سبل الأفكار، وترامت بهم مفاوز الآراء، وبعد أن كانت آراء لبلد تقابلها آراء لبلد، صار لكل نحوي آراؤه التي تميزه عن سواه، فيخالف أحيانا بلده ويوافق الآخر، ويتفرد أحيانا أخرى بآراء أملاها عليه اجتهاد ونظر.

هذه الآراء الفردية لنحاة البلدين هي موضوع هذا البحث، ولقد استفزني إليها كتاب الإنصاف لما نظرت فيه فوجدته يطفح بهذه الآراء، فيعزوها إلى أصحابها دون إثبات لمصدر نقله،

ويرد منها ما شاء بحجج تبدو واهية أحيانا لا لشيء إلا لأنها خالفت مذهبا تبناه صاحب الكتاب وقام على قدم وساق يدافع عنه.

وحاولت في بحثي أن أجمع كل هذه الآراء ناظرا فيها وفي أصحابها، متى خالفوا مدرستهم، ومتى تفردوا عن المدرستين، ثم نظرت في مدى صحتها ومقاربتها للصواب، كما أثبتها من مصادرها وجمعتها من مظانها ما أمكنني ذلك.

ولما لم أجد لأصحابها مصادر من تصانيفهم، اعتمدت على المحققين من النحاة، كابن مالك الأندلسي، وأبي حيان، وابن يعيش.

أما سبب اختياري للموضوع، فلأن فكرة الخلاف التي بسببها نشأت المدارس النحوية، وقام النحاة على أطراف متناقضة تثيرني وتدفعني للبحث فيها.

كما أن الإلمام بالآراء النحوية شيء له في نفسي مكانة عظيمة، فالعلم بالنحو لا يتم إلا من هذه السبيل.

وموضوع الآراء الفردية بالتحديد فيه شيء من الجدّة تستفز الباحث على التنقيب عنها وحصرها إن أمكن، وإن لم يمكن فجمع ما أتيح منها على الأقل.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما أشرت إليه آنفا حول جمع أراء تفرد بها أصحابها كليا، أو خالفوا بها أصحابهم ووافقوا غيرهم.

كما تهدف إلى النظر في فكر نحاة البلدين وكيفية طرحهم للقضايا النحوية وكيفية معالجتها.

وتهدف كذلك إلى إبراز مدى نضج نحاتنا القدامى خلاف ما يصوره بعض الباحثين على أنهم ليسوا سوى مقلدين، قلدوا المناطقة فكان النحو العربي، ثم بعد ذلك قلدوا رؤوسهم والمبرزين فيهم فكانت مدرسة هنا ومدرسة هناك.

كما تهدف هذه الدراسة من جهة أخرى إلى قراءة جديدة لكتاب الإنصاف وإن كانت القراءات لهذا الكتاب لتنوء بالعصبة أولي القوة، إلا أني سأحاول أن تكون هذه القراءة جديدة من حيث موضوعها من جهة، ومن حيث أسلوبها من جهة أخرى.

أماأهمية هذه الدراسة،فهي أهمية الخلاف النحوي ذاته في الدرس النحوي، فهي تنظر في آراء النحاة الذين قام الخلاف بين مدرستيهم فأدى إلى ازدهار النحو والتفات الناس إليه بعد أن كان علما يسدر في خطط البصرة وسككها لا يتعداها إلى غيرها.

وبالنظر في خلافات الأفراد سيتاح لنا أن نعرف فكرا جديدا للنحاة لا يمكن الاطلاع عليه إلا بإفرادهم وإفراد آرائهم وإبعادهم عن غطاء المدرسة والبلد.

ومن ههنا تتجلى أمامنا أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى النظر الفردي للنحوي لا الجماعي.

كما أن هذا البحث يُعد جديدا وقديما في بابه، أما جهة جدته، فتظهر في كونه يجمع آراء جماعة من النحاة في عمل واحد، وهذه الآراء قد خالفوا فيها مدرستهم إما بموافقتهم لغيرها، وإما بتفردهم بآراء تخصهم هم دون سواهم.

أما جهة القدم فيه، فقد طرق باب آراء النحاة كثير من الباحثين، إلا أنهم اقتصروا على نحوي واحد تبنى عليه دراستهم، فيجمعون آراءه انطلاقا من مدونة يختارونها كما سيأتي:

. الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، الحاج التواتي بن التواتي.

. يونس بن حبيب، حسين نصار.

. آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري.

. آراء المبرد النحوية عند ابن مالك.

ومثل هذه الأعمال كثير جدا لا يحصر، فجمع آراء النحاة عمل يستسيغه البحث العلمي بل ويطلبه، لعل الباحثين ييسرون ويحفظون كثيرا من الجهد العلمي على من سيأتي بعدهم ويطرق مجال النحو بحثا وتنقيبا.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة،فتمليه متطلبات البحث، وذلك نظرا لطبيعة الدراسة، فالمنهج سيكون بين الاستقرائي والوصفي، والتحليلي والجدلي في بعض الأحيان.

_خطة البحث:

رأيت أن أجعل بحثي على الشكل التالي:

مدخل يسير وثلاثة فصول تكون كالآتي:

. الفصل الأول: آراء النحاة التي خالفوا فيها مدرستهم ووافقوا غيرها.

. المبحث الأول: آراء البصريين التي وافقت الكوفة؛

. المبحث الثاني: آراء الكوفيين التي وافقت البصرة.

وفي هذا الفصل الأول عالجت الآراء على ترتيب المسائل في كتاب الإنصاف تفاديا للتكرار الذي لا طائل منه.

_ الفصل الثاني: آراء النحاة التي تفردوا بها:

. المبحث الأول: آراء البصريين التي تفرد بها أصحابها.

. المبحث الثاني: آراء الكوفيين التي تفرد بها أصحابها.

أما في الفصل الثاني، فقد عالجت الآراء على ترتيب النحاة زمنيا.

. الفصل الثالث: أثر آراء النحاة الفردية على الدرس النحوي.

ـ المبحث الأول: الأثر الإيجابي للآراء الفردية على الدرس النحوي.

ـ المبحث الثاني: الأثر السلبي للآراء الفردية على الدرس النحوي.

ثم خاتمة، فيها خلاصة يسيرة عن البحث بأكمله.

وقد كان أغلب اعتمادي على كتاب الإنصاف، دون إهمال للكتب التي تعرضت للآراء والخلافات قديما وحديثا مثل:

ـ شرح المفصل لابن يعيش.

ـ شرح التسهيل لابن مالك.

ـ التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي.

ـ ارتشاف الضرب لأبي حيان.

وأخيرا أشكر للدكتور بشير بديار الذي أشرف على هذا العمل جهوده وتوجيهاته والله الموفق لكل خير، والمسدد للصواب، والحمد لله رب العالمين.

تم الفراغ منه يوم:

16 رجـــب 1436

الموافق ل:05 ماي 2015

عبدالجليل منصوري

المدخل

ما من أمّة عمرت هذه الأرض، أو ما تزال تعمرها ، إلا ولها ميزة تميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، فبعضها قد برع في الصناعة، فأنشأ المصانع، وخلّف الآثار الضخمة وترك لمن بعده العلامات، وبعضها برّز في الزراعة، فأقام أود الأرض، وشقّها طولا وعرضا، وملأها بالجنات ذوات البهجة، وبعضها تفوق في التجارة، فشرّق وغرّب،وأنجد وأتهم، وجمع المال، وبعضها سبق في الإمارة والسلطان، فأحدث الممالك، وبسط سلطانه على ما قدّر له من الأرض.

وقد تجتمع الميزتان أو الثلاث في أمة واحدة، وقد لا تكون واحدة منهنّ في أمة أخرى.

وإنّ من أهم ما تتميز به أمة العرب ذلك اللسان العربي الذي أبهر ــ وما زال ــ كلّ دارس له، وتلك الملكة التي مُنحت لهم، فاستطاعوا بها الإبانة عن أغراضهم ومقاصدهم ما لم تستطع أمة أخرى ذلك عبر الأعصار والأمصار، فالإبانة هي أعظم ما منّ الله به على خلقه بعد الدين، قال تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤ ﴾[1]، ولولا فضل البيان الذي هو الإعراب عما في الضمير لما ذكره الله بعد الدين على أنه منّة منّها الله على الإنسان عامّة، بل إنّ الإبانة دليل على العقل، وبها يوزن ويقدّر، فمتى بلغت الغاية القصوى، كان العقل أرجح وأتمّ، ومتى كانت دون ذلك كان العقل مثلها.

وكان حظ الأمم من تلك الملكة الخالقة للإبانة على خلاف لا يستوون فيه، "وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات، وأوضحها إبانة عن المقاصد."[2]

ولمّا كان اللسان العربي بهذا الفضل، وعلى هذه الدرجة الرفيعة من التميز، كان لزاما على أهله أن يحيطوه بأكناف الرعاية والعناية، وأن يبذلوا في سبيل الحفاظ عليه نقيا سليما أعمارهم، وأموالهم، وكل شيء غلا وعلا.

ولقد كان العرب أمة واحدة لا يخالطهم سواهم من الأجناس الأخرى، ولا يخالطون إلا في النادر القليل الذي لا يعود بالضرر على طبائعهم، فلمّا جاء الإسلام، ودخل فيه غير العرب، من الروم، والفرس،والنبط، والأحباش، وغيرهم، وصارت الجزيرة العربية قبلة لهم جميعا، لطلب العلم والتفقه في الدين عند خاصّتهم، أو لأداء المناسك عند عامّتهم، كثر اختلاط العرب بغيرهم، وبدا الفساد في لسانهم شيئا يسيرا، وخشية أن يتفشى فلا يُقدر عليه، جعل علماء ذاك

[1] – الرحمن: 1-4.

[2] – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، د تح، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص603.

الزمان يضعون القواعد للسان العربي حتى لا يطمسه اللحن ضربة لازب، فيذهب برونقه وطلاوته، فلا يبقى من محاسنه شيء يتباهى به أصحابه بعد ذلك.

فنشأ علم النحو على خلاف بين المترجمين حول من سبق إلى هذا الفن، فبعضهم يرى أنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، وبعضهم يرى أنه ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي.

وقد جزم القفطي[1] أنه علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، ثم أخذه عنه أبو الأسود بأمر منه، وزاد فيه من عنده، أمّا ابن سلّام في طبقاته، فقد قال: " وكان أولَ من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي. "[2]

وغير هذين ــ من المترجمين ــ كثير، تتضارب آراؤهم حول السابق إلى هذا الشرف، وكيف لا يكون السبق إلى هذا الفنّ شرفا، وبه حُفظ اللسان العربي من الزلل، فحفظ القرآن الذي كان الغاية من وراء إنشاء النحو.

ثم هناك غايات أخرى دفعت العلماء آنذاك إلى إبداع فن يحفظ اللسان العربي، منها تقويم ألسنة الأعاجم الذين دخلوا في دين الإسلام أفواجا، والحفاظ على ألسنة العرب من الاختلاط والفساد الذي أفرزه الاحتكاك المباشر بأولئك الأعاجم.

ثم صار لهذا الفن أهله ومحله، وصار له علماء وطلبة يأخذون عنهم، ولا خلاف بين المؤرخين أن أول مصر احتضن هذا العلم كان البصرة، ثم نما سريعا، يسلّمه كل جيل إلى من بعده، وممّا ساعد على نشأته تلك ظروف البصرة المستقرة من جهة، واحتفالها برجالات همّهم الوحيد العلم، طلبُه وتحصيله ونشره.

ثمَّ انتقل هذا الفن إلى الكوفة بعد ذلك، إمّا عن طريق البصريين الذين تركوا البصرة ونزحوا إلى الكوفة، وإمّا عن طريق الكوفيين الذين أقاموا بالبصرة زمنا، ثم عادوا إلى بلدهم بعد أن حصّلوا علما وافرا.

---

[1] – جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2009، ينظر 39/1.

[2] – محمد بن سلّام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، شركة القدس، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 12/1.

ولعلّ المساحة الزمنية الشاسعة التي بين أول نحوي بصري، وقد سلّمتُ أنه أبو الأسود الدؤلي كما سلّم بذلك السيرافي[1]، وقد توفي أبو الأسود سنة تسع وستين[2]، وبين أول نحوي كوفي[3] بالمعنى الصحيح لكلمة نحوي، وأعني بذلك الكسائي المتوفى سنة تسع وثمانين ومائة[4]، لعل هذه المساحة الزمنية بين هذين العلمين تطرح العديد من الأسئلة:

ـ أين كان الكوفيون من هذا الفنّ؟ وهم من هم في إتقان القراءات، وغزارة الرواية لأشعار العرب وأخبارها وأيامها.

ـ أم أنّ هناك نحاة كوفيين تقدموا الكسائي لم يحفظ التاريخ أسماءهم ولا نحوهم، كما لم يحفظ مؤلفات الكوفيين بعد ذلك؟

ـ ثم ما تلك الحجج التي يسوقها المؤرخون حول انشغال الكوفة السياسي، واستقرار البصرة لبعدها عن الأحداث السياسية المتسارعة المتضاربة؟

ـ ثم لو انشغلوا عن النحو، للظروف السياسية غير المستقرة، أما كان الأولى أن ينشغلوا عن العلوم كلها، فينشغلوا عن القراءات ورواية الأشعار، وهذان مادة النحو وأُسّه؟

ـ وهل خلت الكوفة من رجال يتحمّلون هذا النوع من الفنون لتحتفل البصرة بما لا يعدّ منهم ولا يُحصى؟

إنّ الكوفة والبصرة منذ تمصيرهما ما بين سنة أربع عشرة، وسنة سبع عشرة[5]، وإلى عهد قريب جداً تتنافسان كفرسي رهان على كل شيء، فكيف تسلّم قصب السبق إلى البصرة في ميدان كهذا؟ ثم ترضى بعد ذلك أن تأخذه عنها أخذ التلميذ عن الشيخ؟.

أسئلة تجعل الباحث يتقلب على جمر الحيرة، إلا أني سأتركها لأنضج لها فهما، يخرجها ـ إذا نضج ـ من ضيق الشكّ وظلماته إلى سعة اليقين ونوره.

---

[1] – أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط1، 1985، 33.

[2] – ينظر: إنباه الرواة 55/1.

[3] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1958: " ولا نكاد نعرف في الكوفة نحويا ـ بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ـ قبل الكسائي. "مدرسة الكوفة 39.

[4] – ينظر: إنباه الرواة 269/2.

[5] – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، د تح، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2011، 901/2.

وإن كنت أزعم أن اليقين في البحث العلمي هو رابع الثلاثة: الغول، والعنقاء، والخل الوفي.

أخرج النحو شطأه بالبصرة إذن أيام أبي الأسود، فآزره أبو عمرو وعيسى بن عمر، فاستغلظ زمن الخليل، ثم استوى على سوقه أيام سيبويه، فأعجبَ الكوفيين، فأخذوا منه بطرف إلى مصرهم، وقامت هناك حِلَق الدرس النحوي كما في البصرة تماما، وغصّت بطلاب هذا الفنّ الوافد، ولتلك المنافسة القديمة بين المصرين، بدأت معالم الخلاف النحوي تبدو واضحة بين النحاة هنا وهناك، ولعلّ من أهم مظاهر الخلاف، تلك المناظرات التي كانت تقوم عفوا، أو تُقام عمدا بين نحاة البلدين كمناظرة الكسائي لسيبويه، وكل واحد منهما إمام بلده، وحجة أصحابه.

ثم تشعب الخلاف النحوي، وتفرق أيادي سبا، حتى عزّ على حذاق النحاة أن يجمعوا شعثه، أو أن يحيطوا بمسائله، وما زال كذلك يتشعّب، إذ كلّ جيل يضيف عليه من مستجدات المسائل، وقد تعرِض المسألة، فيرى فيها نحوي من البصرة رأيا، ثم تطوف على نحاة البصرة جميعا، فمنهم من يوافق، ومنهم من يخالف، فتظهر آراء جديدة في بلد واحد، ثم تشد الرحال إلى الكوفة، فيرى نحاتها آراء أخرى، وهذا كله في المسألة الواحدة.

استقرّ ذلك الخلاف واستمر، واتسعت الهوة بين البلدين، وبعدت الشقة، وتراخت المسافة، حتى صار النحو نحوين: كوفيا وبصريا، ولكل نحو أصوله التي تضبطه، وفروعه التي تتفرع عنه.

ثم نبتت نابتة جديدة من النحاة، لا هم إلى هؤلاء، ولا هم إلى هؤلاء، مذبذبين بين ذلك في أمصار أخرى، كبغداد، ومصر، والمغرب والأندلس، فأخذوا النحو عن أهل البلدين، ثم وقفوا أمام أمرين لا ثالث لهما: إمّا أن ينهجوا لأنفسهم سبيلا جديدة في النحو، فيتفرد كل مصر بنحو خاص، وبدل نحوين كوفي وبصري، تنشأ في العربية أنحاء شتى، كنحو بغداد، ونحو مصر، ونحو المغرب، ونحو الأندلس... وإمّا أن يميلوا إلى أحد الطرفين، فيُصوّبون ويُخطّئون.

وعلى ضوء ما أسلفت، ظهر ما يعرف بمسائل الخلاف والخوض فيها، وبدأ النحاة يمرون على المسائل، ويعرضون الآراء، ويقدمون حجج أصحابها، ثم يميلون إلى طرف دون الآخر، من دافع الاجتهاد أحيانا، ومن دافع الهوى أحيانا أخرى.

ومن أهم النحاة الذين عرضوا لتلك المسائل، أبو االبركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، في سفره الرائع الذي وسمه بـ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين).

أبو البركات الأنباري:

عالم ونحوي قلّما يرى مثله عبر العصور، قال عنه القفطي: " عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري أبو البركات الملقب بالكمال النحوي، الشيخ الصالح، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، وكان فاضلا، عالما، زاهدا، سكن ببغداذ من صباه إلى أن توفي بها... ودرّس في المدرسة النظامية النحو مدة... وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة، وسيرة جميلة."[1]

هذا هو الأنباري، شيخ صالح، صاحب آثار مفيدة في علوم شتى لا حصر لها، إلا أن النحو غلب عليه لتخصصه فيه، وكانت له مُكنة في التدريس، وطريقة مثلى في إبلاغ العلوم إلى الطلبة وإيصالها إليهم.

ومن تعريف القفطي يبدو أن الكمال أبا البركات ينسب إلى الأنبار مولدا لا نشأة، لأنه ولد بها، ثم انتقل وهو لا يزال في صباه إلى بغداد، وعلى هذا يجوز أن يُنسب أبو البركات إلى الأنبار _ كما هو معروف عنه _ مولدا، ويجوز أن ينسب إلى بغداد منشأ، فيقال الأنباري، أو البغدادي.

مولده:

"كان مولده في شهر ربيع الآخر، من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة"[2] من هجرة الرسول، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

أخلاقه وسمته:

قال عنه القفطي: "الشيخ الصالح... وكان فاضلا، عالما، زاهدا."[3]، وقال عنه السيوطي: "...الزاهد الورع... وكان إماما، ثقة، صدوقا... ورعا، زاهدا، عابدا، تقيا، عفيفا، لا يقبل من أحد شيئا، خشن العيش والمآكل، لم يتلبّس من الدنيا بشيء."[4]

---

[1] – إنباه الرواة 169/2– 170 بتصرف.

[2] – المصدر نفسه 171/2.

[3] – المصدر نفسه 169/2 بتصرف.

[4] – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 2005، 82/2 بتصرف.

شهادتان من مترجمَيْنِ تدلان على أن الكمال ــ رحمه الله تعالى ــ كان نقيا، عفيف النفس، طاهر الروح، لا يلتفت إلى الدنيا وبهجتها، قد هجرها إلى طلب العلم وتدريسه، زاهدا فيها، متقشفا لا عن بخل أو حرص، وإنما عن قناعة وزكاء نفس، صاحب سيرة حسنة بين الناس، فاضلا، بعيدا عن المشتبهات لا يتلبس بها.

مذهبه الفقهي:

كان الكمال ــ رحمه الله تعالى ــ شافعي المذهب، قال عنه الإسنوي: "... تفقه ببغداد بالمدرسة النظامية مدة على أبي منصور الرزّار."[1]

مكانته العلمية:

لقد بلغ الكمال الأنباري ــ رحمه الله تعالى ــ درجة من العلم جعلته وحيد زمانه، لا يؤخذ علم العربية إلا من عنده، ولا يرجع إلا إليه.

قال عنه الإسنوي: "... وبرع حتى صار شيخ العراق."[2]

وقال السيوطي: " ... حتى برع، وصار من المشار إليهم في النحو... فقيها، مناظرا، غزير العلم."[3]

وقال القفطي: " وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته."[4]

فهذه شهادات من مترجمين مختلفين لكل منهم ميدانه، إلا أنهم اتفقوا على علو كعب أبي البركات، وبراعته في العلم، وغزارة حفظه وروايته وتحصيله، وشدة عارضته.

ولولا هذه الصفات، ما كان قُدم كمعيد ومدرس بالمدرسة النظامية.

شيوخه:

ــ أبو منصور ابن الرزّار، أخذ عنه الفقه.[5]

ــ النقيب أبو السعادات ابن الشجري، أخذ عنه النحو، وقال القفطي: " ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه."[6]

---

[1] – عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير، طبقات الشافعية، تح عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، 641/2.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – بغية الوعاة 82/2.

[4] – إنباه الرواة 170/2.

[5] – ينظر: طبقات الشافعية 641/2.

[6] – إنباه الرواة 170/2.

ـ أبو منصور موهوب بن الخضر الجواليقي، أخذ عنه اللغة[1]

وروى الحديث عن أبيه، وعن خليفة بن محفوظ الأنباري، ومحمد بن محمد بن عطاف، وأحمد بن نظام الملك[2]، كما روى عن عبد الوهاب الأنماطي[3].

تلاميذه:

لم أقف له فيما قرأته على تلاميذ محددين مع أنه كان من مدرسي المدرسة النظامية، يتوافد عليه الطلاب من كل بلد، لمكانته من جهة، ولمكانة المدرسة من جهة أخرى.

وقد ذكر الإسنوي تلميذين أخذا عنه هما: الحافظ أبو بكر الحازمي، وابن الدّبيثي.[4]

وقد جاءه ابن يعيش ليتتلمذ عليه بالموصل، فلما وصل وجده قد تُوفِيَ، فلم ينل بذلك شرف التتلمذ عليه.

مصنفاته وآثاره:

لقد كان الكمال ـ رحمه الله تعالى ـ غزير التأليف، حسن التصنيف، يستفيد الناس مما ينتجه، وقد ألّف في فنون شتى، وأذكر من تصانيفه[5] الآتي:

(هِدَايَة الذَّاهِب فِي معرفَة الْمذَاهب)، كتاب (بداية الْهِدَايَة)، و(الداعي إِلَى الْإِسْلَام فِي علم الْكَلَام)، (النُّور اللائح فِي اعْتِقَاد السّلف الصَّالح)، و(اللباب الْمُخْتَصر)، (منثور الْعُقُود فِي تَجْرِيد الْحُدُود)، (التَّنْقِيح فِي مَسْلَك التَّرْجِيح) (الْجمل فِي علم الجدل)، و(الاختصار فِي الْكَلَام على أَلْفَاظ تَدور بَين النظار)، (نجدة السُّؤَال فِي عُمْدَة السُّؤَال)، (الْإِنْصَاف فِي مسَائِل الْخلاف بَين نحاة الْبَصْرَة والكوفة)، (أسرار الْعَرَبيَّة)، (عُقُود الْإِعْرَاب)، (حَوَاشِي الْإِيضَاح)، (منثور الْفَوَائِد)، (مِفْتَاح المذاكرة)، (كلا وكلتا)، (كتاب لَو)، (كتاب مَا)، (كتاب كَيفَ)، (كتاب الْألف وَاللَّام)، (كتاب فِي يعفون)، (كتاب حلية الْعَرَبيَّة)، (كتاب لمع الْأَدِلَّة)، (الإغراب فِي علم الْإِعْرَاب)، (شِفَاء السَّائِل فِي بَيَان رُتْبَة الْفَاعِل)، (الْوَجِيز) فِي التصريف، (الْبَيَان فِي جمع أفعل أخف الأوزان)، (الْمُعْتَبر فِي الْفرق بَين الْوَصْف وَالْخَبَر)، (المرتجل فِي إبْطَال تَعْرِيف الْجمل)، (جلاء الأوهام وجلاء الأفهام فِي مُتَعَلق الظّرْف فِي قَوْله تَعَالَى أحل

---

[1] – ينظر: طبقات الشافعية 641/2.

[2] – ينظر المصدر نفسه.

[3] – ينظر بغية الوعاة 82/2.

[4] – ينظر طبقات الشافعية 641/2.

[5] – صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، تح أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2000، ينظر: 148/18-149.

لكم لَيْلَة الصّيام)، (غَرِيب إِعْرَاب الْقُرْآن)، (رُتْبَة الإنسانية فِي الْمسَائِل الخراسانية)، (مقترح السَّائِل فِي ويل أمه)، (كتاب الزهرة فِي اللُّغَة)، (الأسمى فِي شرح الأسما)، (كتاب حيص بيص)، (حلية الْعُقُود فِي الْفرق بَين الْمَقْصُور والممدود)، (كتاب ديوَان اللُّغَة)، (زِينَة الْفُضَلَاء فِي الْفرق بَين الضَّاد والظاء)، (الْبُلْغَة فِي الْفرق بَين الْمُذكر والمؤنث)، (كتاب النَّوَادِر)، (كتاب الأضداد)، (كتاب فعلت وأفعلت)، (الْأَلْفَاظ الْجَارِيَة على لِسَان الْجَارِيَة)، (قبسة الطَّالِب فِي شرح خطْبَة أدب الْكَاتِب)، (تَفْسِير غَرِيب المقامات الحريرية)، (شرح ديوَان المتنبي)، (شرح الحماسة)، (شرح السَّبع الطوَال)، (شرح مَقْصُورَة ابْن دُرَيْد)، (الْمَقْبُوض فِي الْعرُوض)، (شرح الْمَقْبُوض)، (الموجز فِي القوافي)، (اللمْعَة فِي صَنْعَة الشّعْر)، (نزهة الألباء فِي طَبَقَات الأدباء)، (الْجَوْهَرَة فِي نسب النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَأَصْحَابه الْعشْرَة)، (تَارِيخ الأنبار)، (نكت الْمجَالِس فِي الْوَعْظ)، (نقد الْوَقْت)، (بغية الْوَارِد)، (التفريد فِي كلمة التَّوْحِيد)، (أصُول الْفُصُول)، فِي التصوف (نسمَة العبير فِي التعبير).

ومن آثاره متفرقات من الأشعار أذكر منها قوله:[1]

إذا ذكرتك كَاد الشوق يقتلني ... وأرقتني أحزان وأوجاع

وَصَارَ كلي قلوباً فِيك دامية ... للسقم فِيهَا وللآلام إسراع

فَإِن نطقت فكلي فِيك أَلْسِنَة ... وَإِن سَمِعت فكلي فِيك أسماع

وقوله:[2]

الْعلم أوفى حلية ولباس ... وَالْعقل أوقى جنَّة الأكياس

كن طَالبا للعلم تحي فَإِنَّمَا ... جهل الْفَتى كالموت فِي الأرماس

وصن الْعُلُوم عَن المطامع كلهَا ... لترى بِأَن الْعِزّ عز الياس

وَالْعلم ثوب والعفاف طرازه ... ومطامع الْإِنْسَان كالأدناس

وَالْعلم نور يهتدى بضيائه ... وَبِه يسود النَّاس فَوق النَّاس

كتاب الإنصاف وقيمته العلمية:

إنّ الكتاب يستمدّ قيمته من قيمة صاحبه، والكمال الأنباري ــ كما قدّمت ــ رجل نشأ في بغداد، حاضرة الدنيا في ذلك الزمان لا حاضرة المسلمين وحدهم، وبها طلب العلم فحصّله

[1] – بغية الوعاة 83/2.

[2] – الوافي بالوفيات 149/18.

من معينه الصافي، ومن رجالاته المقدَّمين فيه، جمع علما وخلقا يمنعانه من الخوض فيما لا يعلم، أو ادّعاء الإجادة فيما لا يحسن.

فالأنباري لمّا ألّف كتابه الإنصاف، توخّى فيه الدقّة والإتقان _ كحاله مع جميع كتبه_ ولذلك كُتب له الذّيوع بين العلماء وطلبة العلم على حد سواء.

ومن مظاهر سيره بين أهل العلم، أنه لا تخلو مكتبة مشتغل بالعلوم من هذا الكتاب، واعتناء الباحثين والدارسين قديما وحديثا به نظرا ودراسة، ولا أدلّ على ذلك من الكمّ الهائل من الرسائل التي تلخص، أو تحلّل، أو تدرس كتاب الأنباري.

لقد أحصى الأنباري في كتابه الإنصاف إحدى وعشرين ومائة مسألة خلاف، وذكر عشرين نحويا بالاسم، وأشار إلى آرائهم، ورجّح أحيانا الكوفيين ورجّح أحيانا أكثر البصريين، يبسط أدلّة المسائل، فيقبل منها ما وافق الصواب في زعمه، ويردّ منها ما كان واهيا، مبينا علّة القبول هنا، وعلّة الرّدّ هناك.

وقد ظهرت قبله وبعده كتب[1] تنهج نهجه ذاته، تجمع الآراء المختلفة والمخالفة، ثمّ تدرسها، إلّا أنّ كتاب الإنصاف كان محطّة فارقة في كتب الخلاف.

وعلى هذا، يجوز لي أن أقول: إنّ الخلاف مرّ بمرحلتين، ما قبل كتاب الإنصاف، وما بعد كتاب الإنصاف، وذلك لأنّ الأنباري أفاد ممّن قبله إفادة عظيمة جدا، فحصّل فروعا وأصولا في النّحو أمكنته من إنشاء طريقة جديدة في معالجة مسائل الخلاف، لا كالذين سبقوه إذ غلب على مصنفاتهم طابع الردود، فتجد كتابا كاملا قائما على ردّ آراء نحوي ما، كما فعل المبرّد مع سيبويه في كتابه (الرّدّ على سيبويه)[2]، أو كتبا قائمة على ردّ آراء جماعة ما، ولا هو كالذين لحقوه، إذ كانوا عالة على مصنّفه ذاك، يأخذون منه، فيحيلون إليه أحيانا، و لا يفعلون ذلك أحيانا أخرى.

أمّا معالجاتهم للمسائل، فليست شيئا ذا بال في أغلبها، إذ هي بين أمرين: إمّا أنّها تكرار لعمل الأنباري ومن قبله، وإمّا أنّها نُقول من هنا وهناك، ألّف صاحبها بينها، فحاز بها شرفا، ويسّر بها على من بعده جهدا وعملا.

[1] – سأذكر هذه الكتب في موضعها أثناء الفصل الأخير، مع إيعازها إلى أصحابها، وذكر المصادر المأخوذة منها.

[2] – ينظر بغية الوعاة1/256.

ولقد جعلت الدراسات النحوية الحديثة من كتاب الإنصاف ميدانا خصبا للبحث العلمي، لما احتواه من مادّة علمية رصينة وغزيرة في آن، تتيح لكل صاحب تخصص الخوض فيها انطلاقا من تخصصه، والوصول إلى النتيجة التي يرغبها، أو إلى أكثر مما يرغب.

إذ جمع فيه الكمال الأنباري بين النحو، والصرف، وأصول النحو، والخلاف النحوي بين مذهبين مُمثلا في المدرستين، أو بين أفراد النحاة الذين يمثلون المذهب الواحد أحيانا.

فكتاب الإنصاف إذن، مفتوح أمام الأصولي، والنحوي، والصرفي، يُمدّ كل واحد من هؤلاء بمادّته العلمية، ويُنفق عليهم جميعا من غير ما بخل أو تقتير، لعلّهم بذلك يدفعون الدرس النحوي شيئا ما إلى الأمام، ويعودون به إلى حيث كان قديما في طليعة العلوم.

الفصل الأول

آراء النحاة التي خالفوا فيها مدرستهم ووافقوا غيرها.

المبحث الأول: آراء البصريين التي وافقت الكوفة.

إن البصريين بعد استقرار مدرستهم النحوية، ظهرت لهم آراء متعددة خالفت مدرستهم، ووافقت مدرسة الكوفة، كما ظهرت آراء لمتقدميهم وافقهم الكوفيون عليها.

1 - مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه[1]

يرى أبو علي قُطْرُب بن المستنير أن الألف، والواو، والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة، والضمة، والكسرة. فالأحرف الثلاثة إعراب كالحركات تماما، فقولنا:قام الزيدانِ، ورأيت الزيدينِ، ومررت بالزيدينِ، وقام الزيدونَ، ورأيت الزيدينَ، ومررت بالزيدينَ. كقولنا: قام زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ. فكما أن الحركات هي الإعراب في الأمثلة الأخيرة، فكذلك الحروف هي إعراب في الأمثلة الأولى.

وهو رأي الكوفيين، كما نسبه إليهم، وإلى قُطْرُب أبو حيان الأندلسي بقوله: "وذهب الكوفيون، وقطرب... إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه."[2].

كما أشار الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك إلى هذا الرأي بقوله:" إعراب المثنى، والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قُطْرُب وطائفة من المتأخرين... وهو مذهب الكوفيين، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف."[3].

وفيما ذكره الأشموني إشارة إلى مذهب البصريين، فهم يرون أنها حروف إعراب[4].

وأما الإعراب، فيكون مقدرا عليها بالحركات، كما أشار إليه السهيلي بقوله:" ...وكان الإعراب فيها مقدرا، كما هو مقدر في الأسماء المقصورة، وقد قال بهذا القول طائفة من النحويين."[5].

---

[1]-كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د ط، بد ت، 47/1.

[2]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998، 569/2.

[3]- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له حسن حمد بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1998،1، 66/1.

وينظر: شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، اعتنى به وراجعه محمد عبدالقادر الفاضلي وأحمد عوض أبو الشباب، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2005، 45.

[4]- الإنصاف 47/1.

[5]- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، 76.

وقد ذكر ابن عقيل[1] من هذه الطائفة الخليل، وسيبويه، والأعلم.

قال الأعلم في النكت:" واعلم أن الألف، والياء في التثنية، والياء، والواو في الجمع عند أكثر شارحي كتاب سيبويه، من حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد، والألف من قفا"[2].

ثم يوضح الأعلم هذا النص أكثر بقوله: "فإن قال قائل: هل في هذه الحروف حركة في النية؟ فالجواب أن فيها حركة مقدرة، وإن لم يُنطق بها استثقالا لها."[3]

وفيما ذكره الأعلم توضيح لرأي سيبويه والبصريين في إعراب المثنى والجمع.

ومن المتأخرين الذين عرجوا على هذه المسألة شوقي ضيف بقوله:" وذهب قطرب إلى أن إعرابهما بنفس هذه الحروف إذ مثلها مثل حركات الإعراب في مفردها تتغير بتغير مواقع الكلمات وعواملها في العبارات".[4]

وقد بين شوقي ضيف حجة قطرب والكوفيين فيما ذهبوا إليه. وأما البصريون فحجتهم في أنها حروف إعراب، وليست بإعراب، أنها زيدت للدلالة على التثنية والجمع لا غير.

2 – مسألة هل يجوز جمع العَلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟[5]

يرى أبو الحسن ابن كَيْسَانَ[6] أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا جاز جمعه بالواو والنون نحو: طلْحة وطلْحون آخذا بمذهب الكوفيين، إلا أنه اشترط فتح اللام[7]حملا على أرَضون، جمع أرض.

1- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المساعد على تسهيل الفوائد، محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ط 2، 2001، 47/1.

2- أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، د ط،1999، 187/1.

3- المصدر نفسه، 188/1-189.

4- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 7، د ت، 110-111.

5- الإنصاف 52/1.

6- اختلف المترجمون في مذهبه النحوي على أربع طوائف: فالطائفة الأولى تجعله من البصريين، وعلى رأسها أبو العباس ثعلب، والطائفة الثانية تجعله من الكوفيين وعلى رأسها الزجاجي، والطائفة الثالثة تقول بمزجه بين المذهبين البصري والكوفي، والطائفة الأخيرة تجعله من البغداديين وأغلبهم من الدارسين المحدثين. يُنظر محمد بن حمود الدعجان، رسالة ابن كيسان النحوي مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف راشد بن راجح الشريف، موسم1977/1978، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية. 340-341.

ورأيت أن أجعله من البصريين لكثرة موافقته لهم.

7- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح عبدالاله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1995،1، 121/1.

أما مذهب البصريين، فقد أشار إليه ابن الورّاق(ت 381 هـ) في علله بقوله: " فإذا كان غير ناقص نحو طلحة، لا يجوز أن تقول طلْحون، وإن كان اسم رجل."[1]، كما ذكر ابن عقيل مذهب أصحابه البصريين، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة قائلا:"... فلا يقال في طلحة طلحون، وأجاز ذلك الكوفيون."[2].

واحتج[3] الكوفيون، وابن كيسان على جواز جمعه بالواو والنون، لأنه في التقدير جمع طلح، ومن ذلك قول الشاعر:

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمْ[4].

كما احتجوا بجمعهم حمراء، وحبلى إذا كانا علمين لمذكر على حَمراوُون، وحُبْلَون، وما في آخره ألف تأنيث أشد تمكنا في التأنيث مما في آخره تاء، ولأن التاء تسقط في الجمع فإذا سقطت بقي الاسم بغير تاء، فجاز جمعه بالواو والنون، واشترط ابن كيسان تحريك عين الاسم حملا له على جمعه بالتاء في قولهم: الطلَحات.

أما البصريون، فاحتجوا على المنع بأن الواحد فيه علامة التأنيث، والواو والنون علامة التذكير، فلو جاز الجمع على زعم الكوفيين لاجتمع في الاسم علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز، واحتجوا كذلك بما سمعوه عن العرب، قال الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا   بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[5]

قال الفارسي في رده على ما ذهب إليه ابن كيسان والكوفيون:"... ألا ترى أنه لو جمع به كان لا يخلو من أحد أمرين: إما أن تثبت التاء مع حرف الجمع، فيجمع بذلك بين ما لا يجتمع، ويعاقب أحدهما الآخر، أو تحذف التاء، وحذفها غير صائغ للتحريف."[6]

[1]- أبو الحسن ابن الوراق، علل النحو، تح محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999، 510.

[2]- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د تح، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2003، 52/1.

[3]- الإنصاف 52/1-53 وفيه حجج الكوفيين والبصريين معا.

[4]- أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تح علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ط2، 1982، 150، وهو مجهول النسب لم يُعثر على قائله.

[5]- عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان، تح وشرح عزيزة فوال بابتي، دار الجيل، بيروت، لبنان،ط1، 1995، 87

[6]- المسائل العسكريات، 149.

3- مسألة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور[1]

ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد إلى أن الظرف والجار والمجرور يرفعان الاسم إذا تقدما عليه خلافا للبصريين الذين يرون أنه يرتفع بالابتداء، واشترطوا لعمل الظرف، والجار والمجرور في الاسم الذي بعدهما أن يتقدمهما نفي، نحو: ما في الدار أحدٌ، أو يتقدمهما استفهام، نحو: هل في الدار زيدٌ؟ أو يتقدمهما موصوف، نحو: مرت برجل عليه قميص، أو يتقدمهما موصول، نحو: جاء الذي في الدار أخوه، أو يتقدمهما صاحب خبر، نحو: زيد عندك أبوه، أو يتقدمهما صاحب حال، نحو: مررت بزيد عليه جبةٌ.

فإذا تقدمت هذه الأشياء أمام الظروف، والجار والمجرور جاز أن يعملا في ما بعدهما عمل الفعل في الفاعل لقوتهما بما اعتمدا عليه.

وإن لم يعتمدا على شيء، لم يعملا عند سيبويه، وعملا عند الأخفش، والكوفيين، والمبرد[2] أما ابن هشام في المغني[3]، والرضي في شرحه على الكافية[4]، والعكبري في التبيين[5]، فلم يشيروا إلى المبرد، ونسبوا هذا الرأي إلى الأخفش والكوفيين فقط.

وبالرجوع إلى المقتضب وجدت المبرد يشير إلى رأيه في عمل الظرف الرفعَ في الاسم بعده إشارة لا تكاد تبدو إلا لمن أمعن النظر فيها، وذلك في تخريجه لآية من كتاب الله عزَّ وجلَّ وهي قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[6]، فأن يكون أنَّكم مخرجون مرتفعا بالظرف كأنه في التقدير: أيعدكم أنكم إذا متم إخراجُكم، فهذا قول حسن جميل"[7]، والظرف في هذه الآية سابق للمصدر المؤول المرتفع به.

1- الإنصاف 61/1.

2- اللباب 143/1.

3- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، ط1، 1999، 87/2.

4- رضي الدين الاسترباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، تح محسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993، 298/1.

5- أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح عبدالرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986، 233.

6- المؤمنون 35.

7- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، 2010، 357/2.

وحجة[1] الأخفش، والمبرد، والكوفيين أن الأصل في قولهم: أمامك زيدٌ، حلَّ أمامك زيدٌ، فحذف الفعل، واكْتُفي بالظرف، فارتفع الاسم به.

وأما البصريون، فيرون ارتفاعه بالابتداء، لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية، والظرف لا يصلح أن يكون هنا عاملا.

وما ذهب إليه الكوفيون، و الأخفش، والمبرد بعيد جدا، لأنه يقتضي حذف العامل ، وبقاء عمله دونما تقدير للمحذوف.

4- مسألة القول في تحمل الخبر الجامد ضميرَ المبتدأ[2]

يرى علي بن عيسى الرماني أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا، فهو يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ، وأشار ابن عقيل إلى هذا الرأي في شرحه على ألفية ابن مالك بقوله:"...فإن كان جامدا، فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير، نحو: زيد أخوكَ، وذهب الكسائي، والرماني، وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم، زيد أخوك هو."[3].

إلاَّ أن ابن عقيل نفسه في شرحه على التسهيل نقل كلاما يوهم أن هذا الرأي لم يكن للكسائي وحده بقوله: "ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق، خلافا للكسائي في قوله: إن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول بمشتق، ونقل ابن العلج[4] هذا القول عن الكوفيين كلهم، وعن الرماني، وهو دعوى لا دليل عليها."[5]

ففي قوله: ما لم يؤول بمشتق، اشتراط يوحي أنه إذا أمكن تأويل الخبر بمشتق تحمل الضمير وإن كان جامدا، وهو قول الكوفيين والرماني آنفا.

---

[1]- الإنصاف 61/1-62.

[2]- المصدر نفسه 64/1.

[3]- شرح ابن عقيل 162/1.

[4]- ابن العلج: هو " محمد أبو عبد الله ضياء الدين ابن العلج بكسر العين المهملة، وسكون اللام، ثم ميم مؤلف كتاب البسيط في النحو". ينظر: تقي الدين بن قاضي شهبة الأسدي الشافعي، طبقات النحات واللغويين، تح محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، العراق، د ط، د ت، 298.

[5]- المساعد على تسهيل الفوائد، 227/1 بتصرف.

أما ابن مالك نفسه في شرحه على التسهيل، فتجده ينفي هذا الرأي عن الكسائي بقوله:"...وهذا القول، وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد من دليل."[1].

في قول ابن مالك: دون تقييد، إشارة إلى القيد الذي جعله الكوفيون، والرماني في الخبر الجامد حتى يتحمل ضميرا يرجع إلى المبتدأ وذاك القيد هو أن يكون الاسم الجامد في معنى الصفة، فقولهم: زيد أخوك أي زيد قريبك، وقولهم: عمر غلامك أي عمر خادمك.

أما البصريون فذهبوا إلى أن الخبر الجامد لا يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ.[2]

وحجة[3] الكوفيين، والرماني أن الاسم الجامد فيه معنى الصفة، ولما كانت الصفة تتضمن ضميرا، فكذلك الاسم الجامد وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ.

وما ذهب إليه الرماني، والكوفيون ضعيف، لأن الضمير إنما يكون مع الفعل أو ما في معنى الفعل، والاسم المحض عار عن الوصفية، فهو عار عن الضمير.

5- مسألة القول في تقديم خبر«مازال» وأخواتها عليهن[4]

يرى أبو الحسن ابن كيسان أن تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها جائز، موافقا الكوفيين ما عدا الفراء، وذكر ابن مالك هذا الرأي في شرحه على الكافية الشافية قائلا:" ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه، و خالفهم في (ما زال) وأخواتها، لأن نفيها إيجاب، والخبر بعدها كخبر كان المثبتة، فلم يمتنع عنده: جاهلا ما زال عمرو، كما لا يمتنع: جاهلا كان عمرو"[5].

إلا أن أبا حيان في شرحه على التسهيل نسب هذا الرأي إلى غير واحد من البصريين قائلا:" وهذا المذهب مشهور نقله عن ابن كيسان، وروي عن الكسائي، و الأخفش، وقال به

---

[1]- جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، شرح التسهيل، تح أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 324/1.

[2]- الإنصاف 64/1.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- المصدر نفسه 143/1.

[5]- جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ط1، د ت، 398/1.

أبو جعفر النحاس."[1]، وقد ذكر رأي أبي جعفر البطليوسي في الحلل قائلا:" وأجاز ابن النحاس: منطلقاً ما زال زيدٌ"[2].

وما ذكره البطليوسي وأبو حيان، فيه إشارة إلى أن ابن كيسان لم يكن لوحده موافقا للكوفيين في هذه المسألة، بل وافقهم عليها الأخفش أبو الحسن، وأبو جعفر النحاس.

أما حجة[3]ابن كيسان والكوفيين، فمدارها حول أن النفي ليس للفعل، وإنما هو لمفارقة الفعل، أي أن (ما زال) هي نفي للنفي، فصارت بمعنى الإثبات، فشابهت (كان)، وحُملت عليها، و(كان) يجوز تقديم خبرها عليها، فكذلك (ما زال).

وأما البصريون، فلا يجيزون ذلك، و وافقهم الفراء، وحجتهم في ذلك أن (ما) نافية، والنفي له صدر الكلام، فهو يجري مجرى حروف الاستفهام، وعليه لا يجوز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهم.

6- مسألة القول في تقديم خبر(ليس) عليها[4]

يرى أبو العباس المبرد أنه لا يجوز تقديم خبر(ليس) عليها، وهو رأي الكوفيين، وأما البصريون، فيجيزون ذلك.

وقد أشار ابن يعيش في شرحه على المفصل إلى هذا الخلاف قائلا:" ومنهم من أجاز تقدم خبرها عليها نفسها، نحو: قائما ليس زيد، وهو قول سيبويه[5] والمتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي[6] وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين."[7]

---

[1]- أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق سوريا، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، ط1، 2000، 176/4.

[2]- عبد الله بن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 101.

[3]- الإنصاف 143/1-146، ينظر حجج الكوفيين والبصريين.

[4]- المصدر نفسه 147/1.

[5]- ينظر سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 109/1.

[6]- ينظر أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزوبان السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، 413/1.

[7]- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، تح إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2013، 206/7.

وفي هذا النص ذكر لرأي الفراء الذي خرق إجماع الكوفيين، وفيه رد على الأنباري الذي نسب هذا الرأي إلى جماعة الكوفيين دون استثناء، إذ كان عليه استقراء آراء النحويين الكوفيين قبل الحكم على إجماعهم في هذه المسألة.

ثم أشار ابن يعيش ــ بعد ذلك ــ إلى رأي المبرد قائلا:" ومنهم من منع تقديم خبرها عليها مع جواز تقديمه على اسمها، وهو مذهب الكوفيين، وأبي العباس المبرد."[1]

أما السيوطي في الهمع، فقد نسب هذا الرأي إلى جماعة من النحويين بقوله: " وأما ليس، فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزجّاج، وابن السرّاج، والسيرافي، والفارسي، وابن أخته، والجرجاني، وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها."[2]

وقد قدمت في نقلي عن ابن بعيش أن السيرافي، وأبا علي على خلاف ما ذكره السيوطي.

أما السيرافي، فرأيه واضح في شرحه على كتاب سيبويه، وهو يجيز تقدم خبر (ليس) عليها وعلى اسمها. كما قدمت آنفا

وأما أبو علي، فقد ذكر رأيه صريحا في المسائل الحلبيات قائلا:" فكما جاز ليس قائماً زيدٌ بلا خلاف، كذلك جاز قائماً ليس زيدٌ."[3].

أما المبرد، فلم أقف له في المقتضب على نص صريح يمنع فيه تقديم الخبر على (ليس) واسمها، إنما وقفت له على جواز التقديم والتأخير بين اسمها وخبرها عند تعليقه على بيت شعر قائلا:" فأما قول الشاعر :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا[4]

فإن هذا البيت إنما جاء في (ليس)، و(ليس) تقديم الخبر فيها وتأخيره سواء."[5]

ولم يشر إلى منع تقديم خبرها عليها من قريب ولا من بعيد.

---

[1]- المصدر السابق 207/7.

[2]- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 429/1.

[3]- أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ودار المنارة، بيروت، لبنان، ط1، 1987، 280.

[4]- النابغة الجعدي، الديوان، تح واضح الصمد، دار الصادر، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 70.

[5]- المقتضب، 194/4.

7– مسألة هل يقع الفعل الماضي حالا ؟[1]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الفعل الماضي يقع حالا موافقا للكوفيين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

قال الأخفش:" وقال:﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ **حَصِرَةً** صُدُورُهُمْ﴾ أو ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[2] ، فـ ﴿حَصِرَةً﴾ اسم نصبته على الحال، و ﴿حَصِرَتْ﴾ فَعِلَتْ وبها نقرأ"[3].

وأبو جعفر النحاس يرى مثل رأي الأخفش، إلا أن الأنباري لم يشر إلى موافقته للكوفيين، وذلك في إعراب القرآن إذ يقول:" والقول الرابع أن يكون ﴿حَصِرَتْ﴾ في موضع خفض على النعت لـ ﴿قَوْمٍ﴾ وفي حرف أُبَيٍ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ **حَصِرَتْ** صُدُورُهُمْ ﴾ ليس فيه ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ﴾[4] نصبا على الحال"[5].

"واحتجوا لذلك بما تقدم من النصوص، والمعني بالنصوص قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ **حَصِرَتْ** صُدُورُهُمْ﴾ وقول الشاعر :

وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا وَالزِّقُّ مَلْآَنُ[6]

ونحو قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِيْ لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[7]

---

[1]– الإنصاف 219/1.

[2]– النساء 90.

[3]– أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990، 263/1.

[4]– أبو البقاء العكبري، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، صححه واعتنى به الناشر، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010: " وقد قرأ بعض الصحابة ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ **حَصِرَتْ** صُدُورُهُمْ ﴾ بحذف ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ﴾." 196-197.

[5]–أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تح محمد محمد تامر، ومحمد رضوان، ومحمد عبد المنعم، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2007، 280/1.

[6]– أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،ط1، 1998، 12، والبيت للفِنْدِ الزِّمَّانِيُ التغلبي.

[7]–أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، تح عبد الستار أحمد فراج، مطبعة دار العروبة، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 957/2، وروايته: أسر لذكراها إذا ما ذكرتها.

وقوله ﴿حَصِرَتْ﴾ من الآية حال، وكذلك (غدا)، وكذلك قوله (بلّله القطر) في موضع حال."[1].

هذه حجة الأخفش والكوفيين من السماع، وأما القياس، فلأنه كلما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل قاعد، جاز أن يكون حالا للمعرفة، نحو مررت بالرجل قاعدا، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو مررت برجل قعد، فينبغي أن يجوز وقوعه حالا للمعرفة، نحو مررت بالرجل قعد، كما أنه يجوز أن يقوم الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل.[2]

وأما البصريون، فحجتهم في عدم الجواز أن الفعل الماضي لا يدل على الحال من جهة، ومن جهة أخرى أن ما يصلح أن يوضع في موضع الحال، إنما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة)[3]، وقال أبو حيان بعد أن ساق عديد الشواهد على وقوع الفعل الماضي حالا:" والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدا، لأنَّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة."[4]

وإنما ذكر أبو حيان: بغير (قد)، لأن البصريين يتأولون الأفعال الماضية الواقعة حالا، ويقدرون معها (قد).

8- مسألة القول في العامل في المستثنى النَّصْبَ[5]

يرى أبو العباس المبرد، وأبو إسحاق الزجاج أن العامل في المستثنى النصب، نحو: قام القومُ إلاّ زيداً، هو (إلاّ) أخذا بمذهب بعض الكوفيين.

أما البصريون، فيرون أن العامل في المستثنى النصب هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط (إلاّ).

وحجة المبرد، والزجاج، والكوفيين أن (إلاّ) قامت مقام الفعل (أستثني)، فعملت كما يعمل الفعل لو كان قائما مقامها.

قال المبرد: "وذلك أنَّك لما قلتَ: جاءني القومُ، وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت: إلا زيداً، كانت (إلاّ) بدلا من قولك: أعني[6] زيداً، أو أستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلا من

[1]- شرح المفصل، 2/164-165 بتصرف.
[2]- الإنصاف، 1/220.
[3]- المصدر نفسه.
[4]- التذييل والتكميل 9/189.
[5]- الإنصاف 1/226.
[6]- كذا قال المبرد والصواب أن يقول لا أعني، ولعله سهو منه رحمه الله، أو من الناسخ، أو من المحقق.

الفعل."[1].

وقال في الكامل:" فإذا قلت: جاءني القوم، لم يُؤمَن أن يقعَ عند السامع أن زيدا أحدهم فإذا قال: إلا زيداً، فالمعنى لا أعني فيهم زيداً، أو أستثني ممن ذكرت زيدا، ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت لك أبين منه، وهو مترجم عما قال، غير مناقض له."[2]

وفيما ذكر المبرد إشارة إلى أن هذا الرأي مأخوذ عن سيبويه، لا كما زعم الأنباري أنه رأي الكوفيين فقط.

قال سيبويه:" هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله."[3]، فتأمل قوله:" فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم" ،و(إلاّ) مباشرة للمستثنى لا تنفك عنه، كما أن العشرين مباشرة للدرهم كذلك، والعشرون هي الناصبة للدرهم نصب التمييز فكذلك كانت (إلاّ) الناصبة لما بعدها مباشرة وهو المستثنى، وفي هذا النقل عن سيبويه واضح الدلالة على أن العامل في المستثنى النصب، هو "إلا" عنده.

قال ابن مالك:" فحاصل كلام سيبويه أن (إلاّ) هي الناصبة لما استثني بها إذا لم يكن بدلا، ولا مشغولا عنها بما هو أقوى، ومن نسب إليه خلاف هذا، فقد تَقَوَّل أو غلِط فيما تأول."[4].
وهذا نص صريح، يوضح مذهب سيبويه على خلاف ما زعم الأنباري فيما نسب إلى جماعة البصريين.

وقد ذكر ابن سيده في المخصص رأي سيبويه قائلا: "كما أن المستثنى منتصب عن الجملة التي قبل (إلاّ) ، بتوسط (إلاّ) عند سيبويه ومن تابعه."[5].

فهذا يدعي أن مذهب سيبويه هو تماما كما أشار الأنباري، بل هذا النص أوضح نص يشير إلى نصب المستثنى بما قبل (إلاّ)، وما هي إلا واسطة بين العامل والمعمول، ولكن ابن مالك قد حلل كلام سيبويه بما لم يدع مجالا للشك في نفس أحد.

---

[1]- المقتضب، 390/4.

[2]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، د تح، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، د ط، 2002، 247/1.

[3]- كتاب سيبويه، 238/2.

[4]- شرح التسهيل لابن مالك،212/2.

[5]- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي، المخصص، تح عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005، 475/6.

وأقول: لعل سيبويه في مثل هذه المسألة قد رأى رأيين، الأول ما نسبه الأنباري إليه مع جماعة البصريين، ونسبه إليه قبل ذلك المبرد في المقتضب، وابن سيده في المخصص على ما نقلته من نصوصهم وهو انتصاب المستثنى بما قبل (إلاّ)، والرأي الثاني وهو انتصاب المستثنى بـ (إلاّ) نفسها، وهو ما يفهم من الكتاب.

وذكر ابن جني في سر الصناعة كلاما عن مذهب المبرد في انتصاب ما بعد (إلاّ) يوهم أنه على خلاف ما ذكرت سابقا، وهو قوله: "على أن أبا العباس المبرد قد ذهب في انتصاب ما بعد (إلاّ) في الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام."[1]

ولعلي في ما قدمته من نقول عن المبرد من كتابيه، المقتضب والكامل ما يكفي لرد كلام أبي الفتح هذا.

وأما الزجاج، فقد أشار إلى رأيه في معاني القرآن قائلا:"وقوله عزَّ وجلَّ:﴿تَوَلَّوْاْإِلَّا قَلِيلًا ﴾[2]، قليلاً منصوب على الاستثناء، فأما من روى[3]: ﴿ تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، فلا أعرف هذه القراءة، ولا لها عندي وجه لأن المصحف على النصب، والنحو يوجبها... والمعنى تولوا أستثني قليلا منهم."[4].

فهو يرى كرأي المبرد أن (إلاّ) قامت مقام فعل تقديره أستثني، فكما أنه ينصب ما بعده على المفعولية فهي تنصب ما بعدها على الاستثناء.

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جنِّي، سر صناعة الإعراب، تح علاء حسن أبو شنب، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 144/1.

[2]- البقرة 246.

[3]- قال العكبري:" ﴿إِلاَّ قَلِيلا﴾ منصوب على الاستثناء من الموجب، وقد قُرِئ في الشاذ بالرفع." إملاء ما منَّ به الرحمن، 111.

وقد قال العكبري عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾ [البقرة:83] مثلما قال عن الآية السابقة وذكر أن (قليلا) قُرِئت كذلك بالرفع شذوذا، وقد وجه ذلك الرفع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: امتنع قليل، أو على أنه بدل، أو على أنه مبتدأ خبره محذوف أي: إلا قليل منكم لم يتول، أو على أنه توكيد للضمير المرفوع في المستثنى منه. ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن، 54-55.

وفيما وجهه العكبري رد على الزجاج في قوله إنَّ النحو يوجب النصب.

[4]- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2005، 279/1.

وأما البصريون، فحجتهم[1] في أن العامل في المستثنى النصب هو ما قبل (إلاَّ) بتوسطها وإن كان فعلا لازما، نحو قولهم قام القومُ إلاَّ زيداً، وذلك بأن الفعل قوِيَ بـ(إلاَّ) فتعدى إلى ما بعدها، كما يقوى الفعل اللازم ويتعدى بحروف الجر وغيرها.

وفيما ذهب إليه المبرد، والزجاج، والكوفيون بُعد، لما فيه من كلفة التقدير، ولما فيه من حذف الفعل وبقاء عمله في المستثنى.

9- مسألة هل يجوز تقديم حروف الاستثناء في أول الكلام[2]؟

يرى أبو إسحاق الزجاج أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، موافقا في ذلك الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

وحجة الزجاج في ذلك، والكوفيين ما نقل عن العرب كقول الشاعر:

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسَينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ[3]

وقول الشاعر:

وَخَفْقَةٍ لَيْسَ بِهاَ طُوئِيُّ
وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ[4]

قال أبو حيان:" وتقديم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور، وأجازه الكسائي والزجاج، وفي النهاية أجازه الكوفيون، نحو: إلا زيداً قام القومُ، ولو تقدمه حرف نفي، فالمنع أيضا، ويقتضي مذهبهما الجواز، نحو: ما إلا زيدًا في الدار أحدٌ، والمنع نص ابن الضائع[5]، والجواز ظاهر كلام شيخنا أبي الحسن الأُبَّذِيُ[6]، نحو قوله:

وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ"[7]

---

[1]- الإنصاف 227/1.

[2]-المصدر نفسه 235/1.

[3]- أبو زبيد الطائي، الديوان، تح فوزي حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، د ط، 1967، 96

[4]- العجاج عبد الله بن رؤبة التميمي، الديوان، تح عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، د ط، د ت، 498/1.

[5]- هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في فن النحو أخذ عن أبي علي الشلوبين، له: شرح الجمل، شرح كتاب سيبويه، توفي 680 هـ، ينظر بغية الوعاة، 195/2- 196.

[6]- هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأُبَّذِي، كان نحويا من أحفظ أهل وقته للخلاف، ومن أعرفهم بكتاب سيبويه، توفي 680هـ، ينظر بغية الوعاة، 191/2.

[7]- ارتشاف الضرب 1517/3.

وقال ناظر الجيش:" أما تقديمه أول الكلام، فلم يجزه أحد إلا الكسائي، قال الشيخ والزجاج أيضا، واستدل لهما بقول الشاعر:

خَلاَ اللهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[1]

ففي تقديم (خلا)، إشعار بتقديم (إلاّ)، لأنها الأصل، ولا يقع الفرع في موضع لا يقع فيه الأصل، فعلى هذا جوَّز الكسائي: إلا زيداً قام القومُ قياسا، وحكم الجمهور على ما استدل به بالشذوذ."[2]

وذكر أبو حيان حجة البصريين في منعهم تقدم (إلاّ) قائلا:" مذهب البصريين أنه لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام، إجراءً لأداته مجرى حرف العطف."[3]

وذكر الأنباري حججا غير هذه مفادها: أنَّ تقديم المستثنى على المستثنى منه يؤدي إلى أنْ يعمل متأخر في متقدم، وأنَّ الاستثناء يضارع البدل، فكما امتنع تقديم المبدل على المبدل منه، امتنع تقديم المستثنى على المستثنى منه[4].

10- مسألة هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟[5]

يرى يونس بن حبيب، وأبو الحسن ابن كيسان أنه يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة، وقد ذهب إلى هذا الكوفيون بعد يونس، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما يونس بن حبيب فقد ذكر رأيه هذا جملة من النحاة على رأسهم سيبويه في الكتاب، قال:" وأما يونس، فيلحق الصفة الألف فيقول: وا زيدُ الظريفاه"[6].

وكذلك المبرد في المقتضب، قال:" كان يونس يجيز أن يلقي علامة الندبة على النعت، فيقول: وا زيدُ الظريفاه، أنت الفارس البطلاه"[7].

ثم عقب المبرد بعد ذلك على رأي يونس قائلا:" وهذا من جميع النحويين خطأ"[8].

[1]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، د ت، دار صدر، بيروت، لبنان، ط3، 2004، 151/5، والبيت فيه بلا نسبة إلى أحد.

[2]- محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2007، 2161/5، بتصرف.

[3]- ارتشاف الضرب، 1518/3.

[4]- الإنصاف 236/1-238.

[5]- المصدر نفسه 311/1.

[6]- الكتاب 162/2.

[7]- المقتضب 275/4، وينظر شرح المفصل لابن يعيش 35/2.

[8]- المقتضب 275/4.

وحجة المبرد فيما قال، أن النعت ليس هو المندوب، وإنما المنعوت، ولكن في قوله: (جميع النحويين) إقصاء لرأي الكوفيين، الذين وافقوا يونس، فتأمله جيداً.

ويذكر ابن مالك رأي يونس وحجته قائلا:" لا يجيز الخليل، ولا سيبويه أن تلحق ألف الندبة آخر نعت المندوب، وأجاز ذلك يونس، نحو أن يقول: وا زيد البطلاه، و يؤيد يونس قول بعض العرب: وا جمجمتيَّ **الشاميتيناه**، وقول الشاعر:

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ   وَ عَمْرُو بن الزُّبَيْرَاهُ" [1]

فلحقت (الشاميتين) ألف الندبة، وهي نعت للجمجمتين، ولحقت (الزبيرَ)،وهو مضاف إلى نعت اسمٍ معطوفٍ على مندوب.

وتحس فيما ذكر ابن مالك ميلا إلى رأي ابن يونس، وانتصارا له، لأن حجته قائمة على السماع والنقل.

أما ابن كيسان، فلم أقف له على نص يثبت رأيه، ففي كتابه الموفقيُ قال:" ومن النداء الندبة، وهو قولك: وا زيداه، وا عمراه."[2]، ولم يذكر شيئا آخر عنها، كما لم أقف على نحوي يذكر رأيه هذا إلا الأنباري فيما ذكرت آنفا، وأبو حيان الأندلسي في الارتشاف[3].

وذكر السيوطي أن ابن مالك كان يرى رأي يونس، والكوفيين في ندبة النعت[4].

وذلك قول ابن مالك في التسهيل:" ...وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب، والمجرورَ بإضافة نعته، ويقاس عليه وفاقا ليونس."[5].

والبصريون في ندبة المنعوت، يجعلون ألف الندبة عليه، ثم يلحقونه النعت،

قال الواسطي:" وإذا ندبت اسما موصوفا أوقعت علامة الندبة عند سيبويه على الموصوف"[6].

---

[1]- شرح التسهيل 312/3.

[2]- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، الموفقي، تح عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد، العدد الثاني، المجلد الرابع، بغداد العراق، 1975، 109.

[3]- ارتشاف الضرب 2216/5.

[4]- الهمع 67/2.

[5]- شرح التسهيل لابن مالك 312/3.

[6]- القاسم بن محمد الواسطي الضرير، شرح اللمع في النحو، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2000، 154.

فتقول على رأي سيبويه: وا زيدًا الظريفُ، وحجتهم في ذلك أن "علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجودا في الصفة، لأنه لا يلزم ذكرها مع الموصوف"[1].

11- مسألة واو رُبَّ هل هي التي تعمل الجر ؟[2]

ذهب أبو العباس المبرد إلى أن واو رُبَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وهو مذهب الكوفيين، أما البصريون فقد منعوا عملها، وجعلوه لرُبَّ المحذوفة.

قال المبرد في باب القسم، عند حديثه عن ابدال الواو من الفاء:"... كما أبدلت من رُبَّ في قوله[3]:

وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ"[4]

وقال المبرد في موضع آخر:" واحتجوا بإضمار رُبَّ في قوله: **وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ**. وليس كما قالوا، لأن الواو بدل من(رُبَّ) كما ذكرت لك"[5].

وقول المبرد: كما ذكرت لك، يريد الموضع الذي أشرت إليه آنفا، فهو يرى أن الواو بدل من (رُبَّ)، وأنها هي التي تعمل الجر في الاسم بعدها بنفسها، لا بإضمار رُبَّ، وقد أشار الى حجته المرادي في الجنى الداني قائلا:" وأما واو ربّ، فذهب المبرد والكوفيون إلى أنها حرف جر لنيابتها عن ربّ، وأن الجر بها لا بـ (رُبّ) المحذوفة، واستدل المبرد على ذلك بافتتاح القصائد بها كقوله[6]:

1- الإنصاف 311/1.

2- المصدر نفسه 322/1.

3- جران العود النميري، الديوان، د تح، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر،ط3، 2000، 52.

ورواية الديوان:

بسابسا ليس بها أنيس

وهي هكذا لا تقوم بها حجة.

4- المقتضب 319/2.

5- المصدر نفسه 348/2.

6- رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البرنوسي، دار ابن قتيبة الكويت، الكويت، د ط، د ت، 104.

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ"[1].

ذلك لأن البصريين قالوا: إنما هي واو عطف لا غير، فأشار المبرد إلى افتتاح القصائد بها، وكأنه يريد: إذا كانت حرف عطف، فعلى أي شيء عُطف ما يُبتدأ به، ولا سابق في قصيدة رؤبة للبيت المذكور، فهو غير مسبوق بكلام، وإنما العطف رد لاحق على سابق.

فرد ابن جني على هذا بقوله:" القصيدة تجري مجرى الرسالة، وإنما يؤتى بالشعر بعد خَطْب يجري، أو خطاب يتصل، فيأتي بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدمها من الكلام."[2]

وردَّ ابن هشام ما ذهب إليه المبرد قائلا:" وأجيب... بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم"[3].

وما ذكره ابن جني، وابن هشام يتأرجح بين القبول والرد، والنفس إلى رده أميل لما في من تكلف الحجة، وابتعاده عن المحجة.

12- مسألة هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟[4]

ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن بَرهان إلى أن واو العطف تقع زائدة، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وقوعها زائدة.

قال الأخفش:" وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد، بل أخوك فجهد، يريدون: أخوك وجد، و بل أخوك جهد، فيزيدون الفاء، وقد فسّر الحسن[5] الآية﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ

---

[1]- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، 154.

[2]- سر صناعة الإعراب، 180/2.

[3]- مغني اللبيب، 503/1.

[4]- الإنصاف 28/2.

[5]- هو الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري قرأ القرآن على حطان الرقاشي، وأخذ عنه يونس بن عبيد، وأبو عمرو بن العلاء توفي سنة عشر ومئة: ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، طبقات القراء، تح أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997، 46/1.

﴿أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾[1] على حذف الواو، وقال: معناها: قال لهم خزنتها، فالواو في هذا زائدة قال الشاعر[تميم بن مقبل][2]:

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمَّةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ

وقوله[عامر بن الحليس][3]:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ وَإِذَا مَضَى شَيءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ"[4].

وقال المبرد: " وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة...وقالوا أيضا إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت، وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو."[5].

ففي قوله: قال قوم آخرون، إشعار أنه ليس منهم، وإشعار أن رأيه مخالف لهم، ثم في قوله: أبعد الأقاويل، تصريح منه أنه لا يرى زيادة الواو العاطفة كما زعم الأنباري، ثم قال بعد ذلك:" وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل، فأما حذف الخبر فمعروف جيد"[6].

فالمبرد يرى حذف الخبر[7] في الآية لا زيادة الواو.

قال الزجاج في تعليقه على قوله تعالى﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الآية]:" سمعت محمد بن يزيد يذكر أن الجواب محذوف، وأن المعنى: حتى إذا جاءوها...إلى آخر الآية، سعدوا"[8].

---

[1]- الزمر 73.

[2]- تميم بن مقبل، الديوان، تح عَزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1995، 189.

[3]- الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، تح أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، د ط، 1965، 100/2.

[4]- معاني القرآن للأخفش، 132/1.

[5]- المقتضب، 80/2.

[6]- المصدر نفسه 81/2.

[7]- الخبر عند المبرد اصطلاح يريد به الجواب، أي جواب الشرط في الآية، ولعله يتأول حذف جواب الشرط لكثرة ذلك في كلام العرب.

[8]- معاني القرآن وإعرابه، 274/4.

وذكر هذا كله ابن الشجري في أماليه، ثم عقب في آخر ما نقله عن الزجاج بقول:" وليس ذلك بشيء، لأن زيادة الواو لم تثبت في شيء من الكلام الفصيح، وحذف الأجوبة كثير."[1].

وما ذكره الزجاج يعضد ما ذكرته عن رأي المبرد، وأنه لا يرى زيادة الواو العاطفة، وفي نص الزجاج أقوى رد على الأنباري.

أما ابن يعيش في شرح المفصل، فنسب هذا الرأي إلى البغدادين قائلا:" واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زئدة."[2]

كأن ابن يعيش لم ينتبه إلى آراء الكوفيين من قبل، ولا إلى رأي الأخفش ومن تبعه وقال الحافظ العلائي:" اختلفوا في زيادة الواو العاطفة لغير معنى، فجوزه الكوفيون.... وذهب البصريون إلى أنها ليست زائدة...ولا تجوز زيادتها، لأن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع، ويورث اللبس"[3].

وقد ذكر حجة البصريين في رفضهم زيادة الواو العاطفة كما ذكرها ابن هشام، وساق الخلاف الدائر فيها ثم قال:" والزيادة ظاهرة في قوله:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوِيْ مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي[4]

وقوله:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِيْنِي[5]"[6]

وفيما ذكره ابن هشام إشارة إلى أنه يرى زيادة الواو ولا ينكر ذلك.

---

[1]- هبة الله بن علي بن الشجري العلوي، أمالي ابن الشجري، تح محمود محمد الطناجي، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992، 122/2.

[2]- شرح المفصل 170/8.

[3]- الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، الأردن، ط1، 1990، 146-147 بتصرف.

[4]- ذكر محقق المغني أن قائله ربيعة بن عبد ياليل الثقفي أو وعلة بن الحارث، وذكر أنه نسب إلى غيرهما ولم أقف عليه.

[5]- ذكر محقق المغني أنه لأبي العيال الهذلي، ولم أعثر عليه.

[6]- مغني اللبيب 504/1.

أما ابن جني، لما عرض للمسألة، فقد مال إلى البصريين، وخطّأ الكوفيين ثم قال:" وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان، نحو قولهم: كان ولا مال له، أي كان لا مال له، وجه جوازه عندي شبه خبر كان بالحال"[1]، وهو كما ترى عاد ليقول بزيادة الواو، ولو كان الظاهر أن هناك خلافا في المسألتين، إلا أن أصلهما واحد، وهو زيادة الواو العاطفة، فتأمل ذلك.

13-مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[2]

ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، كما ذهب إليه الكوفيون، ومنعه البصريون.

ومن النحاة الذين عُنوا بهذه المسألة وأحاطوا بها ابن عصفور الإشبيلي في كتابه (ضرائر الشعر) قال عند حديثه عن ضرائر الحذف:" ومنه ترك صرف ما ينصرف، وفيه خلاف، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين، ومنعه سيبويه[3]وأكثر البصريين، واحتج المانعون له بأنه إخراج للاسم عن أصله"[4]، وعدَّ المبرد ترك صرف ما ينصرف لحنا، ولو كان بضرورة قال:" وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصرف، لم يجز له ذلك، وذلك لأن الضرورة لا تُجوِّز اللحن."[5].

فالبصريون يرون في الضرورة جواز رد الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك، فإن لم يجدوا أصلا يردون إليه الكلمة، عدلوا عن الضرورة، لأنها تؤدي إلى اللحن كما زعموا، ثم يضيف ابن عصفور:" وزعموا أن ما أنشده الكوفيون شاهدا على منع صرف ما ينصرف على غير ما أوَّلوه، أو يُنشد على غير ما أنشدوه."[6].

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص تح الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2007، 435/2.

[2]-الإنصاف 58/2.

[3]- لم أجد في كتاب سيبويه ما يؤيد زعم ابن عصفور إلا أن السيرافي، والأعلم الشنتمري في شرحيهما على الكتاب، عبرا عن رأي سيبويه بعبارة واحدة:" وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف، وأباه سيبويه." ينظر النكت 206/1، وشرح الكتاب للسيرافي 193/1.

[4]- أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، ضرائر الشعر، تح السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط1، 1980، 101.

[5]- المقتضب 354/3.

[6]- ضرائر الشعر 101.

فحجة الكوفيين على مذهبهم هي السماع وما نقل العرب في أشعارهم، ومن ذلك قول العباس بن مرداس ــرضي الله عنهــ:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ[1]

فلم يصرف مرداسا وهو أبو الشاعر.

ومن ذلك قول ابن قيس الرقيات:

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الْأَمْـ رُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا[2]

فلم يصرف مصعبا، ومن ذلك قول دوسر بن دَهْبَل القُرَيعِي:

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلَ لَيلَى وَعَنْ هِنْدِ[3]

ولما نقلت من هذا الشعر روايات أخرى رد بها البصريون على الكوفيين، قال السيرافي:" فأما بيت عباس بن مرداس فإن الرواية عند أصحابنا:

.... **يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ**"[4]

والرواية في بيت ابن قيس الرقيات:

"**وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ** ...."[5]

والرواية في بيت دوسر:

"**وَقَائِلَةٍ مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا** ...."[6].

ثم ذكر ابن عصفور بيتا لذي الإصبع، وقوله:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَـــا مِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعرْضِ[7]

---

[1]- العباس بن مرداس السلمي، الديوان، تح يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991، 112.

[2]- ديوان ابن قيس الرقيات، 78.

[3]- أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، الأصمعيات، تح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، د ت، 150.

[4]- شرح الكتاب، 193/1.

[5]- ضرائر الشعر 102.

[6]- المصدر نفسه.

[7]- حُرثان بن محرِث ذو الإصبع العداوني، الديوان، تح عبد الوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق، د ط، 1973، 48.

ولم يذكر له رواية أخرى تقدح في روايته هذه، بل ذكر تأويلا بعيدا للبصريين، ثم قال:" والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون بدليل قول دوسر: ما بال دوسر بعدنا، وقول عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة:

فَإِنْ تَسْتَنْكِرِي عَمْرًا فَإِنِّي   أَنَا ابْنُ عَدِيَّ حَقًا فَاعْرِفِينَا[1]

وقول الأخطل:

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ   بِشَبِيبَ غَائِلَةَ النُّفُوسِ غَدُورُ[2]

وقول أبي دَهبل:

أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ
مِنْ جُمَحٍ وَالْعِزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبْ[3]

وقول الكُمَيت:

يَرَى الرَّاؤُونَ بِالشَّفِرَاتِ مِنْهَا   كَنَارِ أَبِي حُبَاحِبَ وَالظُّبِينَا[4]

وقول حسان بن ثابت:

....   شُلَّتْ يَدَا وَحْشِيَّ مِنْ قَاتِلِ[5]

ألا ترى أن دوسرا، و عديا، وشبيبا، ودهبلا، وأبا حباحب، ووحشيا في مواضع خفض، وهي مع ذلك مفتوحة غير منونة."[6].

ثم وجه ابن عصفور هذا المنع زاعما أنه اعتدوا بعلة العلمية، حملا منهم لها على العلة التي تمنع لوحدها.

---

[1]- ضرائر الشعر، 104.

[2]- غياث بن غوث الأخطل التغلبي، الديوان، شرحه وصنف قوافيه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط2 1994، 118.

[3]- أبو دهبل وهْبُ بن زمعة الجمحي، الديوان، تح عبدالعظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف، العراق، ط1، 1972، 47، وفيه: من جمح في العزّ منها والحسب.

[4]- الكميت بن زيد الأسدي، الديوان، تح محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 459.

[5]- حسان بن ثابت الأنصاري، الديوان، تح عبدا علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994، 194، وشطره الأول: ما لشهيد بين أرحامكم.

[6]- ضرائر الشعر 104-105.

كما أن حجتهم فيما ذهبوا إليه القياس كذلك، لأن الشاعر قد حذف الواو المتحركة للضرورة، وذلك في قوله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلُ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ[1]

فحذف التنوين الذي هو ساكن، أولى من حذف الواو المتحركة في قوله: فبينا هو، قال الأنباري عن هذا البيت:" ولما صحت الرواية عن أبي الحسن، وأبي علي الفارسي، وأبي القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر"[2].

وبالرجوع إلى الارتشاف، نجد من التاركين لمنع صرف ما ينصرف" أكثر البصريين وأبو موسى الحامض[3] من الكوفيين"[4].

وفي هذا النص من أبي حيان، رد على الأنباري في زعمه أن المجوزين هم جملة الكوفيين دون استثناء.

14- مسألة هل يجوز مجيء "كما" بمعنى "كيما" وينصب بعدها المضارع ؟[5]

استحسن أبو العباس المبرد مجيء (كما) بمعنى (كيما)، وانتصاب الفعل المضارع بعدها آخذا في ذلك بمذهب الكوفيين.

وحجتهم في ذلك ما نقل عن العرب في كلامهم وأشعارهم، قال أبو العباس ثعلب:" زعم أصحابنا أن (كما) تنصب "[6].

فثعلب ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين، ثم يبين مذهب البصريين قائلا:"... يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل (كي)"[7]، ثم استشهد[8] لعملها بشيء من الشعر، أذكر منه:

1- الإنصاف 72/2.

2- المصدر نفسه 73/2.

3- هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد النحو البغدادي المعروف بالحامض، كان أوحد المذكورين من العلماء بنحو الكوفيين، أخذ النحو عن ثعلب، وأخذ عنه أبوعمر الزاهد وغلام نفطويه، وقيل له الحامض لشراسة أخلاقه، صنف: خلق الانسان، الوحوش، النبات، السبق والنضال، المختصر في النحو، توفي 305هـ.

4- ارتشاف الضَرب 892/2.

5- الإنصاف 131/2.

6- أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تح عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 127.

7- المصدر نفسه.

8- ينظر مجالس ثعلب 127- 128.

وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْفَظَنَّهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَصْرِفُ[1]

وقول الشاعر:

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوَسْ قَلِيلًا إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلُ[2]

ثم قال:" (كما) تكون بمعنى (كي)، وتكون بمعنى الجزاء...وقال كما تكون تشبيها تكون جزاء، كما قمتَ قعدتُ، والتشبيه قمتُ كما قمتَ، وتكون بمعنى (كيما) و (كيلا)."[3]

والشاهد في قوله: وتكون بمعنى (كيما).

قال السيوطي في الهمع:" وأثبت الكوفيون من حروف النصب (كما) بمعنى (كيما)، ووافقهم المبرد."[4]، ثم ذكر استشهادهم ببيت عمر بن أبي ربيعة السابق كما أنهم استشهدوا بغيره ،إلا أن البصريين تأوّلوا كل ما استشهد به الكوفيون.

قال ابن هشام بعدما ذكر بيت ابن عمر: "فقال الفارسي: الأصل (كيما)، فحذف الياء، وقال ابن مالك: هذا تكلف، بل هي كاف التعليل، و(ما) الكافّة، ونصب الفعل بها لشبهها بـ (كي) في المعنى."[5].

فابن مالك يرى في حذف الياء من (كيما)، وصيرورتها إلى (كما) تكلفا، ويرى النصب بالكاف لمشابهتها (كي) في التعليل.

---

[1]- عمر بن أبي ربيعة، الديوان، قدّم له فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د ط، 2008، 127.

ورواية الديوان:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر.

وهي مخالفة لما أنشد ثعلب، ولا تقوم بها حجة.

[2]- أوس بن حجر، الديوان، تح محمد يوسف نجمي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1979، 98.

ورواية الديوان:

رأيت بريدا يزدريني بعينه تأمَّل رويدا إنني من تأمّلُ.

وليس في هذه الرواية ذكر لـ (كما)، ولا تقوم بها حجة كذلك.

[3]- مجالس ثعلب 128 بتصرف.

[4]- الهمع 372/2.

[5]- المغني 277/1.

وذكر البيت كذلك ابن عصفور، ثم قال:" يريد كي ما، فحذف آخر كي."[1]، فجعله ابن عصفور ضرورة شعرية لا غير.

ومن المتأخرين شوقي ضيف، ذكر هذه المسألة قائلا:" ومن ذلك أن الكسائي، والفراء جعلا من نواصب المضارع (كما)، بشرط أن لا يُفصل بينها وبينه بفاصل."[2].

قال سيبويه في الكتاب:" وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقُك، فزعم أن (ما) والكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيرت للفعل كما صُيرت (ربما)، والمعنى: لعلي آتيك، فمن ثَمَّ لم ينصبوا بها الفعل، كما لم ينصبوا بـ (ربما)."[3]

وقد قرر السيرافي[4]هذا الرأي في شرحه هذا الباب، إذ هو يرى أن الفعل المضارع يرتفع بعد(كما)، ولا ينتصب أبدا.

أما الأعلم[5]، فهو يرى أن(كما) قد تحمل على(كي) معنى لا عملا، فمن معاني (كما) عند الأعلم (كي) إلا أن الفعل المضارع يرتفع بعد (كما) عنده متبعا في ذلك رأي البصريين.

وعلق الفارسي على قول سيبويه وما أنشده من شعر أبي النجم العجلي:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ

كَمَا تُغَذِّيْ الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ[6]

قائلا:" وأقول إنّ (ما) على هذا الإنشاد تحتمل وجهين: يجوز أن تكون زائدة كالتي في قوله: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[7]، والفعل منصوب بإضمار (أنْ)، إلا أنَّه تُرِك على الاسكان، وذلك مما يُستحسن في الضرورات"[8].

---

[1]- ضرائر الشعر 141.

[2]- المدارس النحوية 231.

[3]- الكتاب 87/3.

[4]- شرح الكتاب 326/3.

[5]- النكت 380/2.

[6]- الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي، الديوان، تح محمد أديب عبد الواحد حميران، مطبوعات مجمع اللغة العربي، دمشق، سوريا، د ط، 2006، 70-71.

[7]- آل عمران 109.

[8]- أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة (البغداديات)، تح صلا الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، د ت، 291.

قال المالقي:" وتكون (كما) بسيطة، وهي مقصدنا، ولها ثلاثة مواضع:

ــ الموضع الأول: أن تكون بمعنى(كي)، فتنصب ما بعدها، كما تنصب (كي)، كقولك: أَكرمتُك كما تُكرمَني"[1].

وقول المالقي هذا، إضافة على الرأيين الأولين، لأنه يرى أنّ (كما) بسيطة ناصبة تعمل عمل (كي).

والكوفيون، والمبرد يرونها مركبة، ينصب ما بعدها جوازا لا وجوبا، والبصريون يرونها مركبة كذلك، ويرتفع الفعل بعدها، لأنها ليست من النواصب.

15– هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟[2]

ذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وجماعة النسوة، نحو: افْعَلاَنْ، وافْعَلْنَانْ، ووافقه الكوفيون من بعده في رأيه هذا، أما البصريون فلا يرون جائزا.

قال ابن يعيش:" وكل موضع تدخل فيه الشديدة، فإن الخفيفة تدخل فيه أيضا، إلا مع فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، فإن الخليل وسيبويه كانا لا يريان ذلك، وكان يونس، وناس من النحويين غيره يرون ذلك، وهو قول الكوفيين."[3].

قال المبرد:" وكان يونس بن حبيب يرى إثباتهما في فعل الاثنين، وجماعة النسوة، فيقول: اضْربانْ زيدًا، وللنساء: اضْربنانْ زيدًا."[4]

وحجة يونس، والكوفيين في جواز ذلك، أنه يجوز دخول النون الثقيلة في هذين الموضعين، فكذلك النون الخفيفة، وذلك لأن الكوفيين يرون أن النون الخفيفة فرع عن الثقيلة[5]، وكما خُففت (إنّ)، و(لكن)، كذلك خُففت النون الثقيلة، وما كان فرعا، عمِل عمَل أصله.

---

[1]- أحمد عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق، سوريا، ط3، 2002، 288.

[2]- الإنصاف 184/2.

[3]- شرح المفصل لابن يعيش70/9.

[4]- المقتضب 24/3.

[5]- شرح المفصل لابن يعيش71/9.

وحجتهم الأخرى السماع، وذلك في قراءة ابن عامر:﴿وَلَا تَتَّبِعَانْ﴾[1]، قال صاحب حجة القراءات:" وقرأ ابن عامر: ولا تتبعانْ، بتخفيف النون"[2].

أما البصريون، فحجتهم تقتضي بعد دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين اجتماع ساكنين في الوصل على غير الشرط الذي اشترطوه، وهو وجود الادغام، أو الضرورة، ويرون ذلك خارجا عن كلام العرب غير موافق له، والاشكال ذاته مع جماعة النساء.

إلا أن القراءة التي أشرت إليها سابقا، تعضد ما ذهب إليه الكوفيون، وكذلك كلام العرب كقولهم: الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَان[3] وهو من أمثالهم، ويضرب في الأمر إذا اشتد، وذكر هذا المثل صاحب اللسان، وقال معلقا عليه:" وأما قول العرب الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطَان بغير حذف ألف (حلقتا) لسكونها، وسكون اللام، فإنهم جمعوا فيها بين ساكنين في الوصل، غير مدغم أحدهما في الآخر، وعلى هذا قُراء نافع: "وَمَحْيَاْيْ وَمَمَاتِيَ"[4]"[5].

ثم ساق ابن منظور شيئا من أشعار العرب التي اجتمع فيها الساكنان في الوصل دونما إدغام، كقول الشاعر[6]:

رَخَيْنَ أَذْيَالَ الْحِقِيِّ وَارْتَعْنْ
مَشْيَ حَمِيَّاتٍ كَأَنْ لَمْ يُفْزَعْنْ
إِنْ يُمْنَعِ الْيَوْمَ نِسَاءٌ يُمْنَعْنْ

وكذلك قول الشاعر[7]:

أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عَمْرْ
أَجُبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتْرْ

---

[1] - يونس 89.

[2] - عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تح سعيد الأفغاني، دار الرسالة، القاهرة، مصر، دط، د ت، 336

[3] - أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، مجمع الأمثال، قدم له وعلق عليه نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2010، 221/2.

[4] - الأنعام 164.

[5] - لسان العرب 200.

[6] - المصدر نفسه.

[7] - المصدر نفسه.

16- مسألة القول في هل يقال (لولاي) و(لولاك)وموضع الضمائر ؟[1]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الياء، والكاف في (لولاي)، و(لولاك) في موضع رفع، وهو مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بـ (لولا).

قال سيبويه بعد ترجمة الباب:" ...وذلك (لولاك) و(لولاي) إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع...والدليل على ذلك أن الياء، والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع، قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[2]

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس."[3]

وقال السيوطي في الهمع عن موضع هذه الضمائر بعد أن ساق شواهد على (لولا) الامتناعية من كلام العرب:" فقال سيبويه، والجمهور موضعه جر بها، واختصت به كما اختصت (حتى) و(الكاف) بالظاهر."[4]

ثم قال:" ...وقال الأخفش، والكوفية موضعه رفع على الابتداء، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع، كما عكسوا في: أنا كأنت، وأنت كأنا"[5]

وحجتهم في ذلك أن (لولا) غير جارة، إذ يرتفع الظاهر بعدها، والمضمر فرع عن الظاهر، فإذا هي لم تعمل في الأصل الجر، فكيف تعمل فيما كان فرعا عنه.

ومن المتأخرين الذين عالجوا هذه المسألة عبده الراجحي، قال في التطبيق النحوي:" وقد أعرب سيبويه هذا الضمير على النحو التالي لولاكَ ما جئتُ:

لولا: حرف جر شبيه بالزائد، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا."[6]

1- الإنصاف 212/2.
2- صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، الحماسة البصرية، تح عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1999، 1378/3.
3- الكتاب 269/2-270.
4- الهمع 459/2.
5- المصدر نفسه.
6- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1999، 46.

ومن هذا الإعراب الذي ذكره الراجحي، يتضح لنا أن الخلاف قائم حول (لولا)، فالفريقان كلاهما يرى أن محل الضمير بعد (لولا) هو الرفع بالابتداء، إلا أن البصريين جعلوها حرف جرٍ شبيه بالزائد فكان الضمير بعدها مجرورا لفظا، وموضعه الرفع بالابتداء، والأخفش والكوفيون جعلوها غير جارة، فكان الضمير بعدها غير مجرور، بل موضعه الرفع بالابتداء.

وبعد هذا الإعراب الذي ذكره الراجحي، والذي قال به البصريون والكوفيون، يبدو أنه لا خلاف بين المدرستين حول هذه المسألة أساسا، إلا أن موطن الخلاف بينهما هو حول (لولا) هل تعمل الجر فيما بعدها من الضمائر، أم أنها لا تعمل، فيكون ما بعدها مرتفعا بالابتداء.

ولو سلمنا بوجه الإعراب الذي ذكره الراجحي لنفينا الخلاف بين المدرستين كما ذكرت، والظاهر من كلام البصريين أن الضمائر التي بعد (لولا) هي في موضع جر بـ (لولا) نفسها، ولا يصلح أن تكون في موضع رفع، ولو كانت في موضع رفع، لما كان لتفريق سيبويه بين إضمارها وإظهارها من طائل.

17– مسألة الضمير في (إياك) وأخواتها [1]

ذهب أبو الحسن بن كيسان إلى أن الكاف، والهاء، والياء من (إيّاك)، و(إيّاه)، و(إيّاي) هي الضمائر المنصوبة، وأنّ (إيّا) عماد كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

أما البصريون، فذهبوا إلى أن (إيّا) هي الضمير، وأما الكاف والهاء والياء، فحروف لا موضع لها من الإعراب.

أما بعض البصريين، فقد كان لهم في هذه المسألة آراء عديدة، كالخليل، والمبرد، والزجاج، وسأذكرها بتفصيلها في الفصل الثاني إن شاء الله.

وأما البصريون الذين ذهبوا إلى ما أشار إليه الأنباري، فقد ذكرهم أبو حيان الأندلسي عند حديثه عن هذه المسألة قائلا:" فمن النحويين من ذهب إلى أن "إيّا" هو الضمير، والمتصل

1- الإنصاف 218/2.

به حروف تبين أحوال الضمير، وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش."[1]

قال سيبويه:" اعلم أن علامة المضمرينَ المنصوبينَ (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتكَ..."[2].

قال السيرافي شارحا:" هذه المنصوبة المتصلة التي ذكرها سيبويه، لا يجوز استعمال (إيّا) مكانها، لأن (إيّا) منفصل، وإنما تستعمل (إيّا) في الموقع الذي لا يستعمل فيه المتصل."[3].

وفيما ذكره السيرافي توضيح لمذهب سيبويه القائل إن (إيّا) هي الضمير، وإنها منفصلة تستعمل حيث لا تستعمل الضمائر المتصلة.

ويرى الفارسي[4] ما يراه سيبويه في أن (إيّا) ضمير، وما اتصل به من الكاف، والهاء علامة للخطاب أو الغيبة فقط، وتتغير هذه الحروف بعد (إيّا) كما تتغير بعد (ذلك) وما أشبهه من علامات الخطاب.

قال الأزهري:" من الخلاف أن الضمير نفس (إيّا) فقط، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة، ومذهب سيبويه، واستُشكِل بأنّ الضمير ما دّلَ على متكلم أو مخاطب أو غائب، و(إيّا) على حدتها لا تدل على ذلك، وأجيب بأنها وُضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أُردفت بحروف تدل على المعنى المراد."[5]، وقد اختار الأزهري هذا الرأي.

وأما ما ذهب إليه ابن كيسان والكوفيون، فحجتهم فيه أن الكاف والهاء والياء هي الضمائر ذاتها التي تكون في الاتصال، فلما كانت على حرف واحد، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأُتِيَ بـ (إيّا) لتعتمد عليها فقط.

1- التذييل والتكميل 205/2.

2- الكتاب 256/2.

3- شرح الكتاب للسيرافي 113/3.

4- ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإغفال، تح عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، طبعه المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، د ط، 2003، 77/1.

5- خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، 104/1.

وقد كثر الخلاف حول هذه المسألة وتعددت الآراء، وسأقف عليها ــ إن شاء الله ــ في الفصل الثاني عند أخذي لآراء كل نحويٍ على حدة.

أما ابن يعيش، فقد أشار إلى هذه الآراء في شرحه على المفصل، وسدد منها رأي الأخفش قائلا:" اعلم أنّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكال، ولذلك كثر اختلاف العلماء فيه، وأسدُّ الأقوال إذا أُمعن النظر فيها ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش، وهو أن (إيّا) اسم مضمر، وما بعده من الكاف في (إيّاك)، والياء في (إيّاي)، والهاء في (إيّاه) حروف مجردة من مذهب الاسمية للدلالة على أعداد المضمرينَ وأحوالهم، لا حظ لها من الإعراب."[1]

وهذا تماما ما ذكره سيبويه في الكتاب.

18- مسألة هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر ؟[2]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز مد المقصور في ضرورة الشعر موافقا للكوفيين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز.

قال ابن عصفور:" ...مدّ المقصور وفيه خلاف، فأجازه الكوفيون وطائفة من البصريين فيما ذكره ابن ولّاد[3] ومنعه أكثر البصريين."[4].

وحجة البصريين في منعهم مدّ المقصور هي أنه يُزاد في الكلمة ما ليس في أصلها، وإنما في الضرورة ردّ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك.

وحجة الكوفيين في إجازتهم ذلك السماع والقياس، فمن السماع ما رواه الفراء:

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ
وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ
أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الخَوَاءِ[5]

1- شرح المفصل لابن يعيش، ص 178/3.

2- الإنصاف، ص 259/2.

3- هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد النحوي هو ووالده وجده، كان بصيرا بالنحو، وكان شيخه الزجاج، صنف المقصور والممدود، والانتصار لسيبويه على المبرد، توفي 332هـ ، ينظر: بغية الوعاة، ص 370/1.

4- ضرائر الشعر، ص 38.

5- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، المقصور والممدود، تح ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1988، 38.

ثم قال الفراء: "فمدّ السعلى وهو مقصور والجرى والخوى وكلهن مقصورات."[1].

ثم عاد بعد ذلك، وروى الأبيات ذاتها وقال: "...فمدّ جميع هذه الحروف وهي مقصورة لضرورة الشعر."[2].

ومن السماع قول طرفة:

لَهَا كَبِدٌ مَلْسَاءُ ذَاتُ أَسِرَّةٍ وَكَشْحَانِ لَمْ يَنْقُضْ طِوَاءَهُمَا الْحَبَلْ[3]

فمدّ الطوى وهو مقصور.

ومن السماع أيضا قول كعب بن زهير:

فَرَضِيتُ عَنْهَا بِالرِّضَاءِ لِمَا أَتَتْ مِنْ دُونِ غَضْبَةِ صَعْبِهَا وَيَسَارِ[4]

فمد الشاعر الرضا وهو مقصور.

ومن السماع ما روى ابن عصفور عن العجاج:

وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَالْ

تَنَاسُخُ الإِهْلاَلِ بَعْدَ الإِهْلاَلْ[5]

وقد أشار ابن عصفور إلى كل ما أوردته من أبيات وإلى غيره، وعده شذوذا، ثم قال:" بل جاء ما هو أشد من هذا، وهو مد المقصور في حال السعة، قرأ طلحة بن مصرف: ﴿ يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[6]، فمد (السنا) الذي يراد به الضوء وهو مقصور."[7]

1- المصدر السابق.

2- المصدر نفسه 45.

3- طرفة بن العبد، الديوان، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3 ، 2002، ص61.

4- كعب بن زهير بن أبي سلمى، الديوان، تح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط ، 1992، 22

كذا رواه ابن عصفور في ضرائر الشعر و رواية الديوان:

ورضيت عنها بالرضا لما أتت...من دون عسرة ضعفها بيسار

والبيت هكذا لا حجة فيه.

5- ضرائر الشعر، 40، ولم أعثر عليه في ديوان العجاج.

6- النور 43.

7- المصدر السابق 40-41.

من السماع كذلك ما ذكره ابن عصفور في الممتع عند حديثه عن وزن (فُعَيْلَى):" فأما الفُخَيْرَاء والخُصَيْصَاء، فهما بناءان ممدودان منه، وإن كان مد المقصور شاذا عندنا لاينقاس في الضرائر ولا غيرها."[1].

فهذا كله قد ورد سماعه شعرا، ونثرا في القرآن وفي كلام العرب.

"وأما القياس، فإنه لا فرق بين زيادة الألف قبل الآخر في (الخوى) و (السعلى)...فيجتمع ألفان إذ ذاك، فتنقلب الثانية همزة، وبين زيادتها قبل الآخر في (منتزح)، و(ورق)، و (كلكل)، و(عقرب)، فكما زِيدت الألف قبل الآخر في هذه الأسماء وأشباهها، فلذلك لا يُنكر زيادتها قبل آخر المقصور."[2].

وما ذكر ابن عصفور عن زيادة الألف قبل الآخر في (منتزح) يريد به قول الشاعر:

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِجَالِ بِمُنْتَزَاحِ[3]

وما ذكره عن (ورق) يريد به قول الشاعر:

فَظَلَّا يَخِيطَانِ الوَرَاقَ عَلَيْهِمَا بِأَيْدِيهِمَا مِنْ أَكْلِ شَرِّ طَعَامِ[4]

وما ذكره عن (كلكل) يريد به قول الشاعر:

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ[5]

ويريد بـ (عقرب) قول الشاعر:

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ
الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ[6]

---

[1]- أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 93.

[2]- ضرائر الشعر، 41.

[3]- إبراهيم بن هرمة القرشي، الديوان، تح محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت، 92.

[4]- همام بن غالب المعروف بالفرزدق، الديوان، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987، 541.

[5]- ضرائر الشعر 33.

[6]- المصدر نفسه.

وقد ذكر ابن عصفور[1] أن من المتأخرين الذين يرون مدّ المقصور جائزا ابن ولاّد وابن خروف[2]

19- مسألة وزن (خطايا) ونحوه[3]

ذهب الخليل بن أحمد إلى أن (خطايا) جمع خطيئة على وزن فَعَالَى، ووافقه الكوفيون بعد ذلك، وذهب البصريون إلى أن (خطايا) على وزن فعائل.

قال الرضي الاستراباذي:" فخطايا كهدايا، قلبت ياؤهما ـــ أي الحرف الأخير ـــ ألفا، وقال الخليل أصله خَطَايِئ بالهمزة بعد الياء التي كانت في الواحد، فجعلت الياء في موضع الهمزة، والهمزة في موضع الياء ثم قلبت الهمزة التي كانت لام الكلمة ياءً مفتوحة، فوزنه فوالع."[4].

فالرضي بعد أن علل لوزن الكلمة، ساق لها مثالا وهم فيه، لأن سيبويه يرى أن وزنها (فَعَائِل) إذ يقول في الكتاب: "وأما فعائل من جئت وسؤت، فكخطايا: جيايا وسوايا."[5].

فنص سيبويه هذا صريح، يبين فيه أن خطايا عنده هي على فعائل.

وأما الخليل، فيراها على وزن فعالى كما قدمت، قال العكبري:" وقال الخليل تجمع خطيئة على خطائئ أي بهمزتين مثل سفائن، فالهمزة الأولى مبدلة من الياء الزائدة والثانية لام الكلمة، ثم قدمت لام الكلمة على الهمزة الزائدة لتعود إلى أصلها وهي الياء، ثم أبدل من الفتحة كسرا، والياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومن الهمزة ياءً لما تقدم، ووزنه فعالى."[6].

وقال ابن جني: " فأما الخليل، فإنه يرى أن خطايا و رزايا وما كان نحوهما قد قلبت لامه التي هي همزة إلى موضع ياء فعيلة، فكأنها في التقدير (خطايئ)، ثم قلبت الهمزة فصارت موضع

---

[1] -المصدر السابق 41.

[2]- هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين بن خروف الأندلسي، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبِّ، صنف شرح سيبويه، وشرح الجمل، وكتابا في الفرائض، توفي 609هـ وقيل 606. ينظر بغية الوعاة، 194/2-195.

[3]- الإنصاف 306/2.

[4]- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، 62/3.

[5]- الكتاب، 283/4.

[6]- اللباب في علل البناء والاعراب، 408/2.

الياء، فصارت (خطائي)، فأبدلت الكسرة فتحةً، وعُمل بها كما عُمل بها في قول عامة النحويين."[1]

وعلى ما قال الرضي والعكبري وابن جني، ف (خطيئة) تجمع عند الخليل على خطايئ، ثم تقلب الهمزة ياءً، والياء همزةً، فتصير خطائي، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحةً، فتصير خطاءا، والهمزة قريبة المخرج من الألف، فلما صارت كأنها ثلاث ألفات، أُبدلت الهمزة ياءً، فصارت خطايا.

أما حجة[2] البصريين، فهي أن (خطايا) جمع خطيئة، وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة يجمع على فعائل، فالأصل في جمعها خطايئ، ثم أبدلوا من الياء همزة فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياءً لكسر ما قبلها فصارت خطائي، ثم حدث لها كما بينت سابقا من ابدال الكسرة فتحة ثم وقوع الهمزة بين ألفين، ثم قلب الهمزة ياءً لتصير خطايا.

وقد ذكر الأشموني هذه المسألة، وجعل الخليل فيها غير موافق للكوفيين بخلاف ما ذكر الأنباري قائلا:" وأما ما نُقل عن الخليل من أن خطايا على وزن فعالى، فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدَّة المؤخرة."[3].

وفيما قاله الأشموني رد على الأنباري، الذي جعل الخليل والكوفيين على وفاق في هذه المسألة، فظاهر المسألة يوحي باتفاقه معهم، ولكن التعمق فيها والنظر يشيران إلى أنهم يخالفونه، ولا يتفقون معه.

20- مسألة وزن (أشياء)[4]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن (أشياء) وزنه أَفْعَاءَ كما ذهب إلى ذلك الكوفيون.

أما البصريون، فذهبوا إلى أن وزنه لَفْعَاء، والأصل فعلاء.

---

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، تح محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، 328.

[2]- الإنصاف، 306/2- 307.

[3]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 94/4.

[4]- الإنصاف 312/2.

قال المازني:" وكان أبو الحسن يقول: أشياء: أفعلاء، وجمع شيء عليه كما شاعر على شعراء، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل، وكان الأصل أَشْيِئَاء، ثقُل هذا فحذفوا."[1]

ويرى ابن جني أن الخليل والأخفش نهجا سبيلا واحدا في تحديد وزن هذه الكلمة، إلا أنهما اختلفا فيما وصلا إليه، قال ابن جني: " اعلم أنه إنما ذهب الخليل وأبو الحسن إلى ما ذهبنا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها."[2].

والعلة فيما ذهبا إليه هو منعها من الصرف، فلما رأياها ممنوعة من الصرف اتفقا على أن الهمزة فيها للتأنيث، فقال الخليل هي فعلاء نقلت إلى لفعاء كما أشرت سابقا وتابعه في ذلك سيبويه، وقال الأخفش هي أفعاء.

وقد قوّى ابن جني[3] رأي الخليل على رأي الأخفش.

وقال الرضي الاستراباذي:" أشياء عند الخليل وسيبويه اسم جمع لا جمع، كالقصباء، والغضياء، والطرفاء في القصبة، والغضا، والطرفة، وأصلها شيئاء، قُدمت اللام على الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين ـ أي الألف ـ مع كثرة استعمال هذه اللفظة، فصار لفعاء."[4].

فذكر ميزان أشياء عند الخليل، ثم أشار بعد ذلك إلى وزنها عند الأخفش، وضعّف رأيَهُ، وهو بذلك يميل إلى البصريين، قال الرضي:" وقال الأخفش والفراء أصله أَشْيِئَاء جمع شيء، وأصله شيِّئ نحو: بيِّن وأَبْيِنَاء، وهو ضعيف"[5]، وتلخيص الوجوه التي لأجلها ضعف الرضي رأي الأخفش والكوفيين فيما ذهبوا إليه من حذف لهمزة أشياء على غير قياس، وأن شيئا لو كان في الأصل شيِّئًا، لكان الأصل أكثر استعمالا كما هو الحال مع سيِّد وسيْد، وقد جزم الرضي أن شيِّئا لم يُسمع، ثم إن تصغير أشياء على أُشيَّاء، ولو كان الوزن أفعلاء، لوجب رده في التصغير إلى الواحد.

---

[1] - المنصف 358.

[2] - المصدر نفسه.

[3] - المصدر نفسه 358.

[4] - شرح شافية ابن الحاجب، 29/1.

[5] - المصدر نفسه، 30/1.

21- مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا[1]

ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد إلى أنه يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا مثل: تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما، موافقينِ في ذلك الكوفيين.

أما البصريون، فلا يرونَ جواز تقديمه.

قال المبرد:" واعلم أن التبيين[2] إذا كان العامل فيه فعلا، جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإذا شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت، وهذا لا يجيزه سيبويه."[3].

وقد أشار المبرد في آخر كلامه إلى رأي البصريين وسيبويه، إذ لا يرون تقديم التمييز، قال سيبويه:" ولا يُقدم المفعول فيه[4]، فتقول: ماءً امتلأتُ."[5]

وحجة المازني، والمبرد، والكوفيين فيما ذهبوا إليه السماع والقياس، فمن السماع قول المخبل السعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[6]

أما القياس، فقد قال المبرد:" ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائما، ولا يجيز قائما هذا زيد، لأن العامل غير فعل، وتقول راكبا جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا، وهذا رأي أبي عثمان المازني."[7].

فشبهوا التمييز بالحال ثم قاسوا عليه.

أما حجة البصريين، فقد ذكرها ابن ولاّد قائلا:" وإنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها، لأن لفظها جاء على غير معناها، وذلك أن اللفظ لفظ المفعول وهو في المعنى

[1]- الإنصاف، 324/2.

[2]- مصطلح التبيين عند المبرد يُقصد به التمييز.

[3]- المقتضب، 36/3.

[4]- سمى سيبويه التمييز مفعولا فيه، كما سماه المبرد التبين ولا يوجد في الكتاب مصطلح التمييز مطلقا، أما المبرد، فيسميه التبيين مرة، ويسميه التمييز مرة أخرى.

[5]- الكتاب، 188/1.

[6]- حاتم الضامن، المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، نشره في مجلة المورد العراقية المجلد الثاني العدد الأول، بغداد، العراق، 1973، 124.

[7]- المقتضب، 36/3.

فاعل، لأنك إن قلت: زيد حسنٌ وجهاً، فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك تصببت عرقاً، إنما التصبب في المعنى للعرق، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه، وكان أصعب مما لفظه على معناه، ولم يمنع سيبويه من إجازة ذلك في الشعر."[1].

ثم رد بعد ذلك ابن ولاّد[2] على القياس الذي قاسه المبرد، مبينا أن الحال والتمييز لا يتفقان إلا في أشياء يسيرة، ويختلفان في أمور كثيرة، ثم بيّن أن عمل الفعل في الحال أقوى من عمله في التمييز، ولذلك جاز تقدم الحال بخلاف التمييز.

---

[1]- أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 86.

[2]- المصدر نفسه 86- 87.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين التي وافقت البصرة:

قامت المدرسة الكوفية بعد أن تتلمذ الكسائي على يد الخليل، فكان تأثر الكوفيين بالبصريين في آرائهم أمرا طبيعيا، فوافقهم بعضهم في كثير من الآراء.

1_ مسألة القول في (نعم) و(بئس) أفعلان هما أم اسمان ؟[1]

ذهب علي بن حمزة الكيسائي إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان لا يتصرفان، موافقا في ذلك البصريين. أما الكوفيون، فذهبوا إلى أنهما اسمان مبتدآن.

قال ابن يعيش:" اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان، فنعم للمدح العام، وبئس للذم العام."[2]، فوافق ـــ فيما ذهب إليه ـــ البصريين، والكسائيَ، ثم ساق أدلة[3] يثبت بها صحة هذا الرأي، منها أنك تضمر فيهما، وذلك إذا قلت: نعم رجلاً زيدٌ، وبئس غلاماً غلامُك، ولا يكون الإضمار إلا في الفعل، " وربما برز ذلك الضمير، واتصل بالفعل على حدِّ اتصاله بالأفعال، قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالا، كما تقول: ضربا وضربوا. حكى ذلك الكسائي عن العرب."[4].

ومما يدل على أنهما فعلان، اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما وصلا ووقفا كما تلحق الأفعال، ومثال ذلك قولهم: نِعمَت الجاريةُ هندٌ، وبئست الجارية جاريتُك، كما تقول قامت وقعدت.

ومما يدل على فعليتهما بناء آخرهما على الفتح من غير عارض عرض لهما تماما كبناء الأفعال الماضية.

إلا أنهما لا يتصرفان، "وذلك أنّهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم"[5]، أي أنهما تضمنا معنى المدح والذم، فصارا بمنزلة الحروف التي وضعت للمعاني، فلما اقتربا من الحروف خرجا عن بابهما فلم يتصرفا.

واحتج الكوفيون على أنهما اسمان من خمسة أوجه كما ذكر الأنباري في أسرار العربية[6].

---

[1]- الإنصاف 97/1.

[2]- شرح المفصل لابن يعيش، 228/7.

[3]- المصدر نفسه 228/7-229.

[4]- المصدر نفسه 228/7.

[5]- المصدر نفسه، 229/7.

[6]- ينظر: أبو البركات كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 69- 70.

فالأول: بدخول حروف الجر عليهما، وأنشدوا بيتا لحسان بن ثابت رضي الله عنه:

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ لِذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا[1]

وحُكي عن بعض العرب أنه قال: نعم السير على بئس العَيْر[2].

الوجه الثاني: قول العرب: يا نعم المولى ويا نعم النصير[3]، فدل حرف النداء الداخل عليهما على أنهما اسمان.

والوجه الثالث: عدم اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يحسن قولهم: نعم الرجل أمس، ولا بئس الرجل غداً.

والوجه الرابع: عدم تصرفهما

و الوجه الخامس: أنه قد جاء عن بعض العرب: نعيم الرجلُ زيدٌ[4]، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فعيل.

وقد رجّح الأنباري رأي البصريين، وأبطل ما ذهب إليه الكوفيون.

وقد تابع البصريين أكثرُ النحويين، قال السليلي:" وافق الفراءَ كثير من الكوفيين، وشبهتهم قول بعض العرب: والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء وبرها سرقة. بل هما فعلان وهو مذهب أكثر النحويين."[5].

2- مسألة القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل ؟[6]

ذهب علي بن حمزة الكسائي إلى أن (أفعل) في التعجب فعل ماض موافقا البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم.

قال أبو حيان الأندلسي:" و (أفعل) مذهب البصريين والكسائي أنه فعل، و(زيداً) مفعول به، والهمزة في (أفعل) للتعدية."[7].

1- ديوان حسان، 218.

2- الإنصاف، 97/1.

3- المصدر نفسه 98/1.

4- المصدر نفسه 102/1.

5- أبو عبد الله محمد بن عيسى السليلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1987، 585/2.

6- ينظر الانصاف 120/1.

7- ارتشاف الضرب 2065/4.

ثم أشار أبو حيان إلى مذهب الكوفيين قائلا:" ومذهب الكوفيين غير الكسائي أن أفعل اسم، وانتصب الاسم بعده في قول الفراء ومن وافقه من الكوفيين على حد ما انتصب في قولهم: زيدٌ كريمَ الأب"[1]، ثم قال أبو حيان: "وزعم بعض الكوفيين أن أفعل اسم مبني لتضمنه معنى التعجب"[2].

أما حجج البصريين و الكسائي، فهي على وجهين:

الوجه الأول: دخول نون الوقاية عليه إذا اتصلت به ياء المتكلم، كقولهم: ما أحسنني عندك.

الوجه الثاني: أنّ (أفعل) في التعجب ينصب النكرات والمعارف، وأفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[3].

وأما حجج الكوفيين، فهي على أربعة أوجه[4]:

الوجه الأول: عدم التصرف، ولو كان فعلا لتصرّف.

الوجه الثاني: أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء. قال الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُر[5]

الوجه الثالث: أنه يصح عليه: ما أقومه، وما أبيعه، كما تصح عين الاسم في أقوم وأبيع، ولو كان فعلا لوجب أن تُعلّ عينه مثل قام وباع.

الوجه الرابع: أنه ليس بفعل، ولا كون التقدير فيه: شيء أحسن زيدًا، لقولهم: ما أعظم الله، فلا يصح فيه: شيء أعظم الله، لأن الله عظيم، لا بجعل جاعل.

3– مسألة القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن [6]

ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ما زال عليها، موافقا للبصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبرها عليها.

---

[1]– المصدر السابق 2066/4.

[2]– المصدر نفسه.

[3]– الكهف 34.

[4]– الإنصاف 120/1– 121.

[5]– المصدر نفسه 120/1.

[6]– الإنصاف 143/1.

قال أبو حيان:" وقد يُقدم خبر (زال)، وما بعدها منفية بغير (ما)، مثاله: في الدار لم يبرح زيدٌ، وقائماً لن يزال عمرو، فإن كان حرف النفي(لا)، أو (لن)، أو (إنْ)، أو (لم)، أو(لمّا) جاز تقديم الخبر، هذا مذهب البصريين."[1].

وفيما ذكره ابو حيان توضيح لمذهب البصريين، فهم لا يطلقون المنع كما أوهم الأنباريُ بذلك، بل يشترطون أن تكون (زال) وأخواتها منفية بغير (ما)، واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى الشَّرِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ[2]

فلما تقدم (خيرا) على (لا يزال)، وهو منصوب بالفعل (يزيد)، والفعل (يزيد) خبر (لا يزال)، جاز تقدم الفعل الذي هو الخبر، لأن تقدم المعمول مُؤذن بتقدم العامل.

ثم قال أبو حيان:" ولا يطلق المنع خلافا للفراء، منع الفراء من تقديم خبر (زال) وأخواتها عليها بأي حرف كان النفي."[3].

وفي هذا النقل كذلك، إشارة إلى أن الفراء لم يوافق البصريين مطلقا، بل وافقهم في المنع، إلا أنهم يرون منع تقدم الخبر إذا نُفيت (زال) بـ (ما)، ويرون تقدمه عليها إذا نُفيت بغير (ما). أما الفراء، فيرى المنع مطلقا سواء نُفيت (زال) بـ (ما) أم بغيرها.

واحتج[4] الكوفيون في جواز تقديم خبرها عليها أن نفيها في اللفظ هو إثبات في المعنى، فقولهم: مازال زيد عالماً، معناه ثبوت العلم لا نفيه، وبهذا جرت مجرى (كان)، فجاز تقدم خبرها عليها كما تقدم خبر (كان) عليها.

4- مسألة القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه [5]

ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إلى جواز: ما طَعَامَكَ أكل إلا زيدٌ، موافقا للبصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز.

وحجة[6]البصريين و أبي العباس في تجويز ذلك أن زيدا مرفوع بالفعل، والفعل متصرف، فجاز فجاز تقديم معموله عليه كقولنا: عمراً ضرب زيدٌ.

---

[1]- التذييل والتكميل، 175/4.
[2]- المصدر نفسه.
[3]- المصدر نفسه 176/4.
[4]- الإنصاف 143/1.
[5]- المصدر نفسه، 158/1.
[6]- المصدر نفسه.

وحجة[1] الكوفيين في المنع أن الأصل في زيد أن لا يكون فاعلا حقيقيا للفعل، إذ التقدير عندهم: ما أكل أحدٌ طعامَك إلا زيدٌ، فأحد هو الفاعل لا زيد، والدليل على ذلك قولهم: ما خرجَ إلا هندٌ، ولو كان الفعل لهند في الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث، لأن الفاعل مؤنث حقيقي. واحتجوا بوجود (إلا) في الكلام التي هي من باب الاستثناء، والاستثناء لابد أن يُقدر فيه قبل (إلا) ما يصح أن يكون الذي بعدها مستثنى منه.

5– مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه[2]

ذهب أبو زكرياء الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، نحو: زيدًا عليك، وعمرًا عندك، وبكرًا دونك، موافقا للبصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك.

واحتج[3] البصريون، والفراء على عدم الجواز بأن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل، وقد عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه قياسا على الحال إذا كان العامل فيها غير فعل، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، ولو قدمنا معمول اسم الفعل عليه لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل في العمل، وذلك غير جائز.

واحتج الكوفيون[4] على الجواز بالسماع والقياس.

أما السماع فقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[5]، إذ التقدير فيه: عليكم كِتَابِ الله أي الزموا كِتَابَ اللهِ، فنصب كتاب بـ (عليكم)، كما احتجوا بقول الشاعر[6]:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمَجِدُونَكَا

والتقدير فيه: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب على المفعولية باسم الفعل دونك.

---

[1]– المصدر السابق.
[2]– المصدر نفسه 200/1.
[3]– ينظر المصدر نفسه، 201/1.
[4]– ينظر المصدر نفسه، 200/1–201.
[5]– النساء 24.
[6]– الإنصاف 200/1، وهو من كلا م راجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم.

وأما القياس، فلما قامت هذه الألفاظ مقام الفعل، فعليك قامت مقام (الزم)، ودونك قامت مقام (خذ)، وعندك قامت مقام (تناول)، وقد جاز بالإجماع: زيدا الزم، وعمرا تناول، وبكرا خذ، فكذلك يجوز هذا مع ما قام مقام هذه الأفعال.

6- مسألة هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟[1]

ذهب علي بن حمزة الكسائي إلى أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، كما ذهب إلى ذلك البصريون. وذهب الكوفيون إلى أن الترخيم. يجوز في الاسم الثلاثي إذا كان وسطه متحركا، نحو:يا عُنُ في عنق، ويا حَجَ في حجر، ويا كَتِ في كتف، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق.

والاسم الثلاثي في هذه المسألة على نوعين: ما كان آخره تاء تأنيث، فهذا جوّزوا ترخيمه، قال ابن يعيش:" فأما ما كان فيه هاء التأنيث، فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة أحرف، لأنه في منزلة اسم ضُم إلى اسم...ولا يُشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العلمية، بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاص. وإنما ساغ الترخيم فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علما، نحو: يا ثُبَ ويا عِضَ في ثُبَة وعِضَة لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث."[2].

وهذا النوع من الأسماء لا خلاف في ترخيمه.

والنوع الثاني ما كان ثلاثيا غبر منته بهاء التأنيث، فإما أن يكون ساكن الوسط كهنْد وزيْد، وإما أن يكون متحرك الوسط، ف " إن كان ساكن الوسط، نحو: بكْر وهنْد، فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه"[3]، فمن الكوفيين من يرى ترخيم الثلاثي الساكن الوسط، وسأذكره في الفصل الثاني ــ إن شاء الله ــ.

"وإن كان متحرك الوسط، فالمشهور أنه لا يجوز ترخيمه، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، وعن الكسائي أيضا أنه لا يجوز ترخيمه"[4].

وعلة عدم ترخيم الثلاثي، أنك إذا حذفت من الخماسي صار رباعيا، وإذا حذفت من الرباعي صار ثلايا، " وإذا بلغت الثلاثة لم يجز أن تحذف منه شيئاً، لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنها هي الغاية."[5]

1- المصدر السابق 304/1.

2- شرح المفصل لابن يعيش 49/2.

3- ارتشاف الضرب 2231/5.

4- المصدر نفسه 2232/5.

5- شرح المفصل لابن يعيش 49/2.

وحجة[1] الكوفيين في تجويز ذلك، أن في الأسماء ما يماثله إذا هو رُخّم وصار على حرفين متحركين، نحو: (يد) وَ (دم)، إذ الأصل فيهما: (يَدَيٌ) وَ (دَمَوٌ)، فلما استثقلوا الحركات على حرف العلة حذفوه طلبا للتخفيف، وفرارا من الاستثقال، فصارت (يديٌ) إلى (يدٍ)، و (دموٌ) إلى (دمٍ).

فكذلك الترخيم، إنما وُضع للتخفيف بالحذف، فجاز في الثلاثي المتحرك الوسط ما جاز في (يديٌ) و(دموٌ)، لأنه يصير إلى ما صارا إليه.

7- مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط وما يترتب عليه[2]

ذهب أبو الحسن الكسائي إلى أنه يجوز: إنْ تأتني زيدا أُكرمْ بجزم جواب الشرط، ولو تقدم اسم منصوب في الجملة، موافقا في ذلك البصريين.

وذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء إلى أنه لا يجوز فيه الجزم، ويجب رفعه إذا تقدم اسم منصوب في الجملة الشرطية، وحجتهم في ذلك أن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط، فلما فارقه بتقديم الاسم بطلت المحاورة فبطل العمل.

أما حجة الكسائي والبصريين، فهي في تقدير فعل يكون قبل الاسم المنصوب، يفسره فعل جواب الشرط، تماما كما قدّروا فعلا محذوفا إذا سبق الاسم فعل الشرط في مثل قولهم: إنْ زيدٌ يأتني أُكرمْه، فقاسوا جواب الشرط على فعل الشرط.

وحجتهم كذلك السماع وهو قول الشاعر:

وَلِلْخَيْلِ أَيَامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَامَهَا الخَيرَ تُعْقِبِ[3]

فجزم جواب الشرط(تعقب) وقد تقدم المنصوب عليه في الجملة.

---

[1]- الإنصاف 304/1- 306.

[2]- المصدر نفسه 160/2.

[3]- طفيل الغنوي، الديوان، تح حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 49.

الفصل الثاني

آراء النحاة التي تفرّدوا بها.

المبحث الأول: آراء البصريين التي تفرّد بها أصحابها.

ظهر بعض النحاة البصريين الذين لم يوافقوا على آراء أجمع عليها غيرهم، فتفردوا بآراء نحوية لم يقل بها أحد قبلهم.

1_ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ):

1_1 مسألة الضمير في (إياك) وأخواتها[1]

للخليل في هذه المسألة قولان: أما الأول، فيرى الخليل أن (إيا) اسم مبهم أضيف إلى الكاف والهاء والياء، وعلة ذلك أنه لا يفيد معنى بانفراده، وهو لا يقع معرفة بخلاف المضمرات الأخرى، فخصُّوه بالإضافة، ليعوضوه عمّا فقده من خصائص المضمرات، ولا يُعلم اسم مضمر أُضيف غيره.

قال سيبويه:" وقال الخليل: لو أن رجلا قال: إيّاك نفسِكَ، لم أُعنِّفه، لأن هذه الكاف مجرورة."[2].

فالخليل يرى أن الكاف مضاف إليه مجرور، فلما أكدها جرّ التوكيد المعنوي، وفيما نقله سيبويه عن الخليل ما يوضح رأيه في المسألة.

قال الفارسي:"...أن الخليل يذهب إلى أن (إيّا) مضمر مضاف، وحُكِي عن المازني مثل هذا القول المحكِي عن الخليل في أنه اسم مضمر مضاف."[3]

فالمازني وافق الخليل وتابعه فيما ذهب إليه، ولم يذكر ذلك الأنباري.

أما القول الثاني للخليل – رحمه الله– في هذه المسألة، فقد" حُكي عنه أنه مظهر ناب مناب المضمر."[4].

قال أبو حيان:" ومنهم من ذهب إلى أن (إيّا) اسم ظاهر، واللواحق ضمائر أضيف إليها (إيّا)، وهنّ في موضع خفض بالإضافة، ونسبه ابن عصفور[5] إلى الخليل."[6].

---

[1]- الإنصاف 218/2.

[2]- الكتاب 243/1.

[3]- الاغفال 76/1.

[4]- الإنصاف 218/2 بتصرف.

[5]- أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 110/2.

[6]- التذييل والتكميل 206/2.

ولا يخفى فساد هذا الرأي، لأنه لو كان اسما ظاهرا لما اقتصر على حالة إعرابية واحدة، وهي النصب كعادة الضمائر الأخرى، فدلّ هذا على أنه ضمير.

وحجة الخليل فيما ذهب إليه ذكرها سيبويه في الكتاب قائلا:" وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين، فإيّاه وإيّا الشوابِّ."[1].

وفيما سمعه الخليل إضافة اسم ظاهر إلى (إيّا)، وفيه حجة بالغة لما ذهب إليه لو صحّ الخبر.

إلا أن النحاة ضعّفوا قول الخليل، قال الدكتور فخر صالح سليمان قدارة:" وضعّف مذهبَ الخليل من جهة أنه لا يُعلم ضمير أُضيف إلى غيره، لأن الضمائر لا تُضاف، كما أن الغرض من الإضافة هو التعريف والتخصيص، والمضمر على نهاية الاختصاص، فلا حاجة به إلى الإضافة."[2]

"وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: إذا بلغ الرجل الستين، فإيّاه وإيّا الشوابِّ، فشيء شاذ لا يُعول عليه."[3]

كذا قرر الزمخشري والنحاة من قبل ومن بعد.

1_2 مسألة (أيُّ) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا[4]

يرى الخليل بن أحمد في قولهم: لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ، أن (أيُّ) في محل رفع بالابتداء، وأفضل خبره، ويجعل أيُّهم استفهاما، ويحمل الكلام على الحكاية بعد قول مقدر، والتقدير عنده: لأضربنّ الذي يقال له أيُّهم أفضلُ.

والرأي الذي تفرد به الخليل هو إعراب (أيّ)، لأنه يرى فيها معنى الاستفهام، ولا يراها موصولة بمعنى (الذي) في هذا الموضع، خلافا للبصريين والكوفيين معا.

ووافقه يونس بن حبيب[5]، وأبو سحاق الزجاج[6]، وأبو عمر الجرمي[7] في أنها استفهامية، وسأذكر رأي يونس في موضعه.

---

[1]- الكتاب، 244/1.

[2]- فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، إربد، الأردن، ط1، 1990، 48.

[3]- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف، د ت، الدار العالمية، الإسكندرية، مص، د ط، د ت، 61/1.

[4]- الإنصاف 230/2.

[5]- المصدر نفسه.

[6]- معاني القرآن و إعرابه للزجاج، 278/3.

[7]- مغني اللبيب 141/1.

أما عن حجة الخليل فيما ذهب إليه، فقد قال سيبويه:" وزعم الخليل أن أيّهم إنما وقع في قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضلُ، وشبهه بقول الأخطل[1]:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لاَ حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُومُ"[2]

ومعنى البيت: فأبيت لا يُقال لي هذا حرِج ولا محروم.

وقد ذكر ابن الحاجب خلافهم في إعراب (أيّهم أشدُّ) في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[3]، فذكر أن الخليل يعربها على الوجه الذي قدمت له، وذكر أن سيبويه يرى البناء لأنها موصولة.

ثم قال:" ومذهب سيبويه الصحيح، لأن قول الخليل يلزم منه أمور، أحدها حذف كثير وهو على خلاف القياس...الثاني أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدر: الذي يقال فيه هو أشدُّ، وليس الكلام كذلك، والثالث أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيره من الأفعال، تقول: علمت أزيدٌ عندَك أم عمرو؟ ولو قلت: ضربتُ أزيدٌ عندكَ أم عمرو؟ لم يجز."[4]

وقد أحصى ابن هشام الأنصاري[5] في إعراب هذه الآية سبعة آراء مختلفة لجماعة من النحاة، النحاة، ولعله كابن الحاجب كان يميل إلى رأي سيبويه[6].

2- يونس بن حبيب (ت 182هـ)

2-1 مسألة (أيُّ) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا [7]

لقد قدمت القول حول هذه المسألة، فيونس كما ذكرت آنفا يرى رأي الخليل في أن (أيّ) استفهامية، وهي مبتدأ، و (أفضل) خبر في نحو قولهم: لأضربنّ أيّهم أفضلُ.

إلا أن الخليل يقدر كلاما محذوفا، يكون في محل نصب على المفعولية للفعل (أضربُ).

---

[1]- ديوان الأخطل، 305، ورواية الديوان: ولقد أكون من الفتاة.

[2]- الكتاب، 288/2.

[3]- مريم 69.

[4]- أبو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تح فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ودار عمار، عمّان، الأردن، د ط، 1989، 148/1.

[5]- مغني اللبيب، 140/1- 142.

[6]- بدا لي هذا لأنه قدّم قول سيبويه عن كل الآراء الأخرى ولم يناقش قوله بخلاف باقي الآراء.

[7]- الإنصاف 230/2.

أما يونس، فيعلق الفعل (لأضربنّ) عن العمل، ويجعله كأفعال القلوب.

قال سيبويه في (اضرب أيّهم أفضل) :" أما يونس، فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنّك لرسولُ الله، و اضرب مُعلقَة."[1]

وقال ابن الشجري في تخريجه لقوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[الآية]:" وفي رفعها قولان حكاهما سيبويه، أحدهما عن يونس، وهو أنه علّق عنها (لننزعنّ) فرفعها بالابتداء، وأشدُّ خبرها...وإنما تُعلق أفعال العلم والشك، واعتذر بعضهم ليونس، فقال: إن النزع قد يكون بالقول"[2].

لعل هذا الاعتذار يكون مستساغا في هذا الموضع، ولكن كيف يُعتذر ليونس في تعليقه للفعل (اضرب)، إذ لا يمكن بحال أن يتضمن معنى القول.

ولعل يونس يعلق الأفعال جميعها، ولا يرى التعليق مختصا بأفعال العلم والشك.

3- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215 هـ)

3-1 مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة[3]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الواو، والياء، والألف في الأسماء الستة (أبوك، أخوك، حموك، هنوك، فوك، ذو بمعنى صاحب) ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب؛ كالواو، والألف، والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل.

قال أبو حيان الأندلسي:" مذهب الأخفش أنها دلائل إعراب، وقال كذلك في المثنى والمجموع على حده، واختُلف في تفسير قول الأخفش إنها دلائل إعراب على قولين: فقال أبو إسحاق والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج وابن كيسان: معنى قول الأخفش أنها حروف الإعراب، ولا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير."[4]

ولعل قول أبي إسحاق والسيرافي هو أقرب إلى مراد الأخفش من قول ابن السراج وابن كيسان.

---

[1]- الكتاب، 288/2.

[2]- أمالي ابن الشجري، ص42/3، بتصرف.

[3]- الإنصاف، 35/1.

[4]- التذييل والتكميل 178/1.

وأما قول الأخفش إن تلك الحروف ليست لام الفعل، فقد نقل أبو حيان عن صاحب البسيط:" قال الأخفش: هي زوائد دوال على الإعراب كالحركات"[1].

ففي قوله (زوائد) دلالة على أنها ليست أصلية في الكلمة، وليست من حروفها، وفي قوله (دوّال على الإعراب) إشارة إلى مذهبه ورأيه الذي ذكرت.

وقد اختار المبرد رأي الأخفش عن آراء غيره، زاعما أنه لا يجوز غيره؛ قال:" والقول الذي نختاره_ ونزعم أنه لا يجوز غيره_ قول أبي الحسن الأخفش، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها؛ كما كان في الدار من زيد ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعرابَ فيه، ولا يكون إعرابٌ إلا في حرف."[2]

وفيما ذكره المبرد إشارة إلى حجة الأخفش فيما ذهب إليه، إذ لابد للإعراب من حرف، وحركة تكون على ذلك الحرف تبين حالته الإعرابية.

3-2 مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه[3]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو في مثل: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البردُ والطيالسةَ، ينتصب انتصاب (معَ) في نحو: جئتُ معَه.

فالمفعول معه عند الأخفش ينتصب انتصاب الظرف، لأن (معَ) مفعول فيه منصوب.

قال ناظر الجيش عند ذكره للعامل في المفعول معه:"...وثَمّ مذهب خامس لم يذكره المصنف[4]، وهو أن المنصوب بعد الواو المذكورة منصوب على الظرف، وهو منسوب إلى الأخفش."[5].

وقد بيّنَ ابن جني مذهب الأخفش في المفعول معه وجلاّه، فذكر أنه ينتصب عند انتصاب الظرف، ثم قال:" وذلك أن الواو في قولك: قمت وزيداً، إنما هي واقعة موقع (معَ)، فكأنك قلتَ: قمت معَ زيدٍ، فلما حذفت (مع)، وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب (معَ) الواقعة الواو موقعها."[6]

---

[1]- المصدر السابق 178/1- 197.

[2]- المقتضب /154.

[3]- الإنصاف 215/1.

[4]- يريد ناظر الجيش بالمصنف ابن مالك الأندلسي في كتابه التسهيل.

[5]- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 2050/4.

[6]- سر صناعة الإعراب 143/1.

وفيما ذهب إليه الأخفش، ترى أن ما بعد الواو في مثل: قمت وزيداً ينتصب انتصاب الظرف في مثل: قمت معَ زيد، وقد انتصبت (معَ) دون واسطة، فكان على زيد أن ينتصب دون واسطة كذلك، فيما ذكرت رد على الأخفش فيما ذهب إليه.

3-3 مسألة هل تقع (مِن) لابتداء الغاية في الزمان ؟[1]

يذهب الكوفيون إلى أنّ (مِن) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، ولا يرى البصريون جواز استعمالها في الزمان.

وما تفرد به الأخفش هو جواز زيادة (من) في الإيجاب كجواز زيادتها في النفي.

قال الأخفش:" باب زيادة (من)، وأما قوله: ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا ﴾[2]فدخلت فيه (من) كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة يأكلون من البرّ والشعير، وتقول: ذهبت فأصبت من الطعام...فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[3]، فهذا ليس باستفهام ولا نفي... ونظيرهم قولهم: هل لك في كذا وكذا، ولا يقولون: حاجة، ولا عليك، يريدون: ولابأس عليك"[4]

وحجته في ذلك النقل والقياس كما قدمت، فقد سُمع عن العرب زيادتها وفي القرآن كذلك كما زعم الأخفش.

أما القياس، فقد قاسه على ما يُحذف من الكلام.

قال ابن هشام:" وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)...

والثاني: تنكير مجرورها

والثالث: كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو مبتدأً."[5]

ثم قال بعد ذلك:" ولم يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين."[6]

---

[1]- الإنصاف 317/1.

[2]- البقرة 61.

[3]- البقرة 271.

[4]- معاني القرآن للأخفش 105/1.

[5]- مغني اللبيب 459/1-460.

[6]- المصدر نفسه 461/1.

ووافقه الزمخشري[1] في تجويز زيادتها مع المعرفة، كما وافقه الفارسي[2] في تجويز زيادتها في الإيجاب.

3-4 مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية[3]

يرى أبو الحسن الأخفش في مثل: إِنْ زيدٌ أتاني آتِهِ، أنّ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء.

قال الأخفش:" وقال ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[4]، فابتدأ بعد (إن)، وأن وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها. إلا أنهم قالوا ذلك في (إِنْ) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل كما قال:

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا ....[5]

وقال[النمر بن تولب]:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[6]

وقد زعموا أن قول الشاعر[زيد بن رُزين المحاربي]:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ[7]

لا يُنشد إلا رفعا، وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتُدئ بعد (إن)، وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر."[8]

من قول الأخفش، يبدو أنه يرى أنّ الاسم المرفوع بعد (إِنْ) الشرطية يرتفع على الابتداء، متفردا بهذا الرأي، ويرى الرفع للاسم بعدها على الفاعلية بإضمار فعل، متبعا في ذلك البصريين الذين يقدرون فعلا يرفع الاسم بعد (إن)، ويفسره الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع.

---

[1]- المصدر السابق 462/1.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- الإنصاف 156/2.

[4]- التوبة 6.

[5]- البيت في لسان العرب، وعجزه:

وأسعِد اليوم مشغوفا إذا طربا

وقد نسبه ابن منظور لرجل من هراة، ينظر: 58/15.

[6]- النمر بن تولب العُكلي، الديوان، تح محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص84. وهذا ليس من من شواهد المسألة.

[7]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، ط، د ت، 283/4، ولم ينسبه الفيروز آبادي إلى أحد.

[8]- معاني القرآن للأخفش 354/1.

أما الكوفيون، فيرتفع الاسم بعد (إن) الشرطية عندهم بما عاد إليه من الفعل المذكور بعده من غير ما تقدير لفعل محذوف، لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على فعله، ولا يرون في ذلك شيئاً، ففي قولهم: إنْ زيدٌ أتاني آته، فالكوفيون يعربون (زيدٌ) فاعلا، وفعله العامل فيه هو (أتى) الذي بعده.

3-5 مسألة الحروف التي وُضع الاسم عليها في (ذا) و (الذي)[1]

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن أصل (ذا) هو (ذيّ) بتشديد الياء، إلا أنهم حذفوا الياء الثانية، فصار (ذيْ)، ثم أبدلوا من الياء ألِفاً لئلا يلحق بـ (كي)، فالألف إذن منقلبة عن ياء.

واحتج على صواب ما ذهب إليه بجواز الإمالة في (ذا)، فإنه قد حُكي عن العرب أنهم يميلون (ذا)[2].

وما ذهب إليه أبو علي الفارسي قريب مما ذهل إليه الأخفش، قال ابن منظور في (ذا):" قال أبو علي: وأصله (ذيْ) فأبدلوا ياءه ألفاً وإن كانت ساكنة، ولم يقولوا (ذيْ) لئلا يشبه (كي) و (أي)، فأبدلوا ياءه ألفاً ليُلحق بباب (متى) و (إذ)[3]، أو يخرج من شبه الحرف بعض الخروج."[4]

الخروج."[4]

وفيما ذكره أبو علي علة أخرى لإبدال ياء (ذيْ) ألفا، وتلك العلة تجعل هذا الاسم يباعد الحرفية شيء ما ويدنو من الاسمية كما زعم.

4- أبو عمر الجرمي (ت 225)

4-1 مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حده[5]

لقد قدمت لآراء الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الفصل الأول.

أما رأي الجرمي فيها، فهو يرى أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب.

قال أبو حيان:" وذهب الجرمي إلى أنهما معربان بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع."[6]

---

[1]- الإنصاف 199/2.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- كذا أثبتها المصنف ولعله أراد إذا.

[4]- لسان العرب 6/6.

[5]- الإنصاف 47/1.

[6]- ارتشاف الضرب 569/2.

وقال ابن مالك:" زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياءً كان إعرابا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمي."[1]

وما يُفهم من هذا أن الجرمي يفرق في إعراب المثنى والجمع بين حالة الرفع، وحالتي الجر والنصب، فهو يرى أن الرفع لا علامة له، ويرى علامة الجر والنصب انقلاب الألف في المثنى والواو في الجمع إلى ياء.

وقد رد ابن مالك هذا الرأي من وجوه[2]:

أحدها: أن ترك العلامة لو صحّ أن يكون علامة، لكان النصب به أولى، لأن للرفع الضمة وتناسبها الواو، وللجر الكسرة وتناسبها الياء، وللنصب الفتحة وتناسبها الألف. إلا أن علامة النصب في المثنى والجمع هي الياء لا الألف.

ثانيها: أنه ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة إعرابه، فيؤدي ذلك إلى مخالفة النظائر دون ضرورة.

ثالثها: أن الرفع أقوى وجوه الإعراب، والاعتناء به أولى مما سواه.

رابعها: أن تقدير الإعراب ــ إذا أمكن ــ راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن التقدير في المثنى والجمع، فلا سبيل للعدول عنه.

وبالرجوع إلى المبرد نجد أنه ينسب إلى الجرمي رأيين اثنين، قال المبرد عند حديثه عن المثنى:" وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب."[3]

ومن كلام المبرد يبدو أن الجرمي وافق سيبويه مرة، ثم تفرد مرة أخرى.

وقد ردّ المبرد[4] رأي الجرمي وأفسده، زاعما أن التثنية في أول وقوعها وقعت والألف موجودة، وبهذا وجب ــ حَسْب رأي الجرمي ــ أن لا يكون للرفع إعراب، لأنه لا انقلاب مع الألف.

---

[1]- شرح التسهيل لابن مالك، 86/1.

[2]- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، 346/1- 347.

[3]- المقتضب، 153/2.

[4]- المصدر نفسه، 155/2.

4-2 مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية[1]

ذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الفعل المضارع بعد الواو فيمثل قولهم: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن منصوب بالواو نفسها، لأنها خرجت عن باب العطف.

وقد رُدّ هذا الزعم وأُبطل بقولهم: لو كانت ناصبة بنفسها لجاز دخول حروف العطف عليها،" ألا ترى أن الواو في القسم لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء، ساغ دخول حرف العطف عليها، وجاز أن يقال: والله و والله، ولما كانت واو رُبَّ أصلها العطف، لم يجز دخول حرف العطف عليها."[2]

هذا، وسأبيِّن بالتفصيل آراء النحاة في المسألة الآتية، لأنها وما أتحدث عنه الآن من باب واحد لا تنفصلان.

4-3 مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية[3]

يرى أبو عمر الجرمي أن الفعل المضارع المنصوب الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء، التي هي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض ينتصب بالفاء نفسها، لأنها خرجت عما وُضعت له وهو العطف.

قال ابن يعيش:" وأما حروف العطف، ف:(أو) و (الواو) و (الفاء)، فهذه الحروف أيضا ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) وليست هي الناصبة عند سيبويه، وذلك من قبيل أنها حروف عطف، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال، فلا يعمل في أحدهما."[4]

وقد ذكر ابن يعيش _ فيما نقلته عنه _ مذهب البصريين وحجتهم، توطئة منه لما ذكر النحاة الآخرون من الآراء، ومنهم الجرمي فقال:" وذهب الجرمي إلى أنها هي الناصبة بأنفسها."[5]

ثم أبطل ابن يعيش مذهب الجرمي، وبين فساده فقال:" فأما قول الجرمي: إنها هي الناصبة، فقد أبطله المبرد بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها، لكانت ك (أنْ)، وكان يجوز أن

[1]- الإنصاف 107/2.
[2]- شرح المفصل لابن يعيش 41/7.
[3]- الإنصاف 109/2.
[4]- شرح المفصل لابن يعيش 39/7-40.
[5]- المصدر نفسه 40/7.

تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أنْ)، فكان يلزم أن يجوز عنده أن يُقال: ما أنت بصاحبي فأحدثَك وفأكرمَك، لأن الفاء هي الناصبة."[1]

وبالرجوع إلى أبي حيان الأندلسي، وابن عقيل في الارتشاف والمساعد، نجد أن الكسائي كان يرى هذا الرأي قبل الجرمي.

قال أبو حيان:" وذهب الكسائي، ومن وافقه من أصحابه، والجرمي إلى أن النصب بعدهما هو بهما أنفسهما."[2]

يعني أبو حيان الواو والفاء، لأنه كان قد عقد الباب لهما.

قال ابن عقيل:" وقال الفراء، وبعض الكوفيين: النصب بالخلاف. وقال الكسائي وأصحابه، والجرمي: بالفاء والواو."[3]

وفيما ذكراه ردّ على الأنباري في أن هذا الرأي قد تفرد به الجرمي عن جمهور النحاة، بل هو رأي الكسائي قبله وافقه عليه الجرمي، وبعض الكوفيين لا كلهم، وإنما أنسبه إلى الكسائي لتقدم الصادر على الوارد، إذ الكسائي قد توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة، وتوفي الجرمي بعده بست وثلاثين سنة.

كما أن فيما نقلته عن ابن عقيل ذكرا لرأي الكوفيين في المسألة، إذ يرون انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء على الخلاف، وحجتهم[4] في ذلك أن الجواب مخالف لما قبله في المعنى.

ومذهب البصريين في هذه المسألة أقوى مما ذهب إليه الكوفيون والجرمي.

5- أبو عثمان المازني (ت 249هـ)

5-1 مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة[5]

يرى أبو عثمان المازني أن الإعراب في الأسماء الستة هو ما كان على الحروف التي تسبق حروف العلة الواو، والألف، والياء ففي مثل قولهم: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، فالباء هو حرف الإعراب، وما عليه من الحركات هي الإعراب.

---

[1] - المصدر السابق 41/7.

[2] - ارتشاف الضرب 1668/4.

[3] - المساعد على تسهيل الفوائد 84/3.

[4] - الإنصاف 109/2.

[5] - المصدر نفسه 35/1.

أما الواو والألف والياء، فحروف نشأت عن إشباع الحركات، وحجته في ذلك ما يُحكى عن العرب[1]: هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك، ومنه قول الراجز[2]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

قال أبو حيان عند حديثه عن مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة:"...والثالث مذهب المازني وأصحابه، واختاره الزجاج، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحروف إشباع."[3]

ثم ردّ أبو حيان مذهب المازني هذا وأفسده فقال:" وأما المذهب الثالث، فرده أصحابنا بأن الإشباع بابه الشعر، نحو قوله في إشباع الواو:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنظُورُ[4]

وفي إشباع الألف:

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ

الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ[5]

وفي إشباع الياء:

يُحِبُّكِ قَلْبِي مَا حَيِيتُ فَإِنْ أَمُتْ يُحِبَّكِ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبُ[6]

يريد فأنظر، والعقرب، وتُرَب."[7]

وقال أبو علي الفارسي:" ...وأبو الحسن وأبو عثمان يقولان: هو دلالة الإعراب، وإن كان دلالة إعراب لم يكن حرف إعراب."[8]

وفيما ذكره أبو علي إشارة إلى أن أبا عثمان لم يتفرد بهذا الرأي، وفيه ردّ على الأنباري.

---

[1]- يعقوب بن إسحاق بن السكيت، إصلاح المنطق، تح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، د ت، 340/2، وقد حكى الفراء في قول العرب: حمُها.

[2]- ديوان رؤبة بن العجاج، 182.

[3]- التذييل والتكميل، 177/1.

[4]- شعر ابن هرمة، 239، ورواية الديوان: يُشري الهوى، أي: يُميل.

[5]- ضرائر الشعر 33.

[6]- المصدر نفسه 36.

[7]- التذييل والتكميل، 182./1

[8]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل البصريات، تح محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1985، 896/2.

5-2 مسألة عامل الجزم في جواب الشرط[1]

يرى أبو عثمان المازني أن جواب الشرط مبني غير معرب.

قال ابن يعيش:" ويُحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين، وإنما هما مبنيان، لأنهما وقعا بعد حرف الشرط، فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الأسماء، فبعُدا من شبهها، فعادا للبناء الذي كان يجب للأفعال."[2]

فقد أشار ابن يعيش إلى رأي المازني، وحجته على ما ذهب إليه من رأي، ومما ذكر ابن يعيش يبدو أن المازني يرى أن بناء فعل الشرط وجوابه، لا الجواب وحده.

ثم أفسد هذا المذهب وقال:" وهذا القول ظاهر الفساد، وبأدنى تأمل يَضِحْ، وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول (إنْ) عليه، لوجب له البناء بدخول النواصب وبقية الجوازم، لأن الأسماء لا تقع فيها."[3]

6- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 286هـ)

6-1 مسألة حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين[4]

يرى أبو العباس المبرد أن (حاشى) في الاستثناء يكون فعلا ويكون حرفا.

قال المبرد:" وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك...وما كان حرفا سوى (إلا)، فحاشا وخلا.

وما كان فعلا، فحاشا وخلا وإن وافقا لفظ الحروف."[5]

فالمبرد يجعلها حرفا ثم يجعلها اسما، وهو بهذا يجمع بين آراء المدرستين، فسيبويه والبصريون يقولون بحرفيتها، وعملها الجر عندهم، والكوفيون يقولون بفعليتها، إذ هي فعل ماض في مذهبهم، واحتج المبرد لما ذهب إليه بأشياء " منها أنه يتصرف، فتقول: حاشيتُ، أحاشي، قال النابغة[6]:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

---

[1]- الإنصاف 145/2.

[2]- شرح المفصل لابن يعيش 77/7.

[3]- المصدر نفسه.

[4]-الإنصاف 239/1.

[5]- المقتضب 391/4.

[6]- النابغة الذبياني، الديوان، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1996، 12.

والتصرف من خصائص الأفعال، ومنها أنه يدخل على لام الجر فنقول: حاشا لزيد، قال الله تعالى: ﴿ حَـٰشَ لِلَّهِ ﴾[1]، ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله، ومنها أنه يدخله الحذف، نحو: حاش لزيد...وليس القياس في الحرف الحذف، إنما ذلك في الأسماء، نحو: أخ ويد، وفي الأفعال، نحو: لم يَكُ، ولا أدْرِ"[2]

ثم قال ابن يعيش بعد أن قدّم لحجج المبرد:" وهو قول متين يؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره أن العرب تخفض بها وتنصب."[3]

وقال أبو علي مؤيدا حجة المبرد:" ويقولون حاشى لله، وحاش لله، فحذفوا والحذف لا يقع إلا في الأسماء، وفي الأفعال، ولا يقع في الحروف، فلذلك جاز النصب"[4].

و فيما ساقه ابن يعيش وأبو علي من حجج، إنما هو على فعلية (حاشى)، و لم يذكرا ما يدل على أنهما يعللان حرفيتها.

حتى المبرد نفسه عندما ذكر حروف الاستثناء، لم يقف على حرفية (حاشى)، بل ذكرها ومر إلى سواها.

وقد رد ابن ولاد على المبرد في جزئية واحدة، و هو فعلية (حاشى) لا حرفيتها، قال:" وأما احتجاجه بدخول حرف الجر معها في قولهم: حاش لله، فلم يدخلوا حرف الجر معها في الاستثناء. ألا ترى أنهم يقولون مستأنفين الكلام: حاش لله من كذا وكذا، فليس هذا باستثناء من شيء تقدم، وهذا يدل على صحة ما قاله سيبويه. و أما في غير الاستثناء، فقد تكون فعلا كما قال الجرمي، و لا خلاف في ذلك بين أهل العربية."[5]

حتى رد ابن ولاد كان على فعلية (حاشى) لا على حرفيتها، و لم يذكر شيئا عن رأي المبرد في حرفية (حاشى)، بل المبرد نفسه ينكر على سيبويه أن تكون (حاشى) حرف جر في الاستثناء، ولذلك أصلا قام الرد عند ابن ولاد طلبا للانتصار لسيبويه ورأيه على المبرد، ولو لم يذكر المبرد أنها حرف في المقتضب لما صحت نسبة هذا الرأي إليه.

---

[1]- يوسف 31.

[2]-شرح المفصل لابن يعيش 2/205-206.

[3] - المصدر نفسه 2/206.

[4] - أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل المنثورة، تح مصطفى الحذري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت، 67.

[5]- الانتصار لسيبويه على المبرد 171.

6_2_ مسألة القول في علة بناء الآن[1]

ذهب أبو العباس المبرد إلى أن علة بناء الآن هي أنه قد وقع في أول أحواله بالألف واللام، وأصل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون نكرة أولا ثم يتعرف بهما، فلما خالف هذا الاسم سائرَ الأسماء وخرج إلى غير بابه بُني.

قال ابن يعيش:" فذهب قوم إلا أنه بني لأنه وقع في أول أحواله معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أحوالها، و لزمت موضعا واحدا بنيت لذلك لأن لزومها لهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف، وذلك لأن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها، و هذا رأي أبي العباس المبرد."[2]

وفيما ذكره ابن يعيش حول هذه المسألة كفاية، فقد تقدم رأي المبرد وقدم حجته فيما ذهب إليه.

إلا أنّ أبا حيان نسب هذا الرأي لابن السراج كذلك، قال:" وقال المبرد وابن السراج[3] خالفت نظائرها لأنها نكرة في الأصل استُعملت من أول وضعها بالألف واللام."[4].

وابن الشجري نسبه كذلك إلى المبرد وابن السراج، قال:" قال أبو العباس المبرد، وبقوله قال أبو بكر بن السراج:" إنما وجب بناء الآن لأنه وقع من أول وهلة معرفا بالألف و اللام."[5]

وفيما نقلت عن أبي حيان و ابن الشجري رد على الأنباري، إذ نسب هذا الرأي إلى المبرد وحده.

6_3 مسألة القول في هل يقال لولاي ولولاك؟ وموضع الضمائر[6]

ذهب أبو العباس المبرد إلا أنه لا يجوز أن يقال: لولاي ولولاك، ويجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل أخذا بقوله تعالى :﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[7]

---

[1]-الإنصاف 79/2.

[2]- شرح المفصل لابن يعيش 163/4.

[3]- ينظر:" أبو بكر محمد بن السري بن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، دار الرسالة، لبنان، بيروت، ط 3، 1996 137/2.

[4] - التذيل و التكميل7/8.

[5] - أمالي ابن الشجري 597/2.

[6] - الإنصاف 212/2.

[7] - سبأ 31.

قال المبرد:" قال يزيد بن الحكم الثقفي:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوى   بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

قال أبو العباس: والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت كما قال الله عز وجل: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[الآية]. ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، و يدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده"[1]

وما ذهب إليه المبرد من أنه لا يصلح بعد لولا إلا الإتيان بالضمير المنفصل، فهذا بعيد لأن من العرب الذين أجمع النحاة على حجية كلامهم من يتكلم بخلاف ما زعم المبرد، ومنهم يزيد بن الحكم الثقفي الذي ذكر المبرد شعره آنفا، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب.[2]

وقد ردّ السيرافي على المبرد قائلا: وكان أبو العباس المبرد ينكر لولاي ولولاك، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأن الذي استغواهم بيتُ الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير.

قال أبو سعيد: وما كان لأبي العباس أن يُسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب، فقد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب."[3]

وغير بيت الثقفي مما نُقل عن العرب الفصحاء كثير، ومن ذلك بيت عمر بن أبي ربيعة:

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ   لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لمْ أَحْجُجِ[4]

ولو قال المبرد: إن الأفصح ما ذهبتُ إليه، وإن سواه جائز، لقُبل منه.

---

[1] - الكامل في اللغة و الأدب 171/2.

[2]- الكتاب 269/2.

[3]- شرح الكتاب للسيرافي 137/3.

[4]- ديوان عمر بن أبي ربيعة 92.

6_4 مسألة الضمير في إياك وأخواتها.[1]

ذكر الأنباري الخلاف الذي كان بين النحاة في هذه المسألة، ثم ذكر الآراء التي تفرّد بها كل نحوي، ومن تلك الآراء رأي الخليل الذي قال فيه: إن (إيّا) اسم مبهم أُضيف إلى الضمائر بعده، وهي الكاف والهاء والياء للتخصيص.

ثم أفرد أبا العباس برأي هو مطابق لرأي الخليل، ولعل المصنف لم ينتبه إلى ما صنعه في هذه المسألة.

ولقد وجدت رواية لابن جني حول هذه المسألة لعلها توضح شيئا مما ذكرته.

قال ابن جني:" أخبرني أبو علي عن أبي بكر محمد بن السري عن أبي العباس محمد بن يزيد أن الخليل يذهب إلى أن (إيّا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف."[2]

فلعل أبا العباس لما روى هذا الخبر عن الخليل أخذ به، واتخذه رأيا له في المسألة على خلاف يسير بينهما، فالخليل يراه ضميرا شابه الضمائر المنفصلة، والمبرد يراه مبهما شابه أسماء الإشارة.

7_ أبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ)

7_1 مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حده[3]

ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن التثنية والجمع مبنيان ولا إعراب فيهما.

قال أبو حيان:" اختلف الناس في المثنى، فذهب الزجاج فيما نُقل عنه أنه مبني، وذهب الجمهور إلى أنه معرب، وشبهة الزجاج في ذلك أنه عنده تضمن معنى الحرف، فإذا قلت: قام الزيدان، فأصله قام زيد وزيد. فلما تضمن الاسم معنى الحرف بُني كما بُني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف، إذ أصله خمسة وعشر."[4]

والحرف الذي أراد الزجاج أن المثنى قد تضمن معناه هو حرف العطف الواو، وهذا في المثنى لا غير، ثم يُقاس عليه الجمع بعد ذلك.

---

[1]- الإنصاف 218/2.

[2]- سر صناعة الإعراب 292/1.

[3]- الإنصاف 47/1.

[4]- التذييل والتكميل 287/1-288.

وقد نسب أبو حيان إلى الزجاج رأيا آخر في الارتشاف فقال:" وذهب الكوفيون وقطرب والزجاجي وطائفة من المتأخرين إلى أن هذه الحروف هي الإعراب نفسه، ونُسب هذا الرأي إلى الزّجاج."[1]

كما نسب إليه المالقي رأيا آخر فقال:" وذهب الزجاج إلى أنهما مبنيان في حال الرفع، معربان في حال النصب والخفض."[2]

وعلل بعد ذلك هذا الرأي وبيّن فساده، فقال:" ولما نظر أبو إسحاق الزجاج إلى حال هذا العدد توهم أن ترك العلامة في الرفع بناء، وهذا صحيح بالنظر إلى عدم تأثير العامل وإن كان من حيث الاصطلاح فاسدا، لأن المبني ما لا تغيره العوامل في رفع ولا نصب ولا خفض، وقد تغير هذا في النصب والخفض، فبطل قوله."[3]

أما قوله الأول بالبناء مطلقا، فهو مخالف لإجماع النحاة، ولم يقل به سواه، وهو بيِّن الضعف واضحه.

وأما ما نسبه إليه أبو حيان في الارتشاف، فزعْم لا دليل عليه.

7_2_ مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه[4]

ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الناصب للمفعول معه في مثل قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، يكون عاملا مقدرا، والتقدير عنده: استوى الماءُ ولابس الخشبةَ.

قال ابن مالك:" وكان الزجاج يقول: إذا قلنا: ما صنعتَ وأباك؟ فالنصب بإضمار، كأنه قال: ما صنعت ولابستَ أباك، لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو."[5]

وقال أبو حيان :" فإذا قلت: ما صنعت وأباك؟ فالتقدير عنده: ولابست أباك، وإنما لم يجز عمل الفعل فيه لفصل الواو."[6]

وقد أبطل أبو حيان[7] ما ذهب إليه الزجاج من وجوه هي:

---

[1]- ارتشاف الضرب 569/2.
[2]- رصف المباني في شرح حروف المعاني 114.
[3]- المصدر نفسه 115.
[4]- الإنصاف 215/1.
[5]- شرح التسهيل لابن مالك 189/2.
[6]- التذييل والتكميل 103/8.
[7]- المصدر نفسه 103/8-104.

أحدها: أن نَصب الاسم بفعل مضمر إحالة لباب المفعول معه، إذ يصير الاسم إلى باب المفعول به.

ثانيها: أن توسط الواو في العطف لا يمنع عمل العامل، فكذلك في هذا الباب.

ثالثها: أنه لا يجوز تشريك صنعتَ ولابستَ في الاستفهام، ولا يصح ذلك.

رابعها: أنه لا يُحتاج إلى الواو مع إضمار الفعل كما لا يُحتاج إليها حالة إظهاره، وبتقديره يجوز الاستغناء عنها، وهذا لم يقل به أحد.

7_3_ مسألة الضمير في (إيّاك) وأخواتها[1]

ذهب الزجاج إلى أن (إيّا) اسم مظهر خُصّ بالإضافة إلى سائر المضمرات وهي الكاف والهاء والياء وغيرها، وهذه المضمرات في محل جر بالإضافة.

قال ابن جنّي:" وقال أبو إسحاق الزجاج: الكاف في (إيّاك) في موضع جر بإضافة (إيّا) إليها، إلا أنه ظاهر يُضاف إلى سائر المضمرات."[2]

وقال ابن يعيش:" وذهب أبو إسحاق إلى أن (إيّا) اسم ظاهر يُضاف إلى سائر المضمرات."[3]

وقال ابن مالك"" (إيّا) ضمير لا ظاهر خلافا للزجاج أبي إسحاق."[4]

تواطأ النحاة على عزو هذا الرأي إلى الزجاج، إلا أني لما رجعت إلى كتابه وجدته قد قال ما نصه:" وموضع (إياك) نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في (إيّاك) خفض بإضافة (إيّا) إليها، و(إيّا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات...ولو قلتَ: إيّا زيدٍ، كان قبيحا لأنه خُصّ به المضمر."[5]

وعلى هذا، فهو يرى رأيا خلاف الذي نُسب إليه، وقد وجدتُ أبا علي في الإغفال يقول:" قال في قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[6]: موضع إياك نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع

---

[1]- الإنصاف 218/2.

[2]- سر صناعة الإعراب 293/1.

[3]- شرح المفصل لابن يعيش 181/3.

[4]- شرح التسهيل لابن مالك 158/1.

[5]- معاني القرآن للزجاج 53/1-54.

[6]- الفاتحة 4.

الكاف في إياك خفض بإضافة (إيا) إليها، و(إيّا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات."[1]

وبهذا النقل عن أبي علي يتضخم الإشكال، فالنص في كتاب أبي إسحاق ليس فيه كلمة (ظاهر)، والنص عند أبي علي يعضد ما اتفق عليه النحاة من عزو هذا الرأي إلى الزجاج.

وإذا اتفقتُ مع النحاة، وسلمت أن الزجاج يتبنى ذلك الرأي، فلا يخفى فساد ما ذهب إليه،"والدليل على أن (إيّا) ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، كما اقتصروا بـ (أنا) و(أنت) ونحوهما على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع."[2].

"ولأن (إيّا) لو كان ظاهرا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزا، بل راجحا على انفصاله عنه"[3].

فهذه حجج من أفسدوا رأي الزجاج وأبطلوه، وهي حجج ظاهرة قوتها لمن تأمل ذلك.

8_ أبو بكر ابن السرّاج(ت 316 هـ)

مسألة مراتب المعارف[4]

يرى أبو بكر ابن السرّاج أن أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف.

قال أبو حيان:" اختلف الناس في أعرف المعارف، فمنهم من ذهب إلى أن المضمر أعرفها، وهو مذهب سيبويه والجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن العلم أعرفها وهو قول الصَيْمَرِي[5]، وعُزِيَ إلى الكوفيين، ومنهم من ذهب إلى أن اسم الإشارة أعرفها، ونُسب لابن السرّاج، ومنهم من ذهب إلى أن المعرف بـ (ال) أعرفها لأنه وُضع لتعريفه أداة، وغيره لم يُوضع له أداة، وأما المضاف، فلم يذهب أحد إلى أنه أعرف المعارف."[6]

1- الإغفال 83/1.

2- سر صناعة الإعراب 296/1.

3- شرح التسهيل لابن مالك 159/1.

4- الإنصاف 228/2.

5- وهذا خلاف مذهب الصيمري في التبصرة، فقد قال:" فلما كان المضمر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابعا لما هو هو أنقص منه في التعريف، والاسم العلم بعد المضمر أخص."، أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري، التبصرة والتذكرة، تح فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1982، 172/1.

6- التذييل والتكميل 118/2.

وقال العكبري:" أعرف المعارف المضمر عند سيبويه ومن تابعه، وقال ابن السراج: أسماء الإشارة أعرف منه، وقال الكوفيون العلم أعرف منهما."[1].

وفي هذين النقلين عن هذين النحويين، إشارة واضحة إلى رأي ابن السراج في هذه المسألة.

لكن ابن السراج عندما رتب المعارف في كتابه (الأصول)، رتبها هكذا:" والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهن."[2]، فقدم الضمير على الاسم المبهم.

وفي هذا التقديم إشارة إلى الرتبة التي وضعه ابن السراج فيها، إذ هو أعرف المعارف عنده، ثم الاسم المبهم، ثم ما بعده مرتبا على ما أشار.

وقد صرح ابن السراج بأن الضمير أعرف المعارف فقال لما ذكر الاخبار عن المضمر وهو يعالج مسألة من مسائل القياس:" قال أبو بكر: والذي جعله رديئا في القياس أنك تُخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر."[3]

وفي هذا رد على الأنباري وعلى النحاة الذين نسبوا إليه ذلك الرأي.

وبالرجوع إلى ما نُسب إليه، فقد "احتج ابن السراج بأن اسم الإشارة يعرف بالعين والقلب فهو أقوى"[4]من المضمر الذي يعرف بالقلب فقط، وأقوى كذلك من العَلم في زعمه، وقد ضعّف النحاة هذه الحجة إذ المشار إليه يُعرف في قلب المتكلم فقط. أما السامع، فيعرف المشار إليه بالإقبال عليه لا غير.

9_ أبو سعيد السيرافي(ت 368 هـ)

9_1_ مسألة القول في علة بناء (الآن)[5]

ذهب السيرافي في علة بناء (الآن) إلى أنه لما لزم موضعا واحدا أشبه الحرف، لأن الحروف تلزم مواضعها التي وُضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها.

[1]- اللباب في علل البناء والإعراب 494/1.
[2]- الأصول في النحو 149/1.
[3]- المصدر نفسه 213/2.
[4]- اللباب في علل البناء والإعراب 494/1.
[5]- الإنصاف 79/2.

قال السيرافي:" ومن ذلك (الآن) وهي مبنية على الفتح...وأقول: إن لزومها في هذ الموضع في الأسماء قد ألحقها بشبه الحروف، وذلك لأن الحروف لازمة لمواضعها التي وقعت فيها في أوليتها، غير زائلة عنها ولا بارحة منها ، واختاروا الفتح لأنه أخف الحركات وأشكلها بالألف، وأتبعوها الألف التي قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التي في (منذ) ضمة الميم، وإن كان حق الذال أن تُكسر لالتقاء الساكنين."[1]

فعلة بنائها عنده مشابهة الحرف في لزوم حالة واحدة لا تتغير عنها ولا تتبدل، بخلاف الأسماء الأخرى التي تدل على الزمان مثل: حين، ووقت، وزمان، ومدة، فإنها تتغير عن حالها بالتثنية أو الجمع.

وقد اختار ابن مالك هذا الرأي في التسهيل ورجحه مع رأي آخر للزجاج يقول فيه: إنما بُنيت لتضمنها معنى الإشارة، قال ابن مالك:" وجائز أن يقال بُني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد، فإنه لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يُصغر."[2]

9_2_ مسألة مراتب المعارف[3]

يرى السيرافي أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرف بالألف واللام، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف.

قال السيرافي:" وجوه التعريف إنما هي بخمسة أشياء: بالإضمار، والإشارة، والعلم، والألف واللام، والإضافة إلى هذه الأربعة."[4]

فترتيب أبي سعيد للمعارف على هذا الوجه يوحي أنه لا يُخالف جمهور البصريين الذين يرتبونها تماما كما رتبها، على خلاف يسير بينهما في الإشارة والعلم، فأبو حيان[5] يزعم أن سيبويه ومن تابعه يجعلون بعد المضمر العلم، ثم المبهم، ولا خلاف في ذي الألف واللام والمضاف.

1- شرح الكتاب للسيرافي 1/100-101.

2- شرح التسهيل لابن مالك 2/160.

3- الإنصاف 2/228.

4- شرح الكتاب للسيرافي 2/119-120.

5- ينظر الارتشاف 2/908.

وإن كان السيرافي يرى أن العلم هو أعرف المعارف، فحجته في ذلك أن "الاسم العلم يُوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره...أشبه ضمير المتكلم، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم، فكذلك ما أشبهه."[1]

وقد رجح الأنباري في هذه المسألة مذهب الكوفيين، وزعم أن أعرف المعارف الاسم المبهم كما زعموا، وإن كان ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن المضمر أعرفها بالغ الحجة، واضح المحجة.

10_ أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)

_ مسألة القول في علة بناء (الآن)[2]

يرى أبو علي الفارسي أن بناء (الآن) إنما هو لحذف الألف واللام منه، ثم ضُمن الاسم معناهما، وزِيدت فيه بعد ذلك ألف ولام أخريان.

قال أبو علي:" حكم ما يُبنى من الأسماء أن يكون لمضارعته الحرف...وكذلك (الآن) بُني لما فيه من مضارعة الحرف."[3]

وذكر هذا على باب الإجمال ثم فصل بعد ذلك فقال:" فالقول في جهة الشبه لها هو تضمنه معنى الحرف، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف وجب بناؤه...فإن قلت: وما ذلك التضمن؟ قيل: هو تضمن معنى حرف التعريف، لأن التعريف حكمه أن يكون بحرف، فلما تضمن معنى الحرف وجب بناؤه...والبناء في (الآن) لتضمنه معنى الحرف. والدليل على ذلك تعرف (الآن) بغير الألف واللام، فلما كان التعريف يكون بحرف، وتضمن (الآن) معنى الحرف المعرف له وجب بناؤه."[4]

ثم استدل أبو علي على زيادة الألف واللام في (الآن) فقال:" والدليل على تعرف (الآن) بغير ما ظهر فيه من الحرفين، أن ما فيه الألف واللام مما يتعرف به يلزم أن يكون قبل دخولهما عليه نكرة كرجل والرجل، وليس (الآن) كذلك، ألا ترى أنه ليس (آن) منكورا فيكتسي التعريف بالحرف كالرجل."[5] وقد ذكر ابن الشجري[6] خلاف النحاة حول (الآن) وعلة بنائه،

---

[1]- الإنصاف 229/2.

[2]- المصدر نفسه 79/2.

[3]- الإغفال 279/1.

[4]- المصدر نفسه 280/1.

[5]- المصدر نفسه.

[6]- ينظر أمالي ابن الشجري 596/2-597.

وذكر أن سيبويه ومن وافقه يرون أنها ضارعت المبهم المشار به، وأن المبرد وابن السراج يزعمان أنها وُضعت أول وضعها بالألف واللام، وأن أبا علي يرى أنه حذفت لام التعريف منه، وضُمن معناها، ثم زيدت فيه لام أخرى، وأن الفراء يرى أن (الآن) نُقلت من: آن لك أن تفعل، ثم دخلت عليها الألف واللام وتُركت على حالها.

وبعد أن بسط كل تلك الآراء قال:" وأجود الأقوال القول الأول[1]، وأبعدها قول أبي علي."[2] فرأي أبي علي عند ابن الشجري أضعف الأقوال وأبعدها عن الصواب.

أما ابن جنّي[3]، فيرى أن ما ذهب إليه أبو علي هو الصواب الذي لابد من القول به.

11_ علي بن عيسى الربَعي(ت 420 هـ)

_ مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة[4]

يرى علي بن عيسى الربعي أن الأسماء الستة إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب.

قال أبو حيان عند ذكره مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة:" الرابع: مذهب قوم منهم الربعي، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف."[5]
الحروف."[5]

وقد فصل ابن يعيش مذهب الربعي تفصيلا يوضحه فقال:" وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات، وأن هذه الحروف_ أعني الواو، والألف، والياء _ لامات، فإذا قلت: هذا أخوك، فأصله أخَوُكَ، وإنما نُقلت الضمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قلها، وإذا قلتَ: أخيك، فأصله أخَوِك، فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء، ثم قلبتها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها."[6] فأخوك عند الرفع فيها نقل ضمة الواو إلى الخاء ولا قلب فيها، فيها، لأن أصل الكلمة واو عند الربعي، وأخيك فيها نقل الكسرة من الواو إلى الخاء، ثم قلب الواو ياءً.

---

[1]- يريد قول سيبويه ومن وافقه من النحاة.

[2]- أمالي ابن الشجري 597/2.

[3]- سر صناعة الإعراب 326/1-328.

[4]- الإنصاف 35/1.

[5]- التذييل والتكميل 177/1.

[6]- شرح المفصل لابن يعيش 120/1-121.

وبهذا، فأخاك أصلها أَخَوَك فتقلب الواو ألفا حسب شروط الإعلال والإبدال[1]لتصير بعد ذلك أخاك، وفيها قلب بلا نقل.

وقد أبطل أبو حيان هذا المذهب، فقال:" وأما المذهب الرابع فرده أصحابنا بأن النقل لا يكون إلا في الوقف، بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكنا صحيحا، والمنقول منه صحيحا، نحو قوله:

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ

يريد (النقْر)، وهذه الأسماء يُنطق بها هكذا في الوصل والوقف وقد فات شرط النقل في الوقف أيضا، وضعّفه المصنف[2]في الشرح بأنه يلزم فه جعل حرف الإعراب غير آخر، والتباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية."[3]

وبما ذكره أبو حيان، ثم بما نقله عن ابن مالك يظهر فساد ما ذهب إليه الربعي في هذه المسألة.

[1]- ينظر أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، اعتنى به محمد خالد عبد المجيد، دار المأثور، القاهرة، مصر، ط1، 2011، 214-215.

[2]- يريد ابن مالك في شرحه على التسهيل.

[3]- التذييل والتكميل 182/1-183.

المبحث الثاني: آراء الكوفيين التي تفرد بها أصحابها

كما تفرد بعض البصريين بآراء نحوية، تفرد الكوفيون كذلك بآراء أملاها عليهم اجتهادهم.

1 _ أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ).

1_1_ مسألة القول في العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر[1]

يرى الكسائي أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ)، أو لا يظهر، نحو قولهم: إنّ زيداً وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان.

والمراد بظهور عمل (إنّ) أن ينتصب بعدها الاسم الظاهر، كانتصاب (زيد) في المثال الأول، وبعدم ظهور عملها أن يُبنى الاسم المضمر بعدها، أو الاسم المشار إليه ومحلهما النصب، كبناء الضمير في المثال الثاني.

قال ابن يعيش:" وقد أجاز ذلك الكوفيون، فأما أبو الحسن من أصحابنا والكسائي، فأجازاه مطلقا على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل العامل أو لم يظهر، نحو قولك: إنّ زيداً وعمرٌو قائمان، وإنك وبكرٌ منطلقان."[2]

فقد نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى أبي الحسن الأخفش كذلك.

وقال أبو حيان الأندلسي:"...إن زيداً وعمرٌو قائمان، وإنّ هذا وزيدٌ قائمان، ووافق الكسائيَ على جواز ذلك أبو الحسن وهشام."[3]

فنسب أبو حيان هذا الرأي إلى هشام ابن معاوية الكوفي كذلك، وفيما نقلتُه عن ابن يعيش وأبي حيان رد على الأنباري الذي جعل هذا الرأي للكسائي وحده.

وحجة الكسائي فيما ذهب إليه من رأي حول هذه المسألة السماع والقياس.

أما السماع، فقد قال أبو حيان الأندلسي:" ...واستدلوا على ذلك بقوله تعال:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[4]، وبما حكاه سيبويه عن العرب من قولهم: إنك وزيدٌ ذاهبان، وحكى الأخفش في (المسائل الكبير): سمعت من العرب من يقول:إن زيدا وأنت ذاهبان.

---

[1]- الإنصاف 167/1.
[2]- شرح المفصل لابن يعيش 123/8.
[3]- التذييل والتكميل، 194/5.
[4]- المائدة 69.

وحكى الكوفيون الرفع في قوله تعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ﴾[1]، وهي قراءة[2] محمد بن سليمان الهاشمي"[3]

أما القياس، فقد حملوا (إنّ) على (لا) النافية للجنس حمل الشيء على نقيضه[4]وقد أجمعوا على جواز: لاَ رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منكَ، فلما جاز مع (لا) جاز مع(إنّ).

قال ابن يعيش في رده لهذا الرأي:" فالمراد أن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام، لأنه حمل على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه، فعلى هذا تقول: إنّ زيداً وعمراً منطلقان. ولا يجوز الرفع في عمرو بالعطف على الموضع، لأن الكلام لم يتم، إذ الخبر متأخر عن الاسم المعطوف. ولكن لو قلتَ: إنّ زيداً وعمرٌو منطلقٌ، على التقديم والتأخير جاز، كأنك قلتَ: إنّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو."[5]

وأما الآية التي احتج بها الكسائي، فقد تُحمل على التقديم والتأخير في الكلام كما أشار ابن يعيش فيما نقلتُ عنه، فلا حجة فيها.

وأما ما سُمع عن العرب، فقد قال عنه سيبويه:" واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان."[6]، فرواه سيبويه عن العرب، ثم نسبه إلى الغلط، فلا حجة فيه أيضا.

أما القياس[7] على (لا) النافية، فذلك ممتنع لأن (لا) النافية لا تعمل في الخبر، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر، ولأنها هي واسمها بمنزلة الاسم الواحد بخلاف (إنّ) التي تعمل في الخبر، ولا يمكن جعلها مع اسمها بمنزلة الاسم الواحد.

وعلى هذا، يظهر فساد مذهب الكسائي، إذ الصواب ما ذهب إليه البصريون، وهوعدم جواز العطف على الموضع قبل تمام الكلام.

---

[1]- الأحزاب 56.

[2]- قال ابن خلويه: "﴿إِنَّ الله وَمَلاَئِكَتُهُ﴾ بالرفع هي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو." بتصرف، ينظر: ابن خلويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، د تح، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 121

[3]- التذييل والتكميل، 194/5.

[4]- ينظر: جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1996، 238/1.

[5]- شرح المفصل لابن يعيش 122/8.

[6]- الكتاب 110/2.

[7]- الإنصاف 174/1.

1_2_ مسألة القول في العامل في المستثنى النصب[1]

حُكيَ عن الكسائي في هذه المسألة قولان:

القول الأول: يرى الكسائي أن الاسم المستثنى إنما نُصب لأن تأويل الكلام: قام القومُ إلا أنّ زيدا لم يقمْ.

قال أبو حيان عند ذكره للمستثنى وعامل النصب فيه:"...ولا بـ(أنّ) مقدرة بعدها، هذا المذهب معزوٌ إلى الكسائي، عزاه إليه السرافي[2]، وقال ابن عصفور: حكاه ابن بابشاذ عن الكسائي، وأن التقدير: إلا أن زيدا لم يقم، فأضمر (أنّ) وحذف خبرها."[3]

وقد أبطل أبو حيان ما ذهب إليه الكسائي، فقال:" ورُدّ مذهب من ادعى إضمار(أنّ) بأنه يؤدي إلى إضمار الموصول وإبقاء صلته، وأيضا فإنها بتأويل مصدر، فلابد لها من عامل، وذلك العامل الذي يعمل فيها ينبغي أن يُجعل عاملا في الاسم نفسه، ولا يُتكلف إضمار (أنّ)، وأيضا فإن العرب لا تُضمر (أنّ) وأخواتها وتُبقي عملها لضعفها في العمل، ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك."[4]

وتلخيص ردّ أبي حيان هذا في ثلاثة أوجه:

ــ أنه لايجوز إضمار الموصول وإبقاء صلته، والموصول هنا هو الموصول الحرفي.

ــ أن الموصول الحرفي والاسم بعده فبتأويل مصدر، فلابد له من عامل يباشره.

ــ أنه لايجوز إضمار(أنّ) وإبقاء عملها لضعفها.

ومن وجوه الردّ على الكسائي كذلك ما قاله القرافي:" ويلزمه أن يُجيز: ما جاءني إلا زيداً بالنصب، وهو لا يُجيزه."[5]

وفيما ذهب إليه الكسائي بعد شاسع عن الصواب.

---

[1]- المصدر السابق 226/1.

[2]- شرح الكتاب للسيرافي 61/3.

[3]- التذييل والتكميل 186/8.

[4]- المصدر نفسه 187/8.

[5]- شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الاستغناء في الاستثناء، تح محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، لبنان، ط1، 1986، 69.

إلا أن أبا حيان قد شكّك في نسبة هذا الرأي إلى الكسائي، فقال:" وهذا شيء لم يحكه أحد من أصحابه عنه"[1]، وإنما حكاه عنه السيرافي كما أسلفتُ سابقا، وخبر السيرافي في ذاته في شرحه على الكتاب فيه شيء من عدم التثبت.

القول الثاني: يرى الكسائي أن انتصاب المستثنى إنما هو من باب مشابهته للمفعول.

قال أبو حيان بعد أن شكّك في نسبة الرأي الأول إلى الكسائي: وإنما حكوا عنه أن المستثنى يُنصب بخروجه عن الوصف، ويعني بذلك أنه خرج عن معنى الجملة المتقدمة عليه من حيث لم يكن ركنا من أركانها، بل فضلة مطلوبة لها."[2]، وفي كونه فضلة مشابهة للمفعول كما زعم.

وفي رأيه هذا يقارب ما ذهب إليه البصريون، فكأنه يقول: إن انتصاب المستثنى إنما هو بالجملة المتقدمة، و (إلا) واسطة بين تلك الجملة وبين المستثنى.

1_3_ مسألة القول في رفع الفعل المضارع[3]

يرى الكسائي أن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد في أوله، وهي حروف المضارعة: الهمزة والنون والياء والتاء.

قال ابن يعيش:" وذهب الكسائي منهم أيضا إلى أن العامل فيه الرفع ما في أوله من الزوائد الأربع، قال: لأنه قبلها كان مبنيا، وبها صار مرفوعا، فأضيف العمل إليها ضرورة إذ لا حادث سواها."[4]

وحجته في ذلك ما ذكره ابن يعيش، إذ قبلها كان فعلا مبنيا ماضيا ـ لأنهم لا يرون البناء في الأمر[5] ـ ثم لما طرأت تلك الحروف عليه ولم يطرأ غيرها صارت عاملة فيه الرفع.

قال ابن يعيش:" وهو قول واهٍ أيضا لأن حرف المضارعة إذا دخل الفعل، صار من نفس الفعل كحرف من حروفه، وجزء الشيء لا يعمل في باقيه، لأنه يكون عاملا في نفسه.

---

[1] – التذييل والتكميل 186/8.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – الإنصاف 103/2.

[4] – شرح المفصل لابن يعيش 25/7.

[5] – الإنصاف 82/2، مسألة فعل الأمر معرب أو مبني.

ووجه ثانٍ أن الناصب يدخل عليه فينصبه والجازم يجزمه، وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب."[1]

فما ذهب إليه الكسائي إذن في رافع الفعل المضارع بعيد كل البعد عن الصواب.

أما بقية الكوفيين[2]، فقد ذهبوا إلى أنه يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وحجتهم في ذلك أنه ينتصب بعوامل النصب، ويُجزم بعوامل الجزم، فبقي الرفع لا عوامل له.

أما البصريون[3]، فذهبوا إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وحجتهم[4] في ذلك أن هذا القيام عامل معنوي، وهو يشابه المبتدأ الذي حقه الرفع، وحجة أخرى هي أنه لما قام مقام الاسم صار في أقوى الأحوال، فاستحق أقوى الحركات التي هي الضمة.

ولعل مذهب البصريين أقرب إلى الصواب من المذهبين الآخرين.

1_4_ مسألة هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها[5]

ذهب الكسائي إلى أن الاسم يُخفض بعد (حتى) بإلى مضمرة أو مظهرة.

قال ابن يعيش:" واعلم أنهم قد اختلفوا في الخافض لما بعد (حتى) في الغاية، فذهب الخليل، وسيبويه إلى أن الخفض بـ(حتى)، وهي عندهما حرف من حروف الجر بمنزلة اللام، وذهب الكسائي إلى أن خفض ما بعدها بإضمار (إلى)."[6]

فالبصريون، يرون الخفض للأسماء بـ(حتى) نفسها، وهو رأي الكوفيين كذلك.

قال الفراء:" وقوله: ﴿ فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[7]، وفي قراءة عبدالله:﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ حَتَى حِينٍ﴾، وحتى وإلى في الغايات مع الأسماء سواء."[8]

---

[1]- شرح المفصل لابن يعيش 25/7.

[2]- الإنصاف 103/2.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- ينظر حجج البصريين في الانصاف 104/2.

[5]- الإنصاف 141/2.

[6]- شرح المفصل لابن يعيش 34/8.

[7]- الصافات 148.

[8]- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، ط3، 1983، 393/2.

إلا الكسائي فهو يضمر (إلى) بعدها، وحجته في ذلك أنه يقدر قولهم: ضربت القوم حتى زيدٍ، بقوله: ضربت القوم حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ، ثم يحذف (انتهى ضربي إلى) تخفيفا، ولذلك وجب أن تكون إلى عاملة.

وقد أبطل الأنباري مذهب الكسائي وأفسده من وجهين:

الأول: بعده في التقدير، وذلك ضعيف جدا، إذ فيه تكلف ظاهر، وبالتالي إبطاله لمعنى (حتى)، إذ وُضعت ليكون ما بعدها داخلا في جنس ما قبلها، وهذه خاصية لها دون (إلى)، ومما يدل على مباشرتها الاسم بنفسها، وأنها تعمل الجر هي لا (إلى) مضمرة دخولها مع (ما) فتحذف ألفها، كما تحذف مع سائر الحروف الجارة.

قال صاحب اللسان:" وقولهم حتام، أصله حتى ما، فحُذفت ألف ما للاستفهام، وكذلك كل حرف من حروف الجر يُضاف في الاستفهام إلى (ما)، فإن ألف (ما) تُحذف فيه."[1]

1_5_ مسألة القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط[2]

أجاز الكسائي في مثل قولهم: زيداً إن تضربْ أضربْ أن يكون (زيدا) منصوبا بفعل الشرط.

ومنع هذا الفراء وسائر الكوفيين، وأجازوا النصب بجواب الشرط لا بفعله.

أما البصريون، فلم يجيزوا شيئا من ذلك.

قال الزبيدي:" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف الشرط بحال، لأن الشرط كالاستفهام، ونحوه له صدر الكلام، فلا يعمل ما بعده فيما قبله، وهذا هو الصحيح."[3]

فهو يرى أن الكوفيين لا حجة لهم في هذه المسألة، وإن كانوا قد احتجوا لجواز تقديم الجواب على الفعل في الشرط لأنه سابق له في المعنى، وهو رأي ضعيف لا دليل عليه.

أما الكسائي، فلم أقف له على حجة فيما ذهب إليه، ولعله استساغه، أو لعله كان هكذا: إن تضربْ أضربْ زيدا، فحمله الكسائي على باب التنازع، والكوفيون يُعملون الأول[4]، ثم لما

---

[1]- لسان العرب28/4.

[2]- الإنصاف 162/2.

[3]- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح طارق الجنابي، عالم الكتب الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1987، 130-131.

[4]- الإنصاف 86/1، مسألة القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع.

أجاز تقديمه مع جواب الشرط بالحجة التي ذكرت آنفا، أجاز تقديمه مع فعل الشرط، لأنه مفعوله عنده لا مفعول الجواب.

1_6_ مسألة هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟[1]

يرى الكسائي أن كل اسم زادت أحرفه على ثلاثة ففيه زيادة، ويرى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الذي قبل آخره، ففي مثل جعفر الفاء حرف زائد عنده.

أما البصريون لا يرون زيادة في الرباعي ولا الخماسي.

وحجة الكسائي في زيادتها أن مثل جعفر على فَعْلَل، وأن مثل سفرجل على فَعَلَّل، وميزان الصرف قائم على ثلاثة أحرف الفاء والعين واللام، فلابد في مثل جعفر أن يكون هناك حرف زائد، وفي مثل سفرجل أن يكون هناك حرفان زائدان.

قال الرضي الاستراباذي:" اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي...وقال الكسائي الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل أخره، ولا دليل على ما قالا[2]، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فَعْلَل، ووزن سفرجل فعَلَّل، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكرير يُوزن بلفظه."[3]

2_ خلف الأحمر

قبل الخوض في رأي الأحمر الكوفي، لابد من وقفة أقفها هنا تتعلق بترجمة هذا النحوي، فقد سماه الأنباري خلفاً الأحمر، وجعله كوفي المذهب، وربما ذلك لأنه اختلط عليه لقب الأحمر، فلم يدري الأحمر الكوفي من الأحمر البصري، ولم يكن هذا عنده وحده، بل هو ديدن النحاة والمترجمين كلما تشابهت الأسماء.

قال أبو الطيب اللغوي:" ويحكون المسألة عن الأحمر؛ فلا يدرون أهو الأحمر البصري، أو الأحمر الكوفي."[4]، ومن نص أبي الطيب، يظهر أن هناك أحمرين، الأول بصري، وهو "خلف

1- المصدر السابق 297/2.

2- يريد الكسائي والفراء، وسيأتي رأي الفراء في المسألة إن شاء الله.

3- شرح الرضي على الشافية 47/1.

4- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، مراتب النحويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 1.

الأحمر البصري أبو مُحرز بن حيان، مولى بلال بن أبي بردة...ومات في حدود الثمانين ومائة."[1]

والثاني" علي بن المبارك الأحمر النحوي، صاحب علي بن حمزة الكسائي، كان مؤدب الأمين، وهو أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ. وجرت بينه وبين سيبويه مناظرة لما قدم بغداذ...ومات الأحمر قبل الفراء بمدة، قال: أحسبه سنة أربع وتسعين ومائة."[2]

وذهب عز الدين التنوخي محقق كتاب (مقدمة في النحو) لخلف الأحمر البصري إلى أن هذا الخلط بين الاسمين سببه المتأخرون، قال:"وأكثر من نقل عن ابن هشام وقع في الخطأ عينه، وليس شيء أدلّ على هذا الخطأ من قولهم:" وقال خلف من الكوفيين"[3]

فاسم الأحمر الكوفي إذن هو علي بن المبارك لا خلف كما ذكر الأنباري.

وبعد أن وقفتُ على اسم الأحمر الكوفي الحقيقي، أدرس رأيه الآن.

ـ مسألة القول في عامل النصب في المفعول[4]

يرى الأحمر أن العامل في المفعول النصب هو معنى المفعولية،كما أن العامل في الفاعل الرفع هو معنى الفاعلية.

قال أبو حيان:"...ظاهره أن العامل في المفعول به النصب هو الفعل أو ما جرى مجراه، وهذه مسألة خلاف، مذهب البصريين هذا...وقال خلف الأحمر[5] معنى المفعولية."[6]

وقال السيوطي:" وقد اختُلف في ناصب المفعول به... وقال خلف معنى المفعولية، أي كونه مفعولا، كما قال في الفاعل إن عامله كونه فاعلا."[7]

---

[1] - بغية الوعاة 534/1.

[2]- إنباه الرواة 313/2، 317.

[3]- خلف بن حيان الأحمر البصري، مقدمة في النحو، تح عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا، د ط، 1961، 12.

[4]- الإنصاف 82/1.

[5]– لقد وقع أبو حيان فيما وقع فيه الأنباري حول اسم الأحمر الكوفي، فسماه خلفا، والصواب ما أشرت إليه، كما وقع فيه السيوطي والأزهري، وسيأتي موضع خطئهما.

[6]– التذييل والتكميل 6/7.

[7]– همع الهوامع 6/2.

وقال الأزهري:"...وقال خلف الأحمر معنى المفعولية...وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها."[1]

وقد ردّ العكبري ما ذهب إليه الأحمر من أن معنى المفعولية هو العامل في المفعول، فقال:" أما من ذهب إلى أن العامل فيهما المعنى، فحاصله راجع إلى مذهب البصريين، لأن معنى الفاعل والمفعول حاصل من الفعل، فإن أراد ذلك فقد حصل الوفاق، وإن أرادوا معنى آخر فهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أن ذلك يفضي إلى عمل الشيء في نفسه...ولا يجوز أن يكون معنى الشيء عاملا فيه، إذ لو كان كذلك لكان العمل في جميع الأسماء واحدا...

والجه الثاني: أنك ترفع قولك: مات زيدٌ بـ(مات) وزيد في المعنى مفعول، وكذلك ضُرب زيدٌ، ولو كان معنى المفعول هو الفاعل لوجب أن تنصب الجميع..."[2]

وقال أبو حيان:" ونقض مذهب الأحمر بما لم يُسم فاعله، وبقولهم: لم أضرب زيداً، وبقولك: مات زيدٌ، فإنه وقع به في الحقيقة."[3]

فما ذهب إليه الأحمر ظاهر الفساد لا يعول عليه.

أما الكوفيون[4]، فيرون أن العامل النصب في المفعول هو الفعل والفاعل معاً.وحجتهم في ذلك أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظا أو تقديرا.

أما البصريون[5]، فذهبوا إلى أن الفعل هو العامل في الفاعل الرفع، وفي المفعول النصب. وحجتهم في ذلك أن للفعل تأثيرا في العمل بخلاف الاسم.

3_ أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (207هـ)

3_1_ مسألة القول في العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر[6]

يرى الفراء أنه يجوز أن تعطف على موضع(إنّ) قبل تمام الخبر، وذلك فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) مثل قولهم: إنّك وبكرٌ منطلقان. أما إذا ظهر عملها في الاسم، فلا يجيز ذلك.

1- شرح التصريح على التوضيح 463/1.
2 - التبيين عن مذاهب النحويين 265.
3 - التذييل والتكميل 7/7.
4 - الإنصاف82/1.
5 - المصدر نفسه 82/1-83.
6 - المصدر نفسه 167/1.

قال ابن يعيش:" وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن ذلك إنما يجوز إذا لم يظهر عمل، نحو قولك: إنّك وزيدٌ ذاهبان."[1]

قال الفراء:"وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾[2]، فإن رفع الصابئين على أنه عطف على الذين، والذين حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحدا وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفا، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره[3]، جاز رفع الصابئين. ولا أستحب أن أقول: إنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان، لتبيّن الإعراب في عبد الله."[4]

وقد أبان الفراء فيما نقلته عنه عن حجته فيما ذهب إليه، وهي قائمة على عدم ظهور الإعراب في الأسماء المبنية، وعلى ضعف (إنّ) في العمل وقصورها عن الخبر.

وقد ذكرت أن ابن يعيش[5]قد ردّ هذا الرأي وأفسده من وجوه عدة.

3_2_ مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر ؟[6]

للفراء رأي في ثنايا هذه المسألة نقله عنه الأنباري وهو حول علة بناء الفعل الماضي على الفتح.

قال الأنباري:" وكما قال الفراء: إنما بُني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد، لأنه يُفتح في الاثنين، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين."[7]، فحمل الأصل الذي هو الواحد على الفرع الذي هو الاثنين، وهو قول ظاهر الفساد لأن الفعل الماضي ليس على الواحد والاثنين فقط، ولكن هناك الماضي مع الجمع، ويُبنى فيه على الضم، فلِم لم يحمله الفراء على الجمع، ثم يبني الماضي على الضم.

ومذهب البصريين، في بناء الماضي على الفتح قائم على أمرين[8]:

أحدهما: أن الفتحة أخف الحركات.

---

[1] – شرح المفصل لابن يعيش 123/8.

[2] – المائدة 69.

[3] – وهذا مذهب الكوفيين في (إنّ)، ينظر الإنصاف 160/1، مسألة القول في رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة.

[4] – معاني القرآن للفراء 310/1-311.

[5] – ينظر شرح المفصل لابن يعيش 132/8.

[6] – الإنصاف 206/1.

[7] – المصدر نفسه 209/1.

[8] – أسرار العربية 164-165.

ثانيهما: أنه لا يخلو عند بنائه من إحدى الحركات الثلاث ضمة أو كسرة أو فتحة، والفعل ثقيل والكسر ثقيل فلا يُبنى على الكسر ولا يُبنى على الضم لأنه أثقل من الكسر، ولأن بعض العرب يجتزئون بالضمة على الواو فيقولون في قاموا ، قامُ، ومن ذلك قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ[1]

فلما لم يجز البناء على الضم والكسر وجب البناء على الفتح.

3_3_ مسألة القول في العامل في المستثنى النصب[2]

يرى الفراء أن (إلا) مركبة من (إنّ) و(لا) ثم خُففت (إنّ) وأُدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـ(لا).

قال الفراء:" ونرى أن قول العرب(إلاّ) إنما جمعوا بين(إنْ) التي تكون جحدا وضموا إليها (إلا) فصارا جميعا حرفا واحدا وخرجا من حد الجحد إذ جُمعتا فصارا حرفا واحدا."[3]

وقد حاول أبو حيان الاستدلال للفراء وذكر حجته في ما ذهب إليه فقال:" قال صاحب الواضح مستدلا لقول الفراء إن (إلا) مركبة من إن وَ لا فخففت وأُدغمت النون في لا التي للعطف، فإذا جاء بعدها منصوب فالنصب لإن، أو غير منصوب فعلى العطف بلا، قال:" والدليل على أن الأصل لإن وأنه تعمل عمل الفعل هنا قول العرب: قام القومُ إلاك.

وصلوا الكاف بإلا تغليبا لعمل إن في الأصل، وقال بعضهم: قام القوم إلا أنت، فعطف بإلا وأبطل عمل إنْ"، فانظر قول صاحب الواضح:" قول العرب قام القوم إلاك"، فلو كان هذا لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية لما استدل به ولا أطلق أنه قول العرب."[4]

وفيما ذكره أبو حيان، نقله إشارة إلى قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ[5]

إلا أن صاحب الخزانة نقله عن البصريين برواية تسقط بها الحجة وهي قوله:

---

1 – المصدر نفسه، 165.

2 – الإنصاف 226/1.

3 – معاني القرآن 377/2.

4 – التذييل والتكميل 233/2-234.

5 – أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993، 641/2.

.... **أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ**[1]

وقد ردّ أبو حيان مذهب الفراء فقال:" ورد هذا المذهب بأنك تقول: ما قام القوم إلا زيدٌ برفع زيد ونصبه، فلو كان الرفع على ما ذكره من تغليب حكم (لا) لم يجز مع النفي لأن (لا) لا يُعطفب بها بعد النفي، لا يُقال: ما قام القوم لا زيد، ولو كان النصب على ما ذكره، للزم اتصال الضمير المنصوب بها في الفصيح كما يتصل بإن، فتقول: قام القوم إلاك، والعرب لا تقول ذلك إلا في الضرورة وأما في الفصيح فلابد من فصله فتقول: إلا إيّاك."[2]

وأبو حيان في رده هذا يناقض ما ذكره عن صاحب الواضح، ويرى أن الرواية التي ذكرت عن البيت السابق إنما هي ضرورة لا غير.

كما أن ابن مالك رد هذا الرأي بحجة أن التركيب دعوى لا دليل عليها، وأن التركيب لو صحّ لكان للمعنى دور في العمل لأنه بتغيره يتغير العمل."[3]

3_4_ مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني[4]

يرى الفراء أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول، خلافا للكوفيين الذين يرون إعرابه، وخلافا للبصريين الذين يرون بناءه على الضم في محل نصب على أنه مفعول به.

وحجة الفراء فيما ذهب إليه أن المنادى هكذا: يا زيداه، كالندبة تماما، فوقع المنادى بين صوتين مديدين، وهما ياء في أول الاسم وألف في آخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، ولكثرة الاستعمال اكتفوا بحرف النداء في أول المنادى، وأسقطوا الألف التي في آخره ثم بنوا آخر الاسم على الضم حملا على قبلُ وبعدُ، لأن المنادى كان كالمضاف بالنسبة إلى تلك الألف لتعلقه بها أشبه آخره آخر ماحذف منه المضاف إليه وهو مراد معه، كقولهم: جئت من قبلُ ومن بعدُ، وهم يريدون من قبل ذلك ومن بعد ذلك."[5]

---

[1] – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرفاعي، المملكة العربية السعودية، ط2، 1984، 279/5.

[2] - التذييل والتكميل 188/8.

[3] - المصدر نفسه.

[4] - الإنصاف 277/1.

[5] - المصدر نفسه.

وهذا الرأي مردود على الفراء، وقد رده الأنباري زاعما أنه لا دليل للفراء على قيام الألف من المنادى مقام المضاف إليه من المضاف،ومن وجه آخر أن المنادى المضاف قد نُصب ولم يُبنَ على الضم، وهو مفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد."[1]

3_5_ مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و (منذ)[2]

يرى الفراء أن الاسم الواقع بعد (مذ) و(منذ) يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف، ففي قولهم: ما رأيته منذ يومان، فيومان خبر لمبتدأ محذوف.

أما الكوفيون، فيرون ارتفاع الاسم بعدهما بتقدير فعل محذوف، لأن (منذ) مركبة من (من) الجارة و(إذ)، ودليلهم على ذلك أنها عند بعض العرب تحكى بكسر الميم[3]، ولما كانت فيها(إذ) صحّ وقوع الفعل بعدها، فالتقدير عندهم: منذ مضى يومان.

أما البصريون، فيرونهما مبتدأين إذا ارتفع ما بعدهما، وما ارتفع هو الخبر. ويرونهما حرفين جارين إذا خُفض ما بعدهما، وما خُفض اسم مجرور بهما.

قال أبو حيان:" منذ بسيطة، ومذ محذوفة منها، وذهب الكوفيون إلى أن منذ مركبة، واختلفوا. فقال الفراء: أصلها مِنْ ذو، من الجارة وذو التي بمعنى الذي في لغة طيء، وقال غيره: أصلها مِنْ إذْ، فحُذفت الهمزة، فالتقت نون من وذال إذِ وهما ساكنان، فحُركت الذال لالتقاء الساكنين، وجُعلت حركتها الضمة لأنه ضمّنوها معنى شيئين وهما من وإلى."[4]

فالبصريون يرونها أنها بسيطة غير مركبة، وقد قدم أبو حيان هذا الرأي لأنه اختاره، ويرون أن (منذ) أصل لـ (مذ)، حذفت نونها فقط.

وأما الكوفيون، فيرون فيها التركيب على خلاف بينهم كما نقلت عن أبي حيان.

وقد أبطل أبو حيان مذهب الفراء فقال:" ورُد مذهب الفراء بعُرُوِ الصلة عن رابط وبأن ذو موصولة لا يتكلم بها إلا طيء، ومذ ومنذ يتكلم بها جميع العرب."[5]

كما رده ابن يعيش بعد ان ذكر رأي الفراء والكوفيينفقال:"وهذه دعاوى لا دليل عليها،

---

[1] - المصدر السابق 280/1-281.

[2] - المصدر نفسه 327/1.

[3] - قال صاحب اللسان: وحُكي عن بني سُليم: ما رأيته مِنذُ ست، بكسر الميم ورفع ما بعده، وحكي عن عُكل: مِنذ يومان. ينظر لسان العرب 133/14.

[4] - التذييل والتكميل 332/7.

[5] - المصدر نفسه 333/7.

والأصل عدم التركيب."[1]

وأقرب مذهب إلى الصواب ما يراه البصريون في هذه المسألة.

3_6_ مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط وما يترتب عليه؟[2]

يرى الفراء أن مثل قولهم: إن تأتني زيداً أكرمْ، لا يجوز، وإنما يجب الرفع في الجواب، فيقال: إن تأتني زيداً أكرمُ.

وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما يقع لمجاورته لفعل الشرط، فلما فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم ووجب الرفع.

وأما البصريون والكسائي، فيجيزون الجزم في الجواب وإن تقدم عليه المنصوب.

وحجة البصريين أن الشرط يعمل فيهما، فلا حاجة للمجاورة. ولعل الكسائي أجاز الجزم للجواب مع تقدم المنصوب، ولم يجزه حال تقدم المرفوع لقوة المرفوع وضعف المنصوب.

قال الأنباري:" والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنّا أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة بخلاف المرفوع، فينبغي ألاّ يُعتد بتقديمه كتقديم المرفوع."[3]

3_7_ مسألة هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟[4]

اشترط الفراء في مد المقصور وقصر الممدود في الشعر شروطا لم يشترطها غيره، من ذلك أنه لايجوز مد مقصور لا يجيء الممدود في بابه، مثل فَعْلى الذي مذكره فَعْلاَن، وكل ما يحكم القياس بقصره فهو لا يُمد.

ويجوز عنده أن يمد المقصور إذا كان له نظيره في بابه، فيجوز عنده مد (رَحى)، لأنها تصير إلى مثل (سماء)، ومد (هُدى) لأنها تصير إلى مثل (دعاء)، ومد(حِجى) لأنها تصير إلى مثل (رداء) وقد رد الأنباري[5] رأي الفراء هذا وأبطله.

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش 150/4.
[2] - الإنصاف 160/2.
[3] - المصدر نفسه 161/2.
[4] - المصدر نفسه 259/2.
[5] - المصدر نفسه 264/2-265.

3_8_ مسألة هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟[1]

ذهب الفراء إلى أن كل اسم رباعي أو خماسي فيه زيادة، والزائد في الخماسي الحرفان الأخيران، والزائد في الاسم الرباعي هو الحرف الأخير.

قال الرضي الاستراباذي:"...قال الفراء الزائد في الرباعي حرفه الأخير، وفي الخماسي الحرفان الأخيران."[2]

ثم قال بعد ذلك:"...ولا دليل على ما قالا."[3]

فرأيه هذا كرأي الكسائي مع خلاف في موضع الزيادة، وقد قدمت الرد على الكسائي، وهو رد على الفراء كذلك.

3_ هشام بن معاوية الضرير (209هـ)

مسألة القول في عامل النصب في المفعول[4]

يرى هشام أنك إذا قلت: ضننتُ زيداً قائماً، فإنك تنصب زيدا بالتاء، وقائما بالظن.

وهشام يرى أن الناصب للمفعول هو الفاعل، قال أبو حيان:" وقال هشام: العامل النصب فيه هو الفاعل."[5]، ثم ذكر حجته فقال:" ويُستدل لهشام بأنه إذا لم يوجد الفاعل لا في اللفظ ولا ولا في التقدير لم يوجد النصب، فوجوده مع وجوده، وعدمه مع عدمه دليل على العِلِّيَّة."[6]

ثم رد مذهبه وأبطله بوجود النصب مع المصدر وإن لم يوجد فاعل لا لفظا ولا تقديرا[7].

ولعل هشام في باب الظن الذي ينتصب فيه مفعولان جعل المفعول الأول منصوبا على ما يراه من نصب المفعول بالفاعل، ثم جعل الثاني منصوبا بالظن لعدم وجود فاعل ثان، فجعل لمعمولٍ واحد ــ وهو المفعول ــ عاملين اثنين، وفيما ذهب إليه فساد واضح.

---

[1] - المصدر السابق 297/2.

[2] - شرح الرضي على الشافية 47/1.

[3] - المصدر نفسه.

[4] - الإنصاف 297/1.

[5] – التذييل والتكميل 6/7.

[6] - المصدر نفسه.

[7] - المصدر نفسه.

4_ أبو العباس ثعلب(291هـ)

4_1_ مسألة القول في تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها[1]

يرى أبو العباس ثعلب أن تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها جائز من وجه، فاسد من وجه آخر، فإن كانت (ما) رداً لخبر كأن يقال: زيدٌ آكِلٍ طعامك، فترد عليه نافيا: ما زيد آكلا طعامك، فهنا يجوز التقديم فتقول: طعامَك ما زيد آكلا. فإن كان جوابا للقسم كأن يقال: والله ما زيد بآكل طعامك، كانت بمنزلة اللام في جواب القسم، فلا يجوز التقديم.

أما الكوفيون، فذهبوا إلى جواز التقديم مطلقا دون قيد. وأما البصريون، فمنعوه.

وقد رد الأنباري رأي أبي العباس بقوله:" (ما) في كلا القسمين نافية، فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا."[2]، أو يجوز التقديم فيهما معاً إذ لا فرق، كما أنه لا دليل لأبي العباس على دعواه تلك.

4_2_ مسألة القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا[3]

يرى أبو العباس أن الظرف ينتصب في مثل قولهم: زيد أمامك، لأن الأصل فيه: زيد حلَّ أمامك، فحُذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتُفي بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل.

وأما الكوفيون فيرون انتصابه على الخلاف.وأما البصريون، فينصبونه بتقدير فعل وهو استقر، أو بتقدير اسم فاعل وهو مستقر.

قال ثعلب:" وكل ما كان في الوقت، فجائز أن يُحذف الفعل معه."[4]

فثعلب يرى جواز حذف الفعل مع الوقت، والوقت أخو المكان، فلعله حمله عليه فأجاز به حذف الفعل مع ظرف المكان.

فقد رد الأنباري[5]رأيه من حيث أنه لا يُقدَّر الفعل أبدا، فانتصاب الظرف عند ثعلب هو بفعل معدوم، وهذا مستحيل، وكذلك ما ذهب إليه لا نظير له في العربية، وليس له عليها شواهد منها.

---

[1] - الإنصاف 157/1.

[2] - المصدر نفسه .

[3] - المصدر نفسه 213/1.

[4] - مجالس ثعلب 266-267.

[5] - الإنصاف 214/1.

الفصل الثالث

أثر آراء النحاة الفردية على الدرس النحوي.

المبحث الأول: الأثر الإيجابي للآراء الفردية على الدرس النحوي

كثرت آراء النحاة مع امتداد الزمن، فكان لابد لها من تأثير على النحو، وذلك التأثير قد يكون مفيدا.

1_ تعدّد النّظرية النّحوية وشموليتها:

إنّ أثر الآراء الفردية للنّحاة على الدّرس النّحوي، نابع من أثر الخلاف، إذ هما شيء واحد لا فرق بينهما، ومن أهمّ ما أفاد به الدّرس النّحوي من تلك الآراء وتعددها، تعدّد النّظرية النّحوية، و أعني بالنظرية النحوية، تلك النّزعة التي تأسّس عليها نحو كوفي من جهة، ونحو بصري من جهة أخرى.

فسيبويه، ومَن قَبله مِن نحاة البصرة ــ بآرائهم ــ أسّسوا نزعة قياسية، هي رأس النّظرية النّحوية عندهم، فالقياس عندهم أصل لا تدانيه في المرتبة سائر الأصول، قال الأنباري مشيرا إلى مكانة القياس عند البصريين: " اعلم أنّ إنكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأنّ النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب."[1]

وبهذا النص يفهم الدّارس ما معنى النّزعة القياسية عند البصريين، والتي تُعدّ عماد الدراسات النّحويّة عندهم، وما كان لهذه النّزعة أن تظهر، ولا أن تنمو بعد ذلك، لولا تلك الآراء التي كانت تغذيها، من عند هذا النحوي مرّة، ومن عند ذاك مرّة أخرى.

وفي كتاب المخزومي ما يوضح أنّ الفرد قد يغير من اتجاه درس ما، إذا كان هذا الفرد نبيها، ذا آراء جادّة، وإن كان ذلك الدرس النحو العربي، قال المخزومي: " ثمّ جاء (الخليل بن أحمد)، فاعتدّ بأحكام العقل، وعُني بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسات النحوية، وكان ذلك إعلانا بخروج النّحو من أسلوبه الفطري القديم، الذي جرت عليه الطبقات الأولى، إلى أسلوبه النّظري الجديد."[2]

ما ذكره المخزومي، فيه ما كنت أتحدّث عنه هنا عن النّظرية النحوي، والنّزعة القياسية التي بنى عليها البصريون نحوا متماسكا رصينا، وهذا إمام من أئمتهم المعدودين، يذكر القياس وأثره، ويعتني به، لما له من المكانة في إثبات أركان الدرس النحوي الذي لا يزال يحاول الوقوف على قدميه في عصره.

---

[1] - أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، د ط، 1957، 95 .

[2] – مدرسة الكوفة 47.

وفيه ما كنت بصدد الحديث عنه منذ بداية هذا البحث عن الآراء الفردية، والأفراد وجهودهم في الدرس النّحوي، فهذا الخليل بن أحمد يرتفع بالنحو عن الاتجاه الفطري، الذي يحاول التعليل للظواهر النحوية بتلك السّذاجة المعهودة التي تصاحب الفنون أثناء نشأتها، إلى التنظير وإعمال العقل لإبداع أشياء تدفع النحو إلى الأمام، ولا تجعله يراوح مكانه.

أمّا الكسائي، ومن جاء بعده من نحاة الكوفة الأفذاذ، الذين رسموا لأنفسهم نحوا خالصا، لا يدين للنحو البصري بشيء، عدا ما كان من أخذ الكسائي عن الخليل، هذا النحو الذي سلكوا سبيله، إنما كان ذلك بآرائهم التي خالفت البصريين، ولو وافقوهم، لما كان من معنى للدراسات القائمة حول الخلاف واتجاهاته.

أمّا النّزعة التي بنوا عليها نظريتهم النحوية ، فمدارها حول السماع، فهي نزعة سماعية.

قال الدكتور السيد رزق الطويل: " والكوفيون يحترمون كلّ مسموع، ويقيمون عليه قاعدة."[1]

وقال المخزومي فيما نقله عن طه الراوي: " ...أمّا مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمّة، ولا ينقض له عهدا، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطّراح المسموع على الأكثرين."[2]

هذه النزعة السماعية عند الكوفيين، لم تنشأ من فراغ، ولم تظهر عفوا هكذا من لا شي، وإنما هي وليدة تلك الآراء التي كانت تصدر عن النّحاة الكوفيين من جهة، ومن ردّهم لآراء البصريين من جهة أخرى، ورفض منهجهم النحوي.

فالبصريون عند بنائهم على الشائع الكثير، يصطدمون بما يخالف قواعدهم، فيفرون إلى التأويل، وهو ناتج عن اجتهادات فردية، فتظهر الآراء وتتضارب.

أمّا الكوفيون، فقطب الرحى في نزعتهم السماعية الحفظ، فبقدر ما كان النحوي حافظا لكلام العرب، كانت له آراء جديدة لم تكن لغيره من نحاة بلده، وربّما لا يجدون ما يعارضونه عليه، ببساطة لأنهم لم يسمعوا من كلام العرب ما يعضده.

نزعتان مختلفتان: قياسية وسماعية، قامت عليهما النظرية النحوية العربية، واكتسبت بهما جميعا نوعا من الشمولية والإحاطة، ولو قامت على واحدة منهما فقط، لما كتب لها الدوام والاستمرار كل هذا الدهر، وما كان لتينك النظريتين أن تظهرا ــأو لواحدة منهما على الأقل ــ

---

[1] – السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، مكتبة الفيصلية، مكة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1985، 84.

[2] – مدرسة الكوفة 350.

لولا تلك الآراء الفردية من النحاة، المتضاربة أحيانا، وذلك لطبيعة الخلاف القائم بين البشر ومفاهيمهم، والمتوافقة أحيانا، لطبيعة التأثير والتأثر، والمتفردة أحيانا أخرى، لطبيعة الانفراد، وعدم توفّر النّظير.

2_ نشأة المدارس النحوية وتعدد اتجاهات الدرس النحوي:

قد يظنّ بعض الدّارسين أنّ نشأة المدارس النحوية، وتعدّد اتجاهاتها، هو شيء طبيعي في الدرس النحوي، إلا أنّ المتتبّع للمدارس، وكيفية ظهورها، يجد أنّ لآراء النحاة دورا فاعلا لا يمكن إغفاله، وتلك النّشأة هي النشأة ذاتها في الاتجاهات الفقهية، إذ كان الفقه شيئا واحدا في زمن النبي ــ صلى الله عليه وآله وسلّم ــ لأنّ المشرّع حيّ، ولا سبيل للاجتهاد، ولكن بعد ذلك، ظهرت المدارس الفقهية المختلفة، لاختلاف الفقهاء، وتعدد آرائهم.

وأعدّ من تلك المدارس والاتجاهات الآتي:

2_1_ مدرسة البصرة:

البصرة هي واضعة النحو دون خلاف بين المؤرخين، وإن كان الخلاف قد احتدم بينهم حول أوّل نحوي، وليس هذا ما أبحث عنه، وإنّ ما يهمني أن أجد لآراء النّحاة دورا في نشأة النّحو وازدهاره.

إلا أنّ نقطة اختلاف المؤرخين حول النّحوي الأوّل تفيدني، وسأزعم كما زعم القفطي ــوقد أشرت إلى هذا آنفا_ أنّ لعلي بن أبي طالب ــرضي الله عنه_ مقدمة في النحو، فآراؤه تلك، واجتهاداته هي نشأة النّحو، لكني سلّمت كما سلّم السيرافي أنّ السابق كان أبا الأسود، وكذلك آراؤه هي باكورة النحو وأساسه الذي عليه بُني.

ومن أصحاب التراجم الذين يشرحون ما أشير إليه، أبو بكر الزبيدي في كتابه (طبقات النحويين واللغويين)، حيث جعل النحاة طبقات، وعلى كلّ طبقة نحوي، وفي هذا إشارة إلى أنّ الطبقة تتغير بالأفراد وآرائهم لا بالولادة والوفاة.

فجعل أول طبقة بصرية عند أبي الأسود الدؤلي[1]، وعبد الرحمن بن هرمز[2](117 هـ)، وجعل على رأس الطبقة الثانية نصر بن عاصم اللّيثي[3](89 هـ)، وعلى الطبقة الثالثة معاوية

[1] – طبقات النحويين واللغويين 21.
[2] – المصدر نفسه 26.
[3] – المصدر نفسه 27.

بن عمر الدّيلمي[1]، وعلى الطبقة الرابعة أبا عمرو بن العلاء[2](154هـ)، وعلى الطبقة الخامسة الخليل بن أحمد[3]، وما زال هكذا حتى أتمّ عشر طبقات.

تلك التراجم عند الزبيدي توحي بدور النحاة وآرائهم على من قام بعدهم بأعباء الدّرس النحوي عامّة، وعلى أتباعهم بشكل خاص، إلا أنّ ما أشرت إليه، يبدو واضحا عند بلوغه إلى الطبقتين التاسعة والعاشرة، إذ ترجم لهما هكذا: " الطبقة التاسعة أصحاب أبي العبّاس المبرّد."[4]، " الطبقة العاشرة أصحاب الزجاج."[5]

ففي قوله أصحاب أبي العبّاس، وأصحاب الزجّاج، يظهر جليا تأثير كل واحد منهما في أصحابه، وتأثيره ذاك، بآرائه طبعا لا بشخصه.

2_2_ مدرسة الكوفة:

كلّ ما جاز قوله حول مدرسة البصرة، يصح قوله حول الكوفة، إذ نشأتها، وتأسيسها، وظهورها في ميدان النحو، كان بعد تفرّد أصحابها بآرائهم الخاصّة، وإظهارها إلى العلن، ومدافعتهم عنها بما أوتوا من حجة وبرهان.

وقد جعلهم الزبيدي ستّ طبقات، بدأهم[6] بالرؤاسي، ومعاذ الهرّاء(187 هـ)، وأبي مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان، ثم الكسائي[7] في الطبقة الثانية لوحده، ثم فعل في الطبقة الرابعة كما فعل مع البصريين، فجعل طبقة لأصحاب الفرّاء[8]، وطبقة لأصحاب سلمة[9]، وطبقة لأصحاب ثعلب[10].

---

[1] – المصدر السابق 31.
[2] – المصدر نفسه 35.
[3] – المصدر نفسه 47.
[4] – المصدر نفسه 111.
[5] – المصدر نفسه 119.
[6] – المصدر نفسه 125-126.
[7] – المصدر نفسه 127.
[8] – المصدر نفسه 137.
[9] – المصدر نفسه 141.
[10] –المصدر نفسه 151.

2_3_ مدرسة بغداد:

إنّ المدرسة البغدادية أفضل مثال على ما أتحدّث عنه، فنشأتها، وظهورها على الساحة النحوية، بالغ الفضل فيه يرجع إلى الآراء النحوية لنحاة البلدين، فالمدرسة البغدادية، تدين لآراء النحاة في كل شأن من شؤونها.

قال شوقي ضيف: " اتبع نحاة بغداد، في القرن الرابع الهجري نهجا جديدا في دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين: البصرية والكوفية جميعا."[1]

يظهر جليا أنّ البغداديين، يمثلون اتجاها أكثر ممّا يمثلون مدرسة، واتجاههم النحوي هذا، قائم على الانتخاب بين الآراء، يعرضون المسائل، ثم يعرضون الآراء التي خاض أصحابها في تلك المسائل، ثم يميلون إلى طرف عن الآخر، وممّا أسهم في ظهور هذا الاتجاه، ظهور فئة من النحاة، أخذت النحو عن المبرد البصري وثعلب الكوفي، ثم شق عليها أن تميل جملة واحدة إلى جهة على حساب أخرى، فصارت تنتقي بين النحوين.

قال شوقي ضيف: " وكان مِن هذا الجيل، مَن يغلب عليه الميل إلى الآراء الكوفية، ومَن يغلب عليه الميل إلى الآراء البصرية."[2]

فالميولات عند البغداديين، لم تكن واحدة، وعليه تفرّعت الآراء عندهم، وازدادت اتساعا، بل إني أقول: إنّ الآراء ما تفلّتت ولم يُقدر على جمعها إلا بعد ظهور الاتجاه البغدادي.
ويجعلون من أعلامها أبا الحسن ابن كيسان[3]، وأبا القاسم الزجّاجي[4]، وأبا علي الفارسي[5]، وأبا الفتح ابن جنّي[6]، ومحمود بن عمر الزمخشري[7].

إنّ النحو البغدادي، كان اتجاها أكثر منه مدرسة نحوية قائمة بذاتها، لأنّه يفتقر إلى أهمّ ركن من أركان المدرسة، ألا وهو المؤسس والواضع، الذي يبيّن حدود مدرسته لأتباعه من بعده، فلا يحيدون عن تلك الحدود، بل يحافظون عليها.

---

1 - المدارس النحوية لضيف 245.
2 - المرجع نفسه.
3 - المرجع نفسه 248.
4 - المرجع نفسه 252.
5 - المرجع نفسه 255.
6 - المرجع نفسه 265.
7 - المرجع نفسه .

وأغلب من أرّخ للمدرسة البغدادية من المتأخرين، يجعلون أبا الحسن ابن كيسان رائدا لها، ورافعا لقواعدها عاليا، وقد قدّمت الخلاف الذي كان بين المترجمين قديما حول ابن كيسان، فمنهم من جعله كوفيا، ومنهم من جعله بصريا، ومنهم من قال بمزجه بين النحوين، ومنهم من جعله بغداديا، وأغلبهم _كما ذكرت_ من المتأخرين.

وعدم الاتفاق بين المترجمين، أكبر دليل على أن ابن كيسان لم يكن بغداديا واضح المعالم _على الأقل_، إنما كان بصريا أو كوفيا، وقد جعلتُه بصريا أثناء دراستي هذه.

وعلى هذا، فمصطلح الاتجاه أقرب بكثير إلى النحو البغدادي من مصطلح المدرسة، وهو كذلك _أعني مصطلح الاتجاه_ أليق بجميع المدارس النحوية القائمة بعد مدرستي البصرة والكوفة.

3_ انتشار النحو بالأمصار العربية واتساع رقعته الجغرافية ووفرة النحاة:

هذا كذلك ناتج عن تعدّد الآراء النحوية للنحاة، ولن أخوض في ذكر المدارس النحوية هنا وهناك، لأنّ وصول النحو إليها أمر طبيعي، وذلك لأن الباعث على نشأة الدرس النحوي قديما، هو الباعث ذاته على ممارسة الدرس النحوي حديثا، وعبر الأزمان كلها، إذ القرآن ما زال ماثلا أمام المسلمين، واللحن كذلك، بل زاد هذا الأخير تفشيا، وما زال في زيادة كلّما زاد الابتعاد عن عصر الفصاحة.

لذلك كان نحوُ الأمصار شيئا طبيعيا، فقد تعددت الآراء النحوية، فضاقت بها البصرة والكوفة، فكان لزاما عليها أن تجد متنفسا أوسع من بلدين متجاورين، فسار الدّرس النحوي تجاه بغداد، فأحدث فيه نحاتها اتجاها جديدا، هو ما عرف بعد ذلك بالاتجاه الانتقائي.

ثمّ سار الدرس النحوي إلى بقية الأمصار العربية، ليعرف انتشارا وذيوعا لم يعرفه درس علمي قبله إلا الدرس الديني من قرآن وحديث، وأذكر من الأمصار التي حطّ بها النحو رحاله:

3_1_ النحو في مصر:

بعد فتح مصر واستقرار الإسلام بها في مطلع القرن الأول الهجري، اتجهت الدراسات بها إلى القرآن، ولابدّ لدارس القرآن من تقديم الدرس اللغوي والنحوي.

وعليه، فقد كانت الطبقة الأولى من نحاة مصر قرّاء بامتياز، يجمعون ما بين القراءات القرآنية، وبين النحو العربي.

قالت الدكتورة خديجة الحديثي: " كان للقرّاء ولا سيّما ورش المصري وتلاميذ مدرسته في الإقراء الأثر الأكبر في ظهور مدرسة القرّء النحوية، التي قامت بدراسات لغوية نحوية تبين ما

جاء في قراءات ورش، أو في قراءات القراء السبعة وغيرهم من ظواهر نحوية وصرفية، وعرضها وشرحها، ووضع قواعد وأصول عامّة، يتبعها من لا يعرف ذلك من الطلبة."[1]

هكذا نشأ النحو المصري، وهي نشأة طبيعية استدعتها الدراسات القرآنية، ثمّ ظهرت طائفة من العلماء تخصّصت في الدرس النحوي، فحملت أعباءه، وجمعت آراءه، وراحت تصنع لنفسها ولبلدها اتجاها نحويا خاصا به، إلا أنهم لم يخرجوا من قميص إحدى البلدتين: البصرة والكوفة.

قالت الدكتورة خديجة: " وخلاصة القول: إننا لو تتبعنا أخبار النحويين الذين نسبوا إلى مدرسة مصر النحوية، لوجدنا أنّ معظمهم من البصريين الذين رحلوا إليها حاملين كتاب سيبويه... ولاتضح أنه لم يدخل مصر كتاب في النحو الكوفي، ولا شيخ درس على الكوفيين..."[2]

وفيما ذكرته الدكتورة دلالة على أثر آراء البصريين في الدرس النحوي المصري، إذ انتقال النحاة، أو انتقال كتبهم على الأقل إلى مصر من الأمصار، كاف بتحويل ذلك المصر وعلمائه إليهم.

وأذكر من نحاة مصر: الوليد بن محمد التميمي المصادري المعروف بابن ولّاد المصري[3]، وأبو الحسن الأعز[4]، وقد أخذ عن علي بن حمزة الكسائي إمام الكوفة، وأبو علي الدينوري[5]، وأبو بكر بكر بن المزرع[6]، وأبو الحسين محمد بن الوليد بن ولاد التميمي[7]، وأبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد حفيد الوليد بن ولاد[8]، وهناك جملة من النحاة المصريين الآخرين.

وأشهرهم على الإطلاق، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس، نحوي مصري جعل لنفسه مكانة بين نحاة بلده لا تدانيها مكانة، وقد بلغ هذه الشهرة بحسن انتقائه من آراء

[1] - خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط 3، 2001، ص 268.
[2] - المرجع نفسه 272.
[3] - المرجع نفسه 273.
[4] - المرجع نفسه 274.
[5] - المرجع نفسه.
[6] - المرجع نفسه285.
[7] - المرجع نفسه 286.
[8] - المرجع نفسه.

النحاة السابقين، قالت الدكتورة خديجة: " أمّا مسائل النحو والصرف وروايات الشعر فيتضح فيها اهتمامه بآراء سيبويه وأقواله."[1]

لقد تفطّن النحاس إلى أنّ هناك آراء لنحاة قبله، فيها الغثّ والسّمين، فراح ينتقي بينها، ولم يصنع كبعض النحاة في طبقته، اطّرحوا نحو مدرسة ما، وأخذوا نحو الأخرى، غير مبالين بعواقب ذلك على ما سيصدر عنهم من آراء.

ثمّ ظهر ابن الحاجب[2]، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (646 هـ)، وما كان ابن الحاجب ليُذكر ولا النّحّاس، لولا آراؤهما النحوية التي جعلت لهما مكانا بين النحاة.

قال شوقي ضيف: " ولابن الحاجب **آراء** كثيرة، اتفق فيها مع بعض النحاة، وأخرى خالف فيها جمهورهم."[3]

فما ذكره ضيف، دليل على دور الآراء الفردية للنحاة، فبها انتشر النحو وبلغ مصر، وتجاوزها إلى غيرها من الأقطار، وبها جعل النحاة المتأخرون لأنفسهم مكانا بين الجهابذة المتقدمين.

ثمّ ظهر ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (761 هـ)

قال عنه ضيف: " ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو **يوازن بين آراء** البصريين والكوفيين، ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، **مختارا لنفسه** منها ما يتمشى مع مقاييسه، مظهرا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرا ما **يشق لنفسه رأيا جديدا** لم يسبق إليه."[4]

ولك أن تتأمّل في قول ضيف، ليظهر لك أنّ ابن هشام، كابن الحاجب، وكأبي جعفر النحاس، لم تظهر أسماؤهم على الواجهة النحوية من فراغ، بل ثبّتوا مكانتهم بآراء انتقوها بعناية، أو ابتدعوها أوّل مرّة ولم يُسبقوا إليها.

---

[1] – المرجع السابق 281.

[2] – ينظر المدارس النحوية لضيف 343.

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه 347.

3_2_ النحو في الشام:

يبدو أنّ الدرس النحوي بالشام تأخر قليلا مقارنة بالأمصار الأخرى، ولعلّ السبب راجع إلى مجاورتها للروم، وانشغال أهلها بالمرابطة على الثغور الشمالية لبلاد المسلمين.

قالت الدكتورة خديجة: " ولعل أكبر حركة أدبية ولغوية ونحوية ظهرت في الشام، تلك التي قامت على يد سيف الدولة الحمداني بحلب... ونال تشجيعَه اللغويون والنُّحاةُ أيضا، وبرز في بلاطه نحاة مشهورون منهم: أبو علي النحوي الفارسي... وابن جني... والحسن بن صافي بن نزار المعروف بملك النحاة (568 هـ)... وتاج الدين الكندي زيد بن الحسن (613 هـ)... وابن معط يحيى بن عبد النور الزواوي (638 هـ)... وابن يعيش (643 هـ)"[1]

فالدكتورة خديجة تجعل من الشام كل نحوي وفد إليها، والفارسي، وابن جني، وابن معط، هؤلاء النحاة سكنوا الشام فقط، فهم ينتسبون إليها مسكنا لا مولدا، ولو نُسب النحاة إلى حيث سكنوا، لاختلط الأمر، وعزّ على المترجمين نسبة النحاة.

3_3_ النحو في الحجاز واليمن:

تأخّر الدرس النحوي كذلك عن الحجاز بحاضرتيه: مكة والمدينة، وعن بلاد اليمن، للظروف ذاتها بالشام، وأعني بالظروف الانشغال، ولا أعني مدافعة العدو، لأن انشغال الحجازيين كان من نوع آخر، وهو اهتمامهم البالغ بالدرس القرآني والحدِيثي، فقد ازدهرت علوم الحديث بالحجاز ما لم تزدهر بأمصار أخرى، وأدلّ شيء على ذلك، ظهور أول مصنف في الحديث بالمدينة، أعني موطّأ الإمام مالك رحمه الله.

وكانت اليمن _وما زالت_ كالقطعة من الحجاز، للظروف الجغرافية، فلذلك الشاغل لهما واحد لا يتبدّل.

وقد ذكرت[2] الدكتورة خديجة أن أول من أشار إلى النحو بالحجاز كان أبا الطيب اللغوي(351هـ).

3_4_ النحو في المغرب والأندلس:

امتدت الرقعة الجغرافية للدرس النحوي امتدادا واسعا جدا، فحيثما حطّ القرآن رحاله، لم يلبث النحو أن يتبعه، ولما بلغ الفتح الإسلامي طنجة، ثم امتدّ شمالا إلى بلاد الأندلس، واستقرّ المسلمون هناك، جاء الدرس النحوي كذلك، ليكون شاهدا على قيام أعظم حضارة في الغرب

---

[1] - المرجع السابق 341-348 بتصرف.

[2] - ينظر: المرجع نفسه 338.

الأوروبي، إذ تخرج من هناك نحاة حفظ التاريخ أسماءهم، وما زالت تتردّد إلى اليوم على شفاه الدارسين لهذا الفنّ.

انتقلت آراء الكوفيين أولا إلى المغرب والأندلس، فبدأ النحو هناك كوفيا، فالنحو بالمغرب والأندلس، أثر من آثار الآراء الكوفية.

قال شوقي ضيف: " وأول نحاة الأندلس ــبالمعنى الدقيق لكلمة نحويــ جوديّ بن عثمان المؤْروري، الذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ للكسائي والفراء، وهو أول مَن أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول مَن صنف به في النحو"[1]

والواصل إلى الأندلس، لا بدّ له من العبور على المغرب العربي، وعلى هذا يمكن القول: إنّ النحو أول ما ظهر بالمغرب العربي، ظهر كوفيا كذلك.

ثمّ يظهر نحوي يدعى الأفُشْنيق[2] محمد بن موسى بن هاشم (307 هـ)، يُدخل كتاب سيبويه إلى الجزيرة الأندلسية، فيُدخل بذلك النحو البصري إليها، لتزدحم المساجد، وأماكن الدروس بالنحوين: الكوفي والبصري، ولتتضارب آراء النحاة مجددا، إلا أنها هذه المرّة في مصر جديد، وبلد بعيد جدا عن مركز النشأة، بلد موغل في الغرب، حيث لم يكن يتصور النحاة الأوائل أنّ الدرس النحوي سيقطع تلك المسافات ليصل إلى حيث وصل.

ثمّ ازدهر النحو هناك، بل كاد الدرس النحوي يتحول من المشرق إلى المغرب، لتوفر المغرب والأندلس على نحاة برعوا في هذا الفنّ، وبلغوا فيه الغاية، وجعلوا لأنفسهم نهجا جديدا لم يسبقوا إليه، وإن كان في ظاهره مشابها لاتجاه البغداديين في الانتقاء والاختيار.

قال شوقي ضيف: " أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من **آراء** نحاة البصرة والكوفة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين... ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليلات، **والنفوذ إلى آراء** جديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبا من الخصب والنماء."[3]

فالدراسات النحوية بالأندلس، نشأت بآراء كوفية، وازدهرت بآراء المدرستين الكوفية والبصرية معا، إضافة إلى الإفادة من نهج البغداديين وتطويره لخدمة النحو المغربي والأندلسي.

---

1 - المرجع السابق 288-289

2 - المرجع نفسه 289

3 - المرجع نفسه 292-293

ومن أعلام النحاة المغاربة: عياض بن عوانة الكلبي النحوي[1]، والأخوان[2] إبراهيم وعبد الملك ابنا قطن المهريان، وحمدون النحوي[3]، وخلف بن مختار الاطرابلسي[4]، وغير هؤلاء كثير.
ومن أعلام النحاة الأندلسيين: جُوديّ بن عثمان المؤْروري (198 هـ)، وعبد الله بن الغازي[5] (230 هـ)، وهارون بن أبي غزالة السبائي[6]، وعبد الملك بن حبيب السلمي[7] (238 هـ)، وغير هؤلاء كثير جدا من الأعلام.

وقد اشتهر من نحاة الأندلس جماعة، بلغت أسماؤهم ومصنفاتهم الآفاق، وسار ذكرهم في الأقطار، وشرّقوا وغرّبوا، حتى لا يوجد مشتغل بالنحو لا يعرف هؤلاء النحاة.

منهم علي بن أحمد أو إسماعيل بن سيده اللغوي النحوي[8](458 هـ)، صاحب كتاب المخصّص الشهير، ويوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم الشنتمري[9](476 هـ)، صاحب النكت على كتاب سيبويه، وعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي[10] (521 هـ)، أشهر من نار على علم وله إصلاح الخلل الواقع في الجمل، وأبو الحسن علي بن أحمد الباذش[11] (528 هـ)، وسليمان بن محمد بن الطّراوة[12] (528 هـ)، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي[13] (581 هـ)، وأبو علي عمر بن محمد الشلوبين[14] (645 هـ).

---

[1] - المدارس النحوية للحديثي 353.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه 354.
[4] - المرجع نفسه.
[5] - المرجع نفسه 310.
[6] - المرجع نفسه.
[7] - المرجع نفسه.
[8]- بغية الوعاة 137/2-138.
[9] - المصدر نفسه 344/2.
[10] - المصدر نفسه 52/2.
[11] - المصدر نفسه 137/2.
[12] - المصدر نفسه 582/1-583.
[13] - المصدر نفسه 76/2.
[14] - المصدر نفسه 216/2-217.

وهكذا ما زال أعلام الأندلس يرِدون معين التاريخ الصافي، يدوّنون أسماءهم على جداره ويمضون، حتى لا يمكن حصرهم، ومتى أغفلت ذكر أحدهم كنت مذنبا في حق النحو أولا، وفي حقه هو كشخص ثانيا.

ثمّ جاء العلمان الشهيران، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي[1] (672 هـ)، وأبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف النّفزي[2] (745 هـ)، علمان جعلا من الدرس النحوي بالأندلس يتفوق على نظرائه بالأمصار الأخرى، فابن مالك ألّف (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، كتاب لم يؤلّف مثله منذ كتاب سيبويه في تصنيفه وتبويبه، جمع فيه قدرا صالحا من آراء مَن سبقه مِن جهابذة نحاة البلدين، ثمّ جاء الفذّ الثاني أبو حيّان، فشرحه في سفره الرائع (التذييل والتكميل)، جمع فيه أكثر مما جمع ابن مالك من آراء السابقين.

ولعلّ سبْق هذين العلمين كان بفضل جمعهما آراء السابقين من النحاة، والإحاطة بها، ثمّ تمحيصها واختيار الصالح منها في المسائل كلها.

4_ اتساع التأويل للنّص الديني:

إنّ الآراء الفردية للنحاة، وما انجرّ عنها من خلاف نحوي بعد ذلك، قد عمّق النّصّ الديني بنوعيه: القرآن والحديث النبوي، وفتح أمامه باب التأويل على مصراعيه، ما جعله حمّال أوجه، كل مجتهد يدلي فيه بدلوه، فيقبل ويردّ، ويأخذ ويترك، فنشأت للنص الديني معان جمّة لا حصر لها ولا عدد، وكلها يحتمل الصواب لأنه صدر عن مجتهد، كما يحتمل الخطأ كذلك.

إنّ كثرة تلك الآراء وتنوعها، جعلا النص الديني ذا دلالات واسعة، تندرج تحتها جملة من المعاني التي لولا تعدد الآراء فيها لما ظهرت على السطح، فاختلفت كتب التفسير تبعا لاختلاف تلك الآراء، كما اختلفت كتب الشروح الحديثية للعلّة ذاتها.

وواضح جدا أنه كلما تَعدَّد الرأي في المسألة الواحدة، أو تعدَّد التخريج الإعرابي للكلمة الواحدة، تعدّد المعنى الذي تحمله، فيتعدَّد الحكم الديني الناجم عنها: عقيدةً، أو عبادةً، فيتسع المعنى المحتمل.

إنّ تلك الآراء الفردية للنحاة، قد أسهمت إلى حد بعيد في استنطاق النص الديني، واستخراج درره الكامنة التي لا يمكن الغوص إليها دون الدرس النحوي عامة، أو دون آراء

[1]- المصدر السابق 1/ 119-126.
[2]- المصدر نفسه 1/ 266-270.

النحاة خاصة، وذلك لميزة الاختلاف التي جعلها الله ــعز وجلــ في خلقه، فقد يصل هذا النحوي بفكره ورأيه إلى حيث لا يصل ذاك، والعكس.

قال الزمخشري: " ... ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وغيرهم مِن النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهارَ في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والشبثَ بأهداب فسرهم وتأويلهم."[1]

إنّ ما ذكره الزمخشري عن دور النحاة ودور آرائهم وأقاويلهم في دفع التفسير إلى الأمام بالغ الوضوح، لا يحتاج إلى إعادة قراءة، فنحاة المدرستين بآرائهم، قدّموا خدمة جليلة للنص الديني عموما، لا للتفسير وحده.

ومن أمثلة تعدُّد الآراء حول المسألة الواحدة تعدُّد الأعاريب للكلمة الواحد، ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في المسائل السفرية، حيث قال: "علام انتصب 'خيرا' من قوله تعالى:﴿ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ﴾[2] "[3]

ثم ساق بعد ذلك خمسة أقوال مختلفة، لنحاة مختلفين، أجمل ذكرها في الآتي:

ــ إمّا أنّ 'خيرا' انتصب على المفعولية، والعامل فيه هنا على وجهين:

* العامل الأول محذوف والتقدير: آتوا خيرا، وقد ذكر ابن هشام أنه محكي عن سيبويه[4]

* العامل الثاني مذكور، وهو الفعل 'أنفقوا'، واشترط ابن هشام لذلك أن يكون المراد بالخير المال.[5]

ــ وإما أن 'خيرا' خبر لـ (كان) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: يكنِ الإنفاقُ خيرًا، وقد نسب[6] ابن هشام هذا الرأي لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي.

---

[1] – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، د تح، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر، ط 1، 1323 هـ، 3.

[2] – التغابن 16.

[3] – جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، رسالتان في النحو، تح البشير بديار، مطبعة بن سالم، الأغواط، الجزائر، ط 1، 2011، 58.

[4] – المصدر نفسه.

[5] – المصدر نفسه.

[6] – المصدر نفسه 59.

ــ وإما أن 'خيرا' نعت لمصدر محذوف، والتقدير: إنفاقًا خيرًا، ونسب[1] ابن هشام هذا الرأي للكسائي والفرّاء.

ــ وإما أن 'خيرا' منصوب على الحال من ضمير مصدر فعل، والتقدير: أنفقوه، أي أنفقوا الإنفاقَ، والمعنى: أنفقوا حال كون الإنفاق خيرا لأنفسكم، وقال ابن هشام: " قاله بعضهم. "[2]

هذه خمسة آراء مختلفة حول مسألة واحدة، وخمسة أعاريب متباينة لكمة واحدة.

وقد زاد المحقق الدكتور بديار رأيا[3] سادسا استنبطه من كتاب (معاني القرآن) للكسائي، مفاده أنّ انتصاب 'خيرا' في الآية المذكورة، إنما هو لخروجه من الكلام، وهذا تقوله العرب في الكلام التام، كقولهم: لتقومنّ خيرًا لك، وإن كان الكلام ناقصا فإنهم يرفعون، كقولهم: إنْ تقوموا خيرٌ لكم.

ومن أمثلة تعدُّد الآراء كذلك، قول ابن هشام: " في قوله تعالى: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ ﴾[4]، كيف عاد ضمير الجمع على على (فرعون) مع أنه مفرد؟ "[5]

ذكر ابن هشام في هذه المسألة ثلاثة آراء[6]، هي كالآتي:

ــ أنّ ضمير الجمع في 'ملإيهم' عائد على مذكور في الآية، ثمّ اختلفوا حول ذلك المذكور على رأيين هما:

* الأول يجعل الضمير عائدا على (الذّرية)، ونسبه ابن هشام إلى الأخفش سعيد بن مسعدة.

* الثاني يجعل الضمير عائدا على (فرعون) باعتباره اسما للقبيلة لا للفرد.

ــ أن ضمير الجمع (هم) عائد على محذوف، والتقدير: على خوف من آل فرعون وملئهم، فالضمير يعود على الآل، وهم جماعة.

ــ أن ضمير الجمع (هم) عائد على مذكور، ومحذوف استلزمه المذكور، والمعنى هنا أن فرعون إذا ذُكر، استلزم أن يكون معه غيره، وأن لا يكون وحده.

---

[1] – المصدر السابق 60.

[2] – المصدر نفسه 61.

[3] – حاشية المحقق من المصدر السابق 61.

[4] – يونس 83.

[5] – رسالتان في النحو 159.

[6] – المصدر نفسه 159-163.

ومن أمثلة ذلك، ما ذكره أبو جعفر النّحاس من خلاف النحاة حول حرف اللام في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[1]، وأجمل آراء النحاة المختلفة التي أشار[2] إليها في الآتي:

ـــ أنّ اللام في قوله (لَمَنْ) في غير موضعها، والتقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِه، ونسب أبو جعفر هذا الرأي إلى الكسائي.

ـــ أنّ الكلام فيه حذف، والتقدير: يدعو لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِه إلهًا، ونسب هذا الرأي للمبرد.

ـــ أنّ (يدعو) في الآية بمعنى (يقول)، و(مَن) مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: يقولُ لَمَنْ ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نفعِهِ إلهُهُ، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش سعيد بن مسعدة.

والأمثلة عن أثر الآراء الفردية للنحاة في توجيه الآيات القرآنية كثيرة جدا، لا يمكن الوقوف عليها كلها، بل لا يمكن حتى إحصاؤها.

إنّ اختلاف الأعاريب حول الكلمة 'خيرًا' في الآية الأولى، واختلاف الآراء حول عوْد الضمير (هم) في الآية الثانية، وتعدُّد آراء النحاة حول حرف اللام في الآية الأخيرة، وكل آراء النحاة حول آي القرآن تتيح للمفسرين أمرين اثنين:

ـــ الانتقاء من الآراء، فينتقون أقرب معنى إلى الصواب في تقديرهم، ويلغون أبعدها، وذلك إذا كانت الآراء متضاربة فيما بينها.

ـــ الجمع بين الآراء، وذلك إذا كان الجمع يعطي معنى أوسع، وكانت الآراء تساعد عليه لتداخلها، وتوافقها، وتقاربها من بعضها البعض.

ومن أمثلة الانتقاء من الآراء ما مرّ ذكره منها حول الآيات الثلاث، إذ لا يمكن الجمع بينها لتضاربها، واختلاف بعضها عن بعض اختلافا كليا، فلا يمكن الجمع بين المفعول به، وخبر كان، والنعت، والحال في الآية الأولى، فلا بدّ إذن من انتقاء الأقرب إلى الصواب.

أمّا أمثلة الجمع بين الآراء المختلفة، فمثاله قوله تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[3]، وخلاف النحاة حول تخريج (شيئا)، فمنهم مَن جعلها مفعولا به، والتقدير: لا تشركوا به شيئا من الأشياء، ومنهم مَن جعلها مفعولا مطلقا، والتقدير: لا

[1] - الحج 13.
[2] - إعراب القرآن للنحاس 221/2.
[3] - النساء 36.

تشركوا به شيئا من الشرك، وهذان التخريجان لا يتضاربان، بل يتوافقان كل التوافق، فصحّ للمفسرين الجمع بينهما ليصير المعنى: لا تشركوا بالله شيئا من الأشياء، ولا شيئا من الشرك، والجمع بينهما أنفى للشرك، وأتمّ للعبادة، وأبلغ في المعنى.

فالآراء الفردية للنحاة، خدمت النص القرآني خدمة واضحة، وأسهمت في إنماء دلالاته وتوسيعها، أما حظ الحديث النبوي من تلك الآراء، فقد كان أقلّ، وذلك لخلاف النحاة حول حجّيّة الحديث، فلم يعرِضوا له كما عرضوا للقرآن، ولم يُعنوا بمسائله وإشكالاته كما عُنوا بمسائل وإشكالات القرآن.

5_ إثراء المكتبة النحوية:

أسهمت الآراء الفردية للنحاة في دفعهم إلى التأليف، وجعلتهم بين جامع لها، ومدفع عنها، ورادّ عليها، فالأول يحصي منها ما استطاع، ويقف موقف المحايد ما أمكنه ذلك، لعدم انتمائه إلى جهة بعينها، وأغلب هؤلاء من المحدثين، وشيء يسير منهم من المتقدمين.

وأما الاتجاه الثاني والثالث، فكلاهما يدافع ويردّ، ويصرّح بذلك ولا يخفيه، ودافعه إلى ذلك الانتماء إلى طرف دون الآخر، فغلب على هذين طابع الرّدود في كتبهم وتصانيفهم، كما غلبت عليهما العصبية التي كانت تنافي أدبيات الخلاف، وتجعل من الكتاب المؤَلَّف انتصارا لجهة على أخرى لا غير.

إلا أن تلك العصبية أفادت الدرس النحوي من حيث لم تطلب هي ذلك، وملأت المكتبة النحوية بمؤلَّفات لا يمكن حصرها، تضمّ بين طيّاتها كنوزا من الآراء النحوية، وقد أفاد منها الدّارسون عبر الأزمان أيّ إفادة.

وتلك المؤلفات التي عُنيت بجمع الآراء وذكر الخلاف منها قديم وحديث، ومن قديمها أذكر الآتي:

1- المهذب لأبي علي أحمد بن جعفر الدِّينَوَرِي (289 هـ). [1]

2- اختلاف النحويين لأحمد بن يحيى ثعلب (291 هـ).[2]

3- المسائل على مذْهب النحويين ممَّا اختلف فيه البصريون والكوفيون لأبي الحسن محمد بن

---

[1] - حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت، 1914/2.

[2] - المصدر نفسه 33/1 بعنوان اختلاف النحاة.

أحمد بن كيسان (299 هـ)[1]، وهو رَدّ على كتاب اختلاف النحويين لثعلب.

4- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس محمد بن ولّاد (332 هـ).[2]

5- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (338 هـ) [3].

6- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، لعبدالله بن جعفر بن دُرُسْتُويه (347 هـ)[4].

7- الرد على ابن خالويه في (الكل والبعض)، لابن درستويه[5]

8- الرد على أبي زيد البلخي، لابن درستويه[6]

9- الرد على ابن مقسم في اختياره، لابن درستويه.[7]

10- الرد على الفراء في المعاني، لابن درستويه.[8]

11- الرد على من قال بالزوائد وقال يكون في الكلام حرف زائد، لابن درستويه.[9]

12- مناظرة سيبويه للمبرد، لابن درستويه.[10]

13- النصرة لسيبويه على جماعة النحويين، لابن درستويه[11].

14- الاختلاف لأبي القاسم عبيدالله بن محمد الأزدي (348 هـ)[12].

15- الخِلاف بين النَّحْويين لأبي الحسن علي بن عيسى الرمَّاني (384 هـ).[13]

16- الخلاف بين سيبويه والمبرد لأبي الحسن الرماني (384 هـ).[14]

---

[1] - إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1951، 23/2.

[2] - مطبوع.

[3] - كشف الظنون 1809/2.

[4] - عبد الله الجبوري، ابن درستويه، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط 1، 1974، ص 59.

[5] - إنباه الرواة 114/2.

[6] - المصدر نفسه.

[7] - المصدر نفسه.

[8] - المصدر نفسه.

[9] - المصدر نفسه.

[10] - ابن درستويه 71.

[11] - المصدر نفسه 70.

[12] - ينظر: بغية الوعاة 123/2.

[13] - إنباه الرواة 295/2.

[14] - المصدر نفسه 295/2.

17- الانتصار لثعلب لأحمد بن فارس (395 هـ).[1]

18- اختلاف النحويين لأبي الحسن أحمد بن فارس (395 هـ).[2]

19- الخلاف، أو المختلف لعلي بن الحسن الباقولي الأصفهاني (543 هـ).[3]

20- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (616 هـ)[4]

21- الإسعاف في الخلاف لأبي البقاء جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (681 هـ)[5]

22- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لسراج الدين أبي عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (802 هـ)[6]

ومن حديث تلك المؤلّفات أذكر:

1- الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبدالحميد؛ تعليق على كتاب الإنصاف لابن الأنباري، طبع معه

2- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين لمحمد خير الحلَواني، طبعته دار القلم العربي بحلب.

3- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك للدكتور فهمي حسن النمر، طبعته دار الثقافة بالقاهرة.

4- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم للدكتور محمد آدم الزاكي، طبعته المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

5- مسائل خلافية بين ابن هشام وأبي البقاء للدكتور حمزة عبدالله النشرتي.

6- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه لفخر صالح قدارة، طبعته دار الأمل بالأردن

7- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج توثيقًا ودراسة للدكتور إبراهيم بن صالح الحندود.

8- مسائل الخلاف النحوي بين الكسائي والفراء للدكتور الحسيني محمد القهوجي، طبعته جامعة الأزهر.

9_ المدارس النحوية لشوقي ضيف، طبعته دار المعارف بالقاهرة.

---

[1] - بغية الوعاة 337/1.

[2] - المصدر نفسه 337/1.

[3] - التبيين للعكبري، ذكره محقق الكتاب د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين 79-80.

[4] - مطبوع.

[5] - بغية الوعاة 513/1.

[6] - مطبوع.

10_ المدارس النحوية للدكتورة خديجة الحديثي، طبعته مكتبة اللغة العربية ببغداد.
هذا جزء بسيط من الكتب المؤلَّفة في هذا الباب، وأغلبها يتحدّث عن الخلاف ظاهرا، لكنّه في باطنه يطفح بآراء النحاة، إذ لا موطن للخلاف ولا معنى له دون رأي من هنا يردّه أو يؤيّده رأي من هناك.

6_ إثراء اللسان العربي:

كلّما تعدّدت آراء النحاة واختلفت، ظهرت في اللغة العربية تراكيب يجوّزها نحوي انطلاقا من فكره النحوي، وممّا تمليه عليه أصوله النحوية، أو يمليه عليه ما وصله من النصوص التي لم تصل إلى غيره، فيضيف شيئا لم يكن له أصل عند من سبقه، أو يجوّز تركيبا أو كلاما منعه مخالفه.

ومن أمثلة ما جوّزه بعض النحاة في بعض المسائل ما يتعلق بباب (ظنّ) وأخواتها، وسأذكر من ذلك شيئا هنا حتى تتّضح صورة إثراء اللسان العربي.

أحصى[1] أبو حيّان الأندلسي في الباب المذكور خمسا وعشرين مسألة أجازها النحاة باجتهاداتهم، وآرائهم، وأذكر منها الآتي:

_ **المسألة الأولى**: أجاز سيبويه، وأصحابه، والفراء (أظنّ أنَّك قائمٌ)، ولم يجيزوا (أظن قيامَك)، وأجازه الكسائي حملا على قولهم: (أظن ذلك).

_ **المسألة الثانية**: أجاز الكسائي، والفراء (أظنّ أنْ يذهبُ زيدٌ)، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا أن تأتي بعوض، نحو: قد، والسين، وسوف، ولا.

_ **المسألة الثالثة**: أجاز الفرّاء في مذهب من مذاهبه (أظنّ يذهبُ زيدٌ)، ولا يجوّزه أحد من النحاة، حملا منه على قولهم: يريدُ يقومُ.

_ **المسألة الرابعة**: أجاز البصريون (ظننتُ زيدا إنَّه قائمٌ)، بكسر (إنّ)، وأباه غيرهم.

_ **المسألة الخامسة**: أجاز الفرّاء (تُراكَ منطلقاً؟)، و(تظنّك تخرج؟) بحذف حرف الاستفهام، وتابعه على ذلك قطرب، وذهب سيبويه إلى عدم جوازه.

_ **المسألة السادسة**: أجاز الفراء في قولهم: (أظنَّ زيدٌ ذاهباً بحقي باطلَه) رفع (الباطل)، والجمهور ينصبه.

[1] – التذييل والتكميل 6/116–126.

_ **المسألة السابعة:** منع الفراء وابن كيسان (عبدُ الله ما رأيتُ عالمٌ، أو ما ظننتُ)، وأجازه غيرهما، وأجمعوا على جواز (عبدُ الله ما علمتُ عالمٌ).

_ **المسألة الثامنة:** أجاز الكسائي (أزيداً زعمتَ أنَّه منطلقٌ؟)، ومنعه البصريون، وأجمعوا على جواز (أزيدٌ زعمتَ أنّه منطلقٌ؟) برفع زيد.

_ **المسألة التاسعة:** أجاز الكسائي (كم زعمتَ أنَّ الحروريّةَ رجلا؟)ن وتابعه الأخفش.

_ **المسألة العاشرة:** أجاز الكوفيون (ظننتُه منطلقاً زيدٌ)، والبصريون يجعلونه خطأً.

_ **المسألة الحادية عشرة:** أجاز البصريون (ظننتُ زيداً ظناً حسناً قائماً)، وأباه غيرهم.

_ **المسألة الثانية عشرة:** أجاز البصريون (ظننتُ زيداً يوم الجمعة قائماً)، إذا جعلت الظرف للظّنّ، ومنعه الكوفيون، وأجمعوا على جوازه إذا كان الظرف للمفعول.

_ **المسألة الثالثة عشرة:** أجاز الكسائي (طعامَك ظننتُ أنَّ عبد الله آكلٌ)، ومنعه الجمهور.

_ **المسألة الرابعة عشرة:** أجاز الكوفيون (ظننتُ زيداً أنَّه منطلقٌ) بفتح أنّ، وأوجب البصريون الكسر، ولحّنوا الكوفيين في ما ذهبوا إليه.

_ **المسألة الخامسة عشرة:** أجاز ابن كيسان (ظننتُه أنّ زيداً قائمٌ)، ولا يجوز عند البصريين إلا كسر (إنّ) في هذا المثال.

_ **المسألة السادسة عشرة:** أجاز بعض النحويين (أظنُّ عبدَ الله مختصماً وزيداً)، ومنعه الفراء وأكثر النحويين، وقالوا لا يجوز في (زيد) إلا الرفع.

_ **المسألة السابعة عشرة:** أجاز الكسائي (أظنّ عبدَ الله ثمّ زيداً مختصمَيْنِ)، وأنكر عليه الفراء.

_ **المسألة الثامنة عشرة:** أجاز الفراء (أظنُّ عبدَ الله وأظنُّ زيداً مختصمَيْنِ)، على أن تُلغى (أظنُّ) الثانية، ومنعه البصريون.

_ **المسألة التاسعة عشرة:** أجاز البصريون (أخواكَ مَظنونانِ أنْ يذهبا)، وجعله الفراء خطأً.

وبقيت ستّ مسائل أشار إليها أبو حيّان، إلا أني أعرضت عن ذكرها، لا لشيء إلا أنّ أبا حيان ساقها ولم يشر فيها إلى رأي نحوي بعينه، بل ذكر ما يجوز منها وما يقبُح دون إحالة، كقولهم: (أنا ظانٌّ أنْ يقومَ زيدٌ)، وقولهم: (أنا ظانٌّ إنَّك لقائمٌ).

وأحصى[1] أبو حيان كذلك في باب المبتدأ والخبر خمس عشرة مسألة، يجيزها بعض النحاة، ويردّها بعضهم الآخر، وسأُثبت هنا النحاة المجوّزين، وما أجازوه منها:

[1] -المصدر السابق 3/308-312.

ـ **المسألة الأولى**: أجاز السيرافي، وابن السرّاج (كان ضربي زيداً قائماً)، وقبّحه ابن عصفور.

ـ **المسألة الثانية**: أجاز البصريون، والكسائي (ضربي زيداً هو قائماً)، على أن (هو) مبتدأ، و(قائما) حال سدّت مسدّ خبره، ومنعه الفراء.

ـ **المسألة الثالثة**: أجاز الكسائي، وهشام بن معاوية الضرير (مُسرعاً قيامُك)، كما أجازا (مسرعا قُمتَ)، و(مسرعا تقومُ)، ومنع الفراء الأولى (مسرعا قيامُك).

ـ **المسألة الرابعة**: أجاز البصريون (شُربُك ملتوتاً السَّويقَ)، بتقديم الحال على مفعول المصدر، ومنع ذلك الكسائي، وهشام، والفراء.

ـ **المسألة الخامسة**: أجاز الكسائي (وأنتَ راكبٌ حُسْنُك)، ومنعه الفراء.

ـ **المسألة السادسة**: أجمعوا على جواز (إنَّ حسنَك راكباً)، و(أمّا حسنُكَ فراكباً).

ـ **المسألة السابعة**: أجاز الجمهور (أمّا ضرْبِيكَ فكان حسناً)، و(أمّا ضربيك فظننتُه حسناً) على أنّ (حسنا) صفة للضرب، وأبطلهما الفراء على أن (حسنا) صفة للياء والكاف، والكسائي يجيزهنّ كلهنّ.

ـ **المسألة السابعة**: أجاز الكسائي، وهشام (عبدُ الله وعهدي بزيد قديمينِ)، و(عبدُ الله والعهدُ بزيد قديمينِ)، وأصلهما (العهدُ بعبد الله وزيد قديمينِ)، والفراء لم يجز شيئا مما أجازاه.

ـ **المسألة الثامنة**: أجاز الكسائي والبصريون (ضربي زيداً فرساً راكباً) بتقديم معمول الحال السادة مسدّ خبر المصدر عليها، ومنعه الفراء.

ـ **المسألة التاسعة**: أجاز الزجاج (عبدُ الله أحسنُ ما يكون القيام)، ومنعه المبرد.

ـ **المسألة العاشرة**: أجاز البصريون (أكثرُ ضربي زيدٌ)، ومنعه الكوفيون، وأجازوا جميعا (أكثرُ لبسي الكَتَّانُ).

ـ **المسألة الحادية عشرة**: أجاز ابن كيسان (أمّا ضربي زيداً فكان قائماً نفسُه نفسُه)، فتكون (نفسه) الأولى لذكر زيد، و(نفسه) الثانية لذكر الضرب، وقال أبو جعفر النحاس: هو مذهب البصريين والكسائي كذلك، ومنعه الفراء.

ـ **المسألة الثانية عشرة**: أجاز الكوفيون (علمي بزيد كان ذا مال)، ومنعه أبو علي الفارسي.

وبقيت ثلاث مسائل تركتها لأن أبا حيان ذكر فيها ما يمنعه النحاة فقط، دون الإشارة إلى ما يجيزون فيها، وما أبحث عنه هنا هو ما أجازوه لأنه يخدم الباب الذي أعالجه.

إنّ الأمثلة التي مثّلت بها لما أجازه النحاة بآرائهم، إنما هي مأخوذة من بابين فقط، باب (ظنّ) وأخواتها، وباب المبتدأ والخبر، وللناظر أن يرى كيف أجاز النحاة فيهما جملة من المسائل والتراكيب والعبارات، ما كان اللسان العربي ليقبلها لولا اجتهاد أولئك النحاة وآراؤهم.

فماذا لو تتبعنا جميع أبواب النحو باباً باباً، وأحصينا ما أجاز النحاة فيها، كنّا سنقف على مادّة غزيرة تثري اللسان العربي، وتجعل من اللغة العربية أوسع لغة وأخصبها على الإطلاق.

وكما توسّع النحاة في إجازة ما ذكرتُ من التراكيب والعبارات، توسعوا كذلك في الأدوات والحروف، فأعطوها معاني جديدة لم تكن تحملها، من ذلك:

ـ **واو العطف**: ذهب الكوفيون، وأبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن برهان من البصريين إلى جواز وقوعها زائدة في الكلام[1].

ـ **إلا**: جعلها الكوفيون[2] عاطفة بمعنى الواو، وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾[3]، أي ولا الذين ظلموا.

ـ **واو رُبَّ**: ذهب المبرد والكوفيون[4] إلى أنها تعمل الخفض في الأسماء بنفسها، فألحقوها بحروف الجرّ، وحجتهم في ذلك أنها نابت عن (رُبَّ).

ـ **أو**: ذهب الكوفيون[5] إلى أنها تكون بمعنى الواو، وتكون بمعنى (بل)، وحجتهم في كونها بمعنى الواو قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ[6]

وحجتهم في كونها بمعنى (بل) قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[7]

ـ **كيف**: جعلها الكوفيون[8] من أدوات الشرط التي يُجازى بها، وحجتهم أنها مشابهة لكلمات الاستفهام في المجازاة مثل (أين)، و(متى)، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة.

---

[1] – الإنصاف 28/2، وقد مرّت هذه المسألة في الفصل الأول.
[2] – المصدر نفسه 1/ 230.
[3] – البقرة 150.
[4] – المصدر السابق 322/1، وقد مرّت هذه المسألة في الفصل الأول.
[5] – المصدر نفسه 46/2.
[6] – ديوان النابغة 14 ورواية الديوان: ونصفه فقد بالواو.
[7] – الصافات 147.
[8] – الإنصاف 178/2.

ــ **رُبَّ**: هي حرف جر، إلا أن الكوفيين[1] أعطوها معنى الاسمية إذ جعلوها اسما حملا على (كم). كما توسعوا في الأدوات الناصبة للفعل المضارع، فجعلوا منها:

ــ **واو المعيّة**: ذهب أبو عمر الجرمي[2] إلى أنّ واو المعية هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها في مثل قولهم: لا تشرب اللبن وتأكلَ السمك، لأنها خرجت عن باب العطف.

ــ **فاء السّببية**: جعلها الجرمي[3] ناصبة للفعل المضارع كذلك للعلّة ذاتها مع واو المعية.

ــ **لام التعليل**: جعلها الكوفيون[4] حرف نصب للفعل المضارع لأنها قامت مقام (كي).

ــ **كما**: جعلها الكوفيون[5] حرفا يُنصب به المضارع، لأنها بمعنى (كيما) عندهم، وهم يجيزون رفع المضارع بعدها، واستحسن رأيهم هذا أبو العباس المبرد من البصريين.

ــ **لام الجحود**: ذهب الكوفيون[6] إلى أن لام الجحود هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنه يجوز إظهار (أنْ) الناصبة بعدها، وتكون للتوكيد فقط.

ــ **حتّى**: ذهب الكوفيون[7] إلى أنها حرف نصب للمضارع دون تقدير (أنْ) بعدها، لأنها بمعنى (كي)، أو بمعنى (إلى أنْ).

وتوسعوا كذلك في حروف الجرّ، فجعلوا منها:

ــ **كي**: ذهب البصريون[8] إلى جواز الجرّ بـ (كي)، وحجتهم في ذلك دخولها على الاسم (ما)، فتقول: كيمه، كما تدخل عليه لام الجرّ، فتقول: لمه.

ــ **حتّى**: ذهب الكسائي[9] إلى أن (حتى) لا تخفض الاسم بعدها، وإنما يُخفض بـ (إلى) مضمرة أو أو مظهرة، فأضاف إضمار (إلى)، وهذا شيء تفرّد به، ولم يقل به أحد سواه.

---

[1] - مغني اللبيب 216/1 وينظر الإنصاف 328/2.
[2] - الإنصاف 107/2.
[3] - المصدر نفسه 109/2.
[4] - المصدر نفسه 123/2.
[5] - المصدر نفسه 131/2.
[6] - المصدر نفسه 137/2.
[7] - المصدر نفسه 141/2.
[8] - المصدر نفسه 119/2- 120.
[9] - المصدر نفسه 141/2.

إنّ ما أشرتُ إليه من مسائل أجازها النحاة وقبلوها، ومن تراكيب جعلوها صائبة، ومن أدوات حمّلوها معاني ودلالات جديدة، ومن أعاريب استساغوها واستحسنوها، إنما هي غيض من فيض، إذ لا يمكن حصر ما أجازته البصرة، أو الكوفة، أو بغداد، فكيف يمكن حصر ما أجازه أفراد النحاة هنا وهناك على امتداد الزمن النحوي، وكلّ ذلك يصبّ في دائرة الثّراء اللغوي، ويجعل من مادّة اللغة العربية أوسع مادّة من حيث تراكيبها، ودلالاتها، وأعاريب كَلِمِها، وأدواتها، ولن أكون مبالغا إذا قلت: ومن حيث مادّتها المعجميّة.

7 _ اجتهاد النحاة المتأخرين وابتكار آراء جديدة:

إن آراء النحاة الفردية لما تعدّدت، وضاقت بها دواوين النحو واللغة، اتّسعت معها الرؤية النحوية، ففُتح الباب واسعا أمام النحاة المتأخرين الذين ارتدوا حُلل الاجتهاد، فأضافوا على الإرث النحوي الذي بلغهم آراءً هي من خالص فكرهم، ومن محض اجتهادهم.

تجد النحاة المتأخرين يضعون الآراء السابقة أمامهم إذا عالجوا مسألة ما، فإنْ هم رجّحوا رأيا على آخر، فإنهم لم يصنعوا شيئا ولم يضيفوا، ولكنهم كانوا يخلُصون إلى آراء جديدة بالإمعان في الآراء القديمة، وإطالة النظر فيها، فتنشأ عندهم آراء لم يُسبقوا إليها، يحفظها الدرس النحوي، وتمتدّ بعدهم إلى ناشئة النحاة ليُفيدوا منها، وليبتكروا آراءً جديدة هم كذلك.

وإنما اهتدى النحاة المتأخرون إلى هذه السبيل بالتعمق في الدرس النحوي والتبحر فيه، حتى بلغوا فيه حدا لم يبلغه السابقون، وبالوقوف على شواهد لم يقف عليها المتقدمون، وذلك لكثرة التدوين واتساع حركته، وكما امتدّ السماع عندهم توسّعوا هم في القياس، فظرت أقيسة جديدة نتجت عنها آراء جديدة كذلك.

ولعلّ ابن مالك الأندلسي أفضل مثال يُذكر في هذا الموطن، قال ابن الطيب الفاسي: " أما الإمام ابن مالك فلقوة اجتهاده، وسعة معرفته في الفنون العربية، لا يتقيّد بمذهب من المذاهب، لأن الحق كما قال ابن هشام لا يتقيّد بهم، بل ينظر في المسائل النحوية نظر المجتهدين."[1]

توسع ابن مالك في الاستشهاد، فلم يقف عند القرآن الكريم وكلام العرب، بل تجاوزهما إلى الحديث النبوي الذي اتفق النحاة قديما على عدم حجيته للعلل التي أشاروا إليها، قال ابن الطيب الفاسي: " وقد يستدلّ على ترجيح بعض اللغات غير المتداولة بما ثبت لديه من

[1] – أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2000، 65/1.

الأحاديث الصحيحة، مؤيدة بشواهد من كلام العرب، كما لا يخفى عمن تتبع كتبه، ومارس أسرارها ودقائقها."[1]

واعتماده على الحديث النبوي، جعله يهتدي إلى آراء جديدة لم يهتد إليها من سبقه من نحاة المدرستين، ولم يهتد إليها من جاء بعدهم، لأنهم تركوا الحديث وأخذ به هو، فاتسعت دائرة الاستشهاد عنده، وأدّى ذلك به إلى حيث أشرت.

وابن مالك على تأخر عصره، وابتعاد زمنه عن أفذاذ النحاة المتقدمين، إلا أنه اهتدى إلى آراء نحوية جديدة، كُتب لها الذيوع والانتشار أثناء حياته وبعد وفاته، وذلك لعمقها وجدّيّتها، إذ انبثقت من رحِم الآراء السابقة، وتغذّت من خلاصتهم.

وابن مالك في هذا ، ليس فردا لا نظير له، بل هناك جملة من النحاة الذين بلغوا حدّ الاجتهاد، أثروا الدرس النحوي بآرائهم الجديدة، كأبي حيّان الأندلسي، وأبي الحسن الأُبَّذي، وابن الضائع، وابن السيّد البطليوسي، وأبي القاسم السّهيلي، وابن مضاء القرطبي، وابن هشام الأنصاري، وغير هؤلاء كثير لا يُحصى.

كل هؤلاء الذين أشرت إليهم، وغيرهم أفادوا من تلك الآراء الفردية لمن سبقهم من النحاة، واعتنوا بها، واستوعبوها، وفهموا الأساس الذي بُنيت عليه، ثم أخضعوها لفهومهم وأفكارهم، فنفذوا منها إلى آراء جديدة لم يكونوا لينتجوها ولا ليهتدوا إليها، لولا تلك الآراء الضاربة في القِدم.

8 ـ تطور الدرس النحوي وازدهاره:

إن الآراء الفردية للنحاة على امتداد الدرس النحوي، جعلت من النحو مادّة خصبة، تقبل التطور، لأنها تحت تأثير أفكار مختلفة لرجال مختلفين في ظروف مختلفة.

هذا الاختلاف هو الذي خلق الآراء، وعمّق الخلاف، وما نتج عنه دفع الدرس النحوي إلى الأمام، فازدهر كما لم يزدهر علم من العلوم.

وبعد أن كان النحو مادّة تُلقى في حِلَق الدروس داخل المساجد، أو في دور التعليم الخاصة، تشعّبت مادّته، فصار مفروضا على أهله أن يبذلوا جهدا جديدا في جمعه، فصنفوا التصانيف ذات العدد، وظهرت طائفة من العلماء لا همّ لها إلا هذا الفنّ، وجهدت دائبة في تطوير النحو، والنهوض به إلى مقدمة الفنون الأخرى.

[1] - المصدر السابق 66.

و من أهم مظاهر الازدهار النحوي، فصل النحاة بين الدرسين النحوي والصرفي، لأنهم لما نظروا في تلك الآراء، فوجدوا منها ما هو نحوي، يهتمّ بإعراب الكلمة وبنائها، ومنها ما هو صرفي يهتمّ ببنية الكلمة وتقلباتها.

وعليه، بدأت تظهر كتب تفصل النحو عن الصرف، كما ظهرت كتب مخصصة في الصرف فقط، وقد كان يُعالج مع النحو، بل في أغلب التصانيف كان يخصص له ذيل الكتاب لا غير.

ومن الكتب التي اختصت بالتصريف دون النحو:

ــ المنصف، لأبي الفتح ابن جني، وهو شرح لكتاب التصريف الذي صنفه أبو عثمان المازني، والذي يُعدّ أول مصنف مختص بالتصريف، وقد طبعت المنصف دار الكتب العلمية ببيروت.

ــ الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، وقد طبعته مكتبة لبنان ناشرون ببيروت.

ــ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت.

وغير هذه الكتب عند المتأخرين كثير، وفي انفصال التصريف عن النحو في التصنيف، واضح الدلالة على النضج العلمي عند النحاة، وإشارة إلى تطور الدرس النحوي، وذلك من خلال الانتباه إلى الفروق بين العلمين، وما أثار هذا الانتباه، هو تلك الآراء المتابينة، التي يحكي بعضها عن الإعراب وما شابهه، كالآراء التي تتحدث عن المرفوعات، والمنصوبات، والجرورات. والتي يحكي بعضها الآخر عن أوزان الكلمات، وتقلباتها، كالآراء التي تتحدث عن وزن كلمة (أشياء) أو (خطايا)[1] مثلا، أو حروف الزيادة في الأسماء المزيدة، وما شابهها.

ومن مظاهر ازدهار الدرس النحوي نتيجة تعدّد آراء النحاة، ظهور (أصول النحو)، فقد أدرك النحاة أنّ هناك قاعدة نحوية ينطلق منها النحاة أثناء معالجتهم للمسائل، وأثناء إصدارهم للأحكام والآراء، ووجدا أن تلك القواعد تختلف من مدرسة إلى أخرى، وأحيانا من نحوي إلى آخر، فحاولوا جمع تلك القواعد والإحاطة بها حتّى يسهل عليهم النظر في تلك الآراء.

ومن أهم كتب أصول النحو التي خدمت الدرس النحوي:

ــ كتاب الخصائص لأبي الفتح ابن جني، مقد طبعته دار الحديث بالقاهرة.

ــ كتابا لمع الأدلة ، والإغراب في جدل الإعراب، للكمال الأنباري،حققهما سعيد الأفغاني، وطبعا معاً بمطبعة الجامعة السورية بدمشق.

ــ كتاب الاقتراح للجلال السيوطي، طبعته مطبعة السعادة بالقاهرة.

---

[1] – سبق أن ذكرت آراء النحاة حول الكلمتين في الفصل الأول.

ــ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، طبعته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بإمارة دبي.

ــ الإصباح في شرح الاقتراح، لمحمود فجال، طبعته دار القلم بدمشق.

ــ ارتقاء السيادة في أصول النحو، ليحيى بن محمد الشّاوي، طبعته دار الأنبار ببغداد.

ــ أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، طبعه الناشر الأطلسي بالرباط.

ــ في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، طبعته دار المكتب الإسلامي ببيروت.

كل هذه الكتب التي ذكرتها، إذا تأمل الناظر فيها أقل تأمل، يجد أثر تلك الآراء النحوية التي تفردت بها مدرسة عن أخرى، أو تفرد بها نحوي عن آخرين، تلك الآراء بجملتها كان لها الدور الواضح في نشأة أصول النحو، وازدهار الدرس النحوي وتطوره، وبلوغه الغاية التي وصل إليها في أيامنا المتأخرة هذه.

المبحث الثاني: الأثر السلبي للآراء الفردية على الدرس النحوي

كما أثرت الآراء إيجابا على الدرس النحوي، كان لزاما أن تؤثر عليه سلبا، فتعيقه وتجعله يضطرب ويرتبك.

1 _ تعقيد الدرس النحوي:

إنّ الآراء الفردية لنحاة البلدين، أو لغيرهم من نحاة الأمصار المختلفة الذين جاؤوا بعدهم وحملوا عبء الدرس النحوي، قد عقّدته، وجعلت من مادّته شيئا ينفر منه الناشئة، بحجة الصعوبة أحيانا، وبحجة تفرّق المادة وتشعّبها أحيانا أخرى.

ولو تأمل الدارس في علم النحو قبل ظهور الآراء المختلفة، لوجد أنه فنّ يسير، يتضمّن حدودا بسيطة، كحدّ الاسم، وحدّ الفعل، وحدّ الحرف.

ثمّ لو تأمله بعد نشوء المدرستين، وتعمّقِ النحاة في العلل، والقياس، وفي كل ما هو نظري، لوجد أن النحو قد غلب عليه المنطق والبعد الفكري، وجعل منه علما عسيرا لا يميل إلى طلبه إلا القليل من العلماء.

قال الدكتور الطويل: " وكان مظهر تأثر النحو البصري بهذه الدراسات، يتمثل في ظواهر مختلفة، مثل الاهتمام بالحدود، والإمعان في نظرية العامل، وظاهرة التعليل التي اشتهرت بها مدرسة البصرة... "[1]

وما يهمني مما ذكره الدكتور الطويل، هو الآراء البصرية الناتجة عن فكر متأثر بالثقافات الوافدة من هنا وهناك، كالمنطق مثلا، تلك الآراء تحمل من التعقيد ما يجعلها لا تُفهم عند أصحاب الاختصاص المنتهين فيه، فكيف بمن هو ناشئ في هذا العلم يطلبه.

بعد أن كان الفكر النحوي سطحيا، أو كانت الدراسة فطرية، تعتمد على النظر العام في الكلام العربي، والاستقراء، ثمّ بناء القواعد النحوية بكل بساطة، صار أكثر عمقا، وأبعد غورا، فبدا أنه ينهض بالدرس النحوي، ولكنه ما لبث حتّى حاصرته تلك الآراء التي نهضت به، وجعلته يتيه في بيداء التعقيد، وبعد أن كان علما يجذب إليه الطلاب، صار علما طاردا لهم لكثرة ما يتضمّن من المسائل، ولكثرة ما تحتويه تلك المسائل من آراء.

إن آراء النحاة جعلت منه علما غير مستساغ، علما يكلّف طالبه جهدا في تحصيله، وجهدا في حفظه، وجهدا في مذاكرته حتّى لا تتفلّت الآراء التي حصّلها من ذهنه.

[1] – الخلاف بين النحويين 80.

2 _ العصبيّة والابتعاد عن الموضوعية العلمية:

كلما ظهر خلاف، ظهرت عصبية لجهة على أخرى، فكيف لا تنمو العصبية والخلاف قائم في فنّ من فنون العلم، وبين رجال كلٌّ ما بينهم هو صورة حيّة عن عدم التوافق، فالبصرة والكوفة لا تتفقان في شيء، فالصراع بينهما سياسي، واجتماعي، وجغرافي كذلك.

قال الدكتور الطويل: " تقع البصرة كما أسلفنا على حافة البادية، أكثر إيغالا فيها، وصلة بأهلها من الكوفة التي تتصل بالحاضرة اتصالا وثيقا."[1]

أما اجتماعيا، فقد قال الطويل: " سكان البصرة من قيس وتميم، وسكان الكوفة بيوت من فزارة ودارم وزبيد وشيبان."[2]

وأما دور السياسة في الصراع، فقد استبعده الأفغاني، وعزا كل خلاف إلى العصبية، قال:" لم يختلف نحاة المصرين تبعا لاختلاف سياسة بلديهما، فليس للسياسة تأثير مباشر في ذلك، وإنما كان التكتل استجابة **للعصبية** لا غير."[3]

فالعصبية قبل أن تكون للنحاة وآرائهم، كانت قائمة للبلد، فكل نحوي كان يتعصب لبلده، فنشأت بذلك العصبية النحوية، وأثّرت بعد ذلك في أحكام النحاة وتوجهاتهم، وجعلت نحاة البصرة يلتفون على إمام بصري، فلا يرون له معادلا في علمه، ويأخذون كل ما أصدر من أحكام وآراء على أنها الصواب الذي لا يشوبه الخطأ ولا يتسرّب إليه الوهم، ويضعون قدْر كل مخالف لهم وإن بلغ الغاية في الاجتهاد، وجعلت الكوفيين كذلك يفعلون.

ومن أمثلة ذلك ما كان يحمله البصريون من التقدير لسيبويه، وما كان يحمل أمثاله الكوفيون للكسائي، وما حدث قبل قصة المناظرة[4] الشهيرة بين العلمين في مجلس يحيى بن خالد البرمكي أكبر دليل على ما أشرت إليه، إذ أقبل الأحمر الكوفي على سيبويه يسأله قبل حضور الكسائي، فأجابه سيبويه، فخطّأه الأحمر، ثم سأله ثانية، فأجابه سيبويه كذلك، فخطّأه الأحمر ثانية، وسأله ثالثة، فأجاب سيبويه، فصنع الأحمر كما صنع في الأولى والثانية.

ثم أقبل عليه الفراء، فصنع كما صنع صاحبه مع سيبويه، يجيبه سيبويه ثلاث مرات فيُخطّئه الفراء، ثم سكت سيبويه عنهما ولم يكلمهما.

---

[1] – المرجع السابق 70.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د ط، 1987، 217.

[4] – الإنصاف 224/2.

فالقصة حتى هنا، وقبل حضور الكسائي، تظهر العصبية واضحة في أحداثها، إذ كيف يخطِّئ الأحمر الكوفي، وصاحبه الفراء سيبويه، وهو أعلم منهما وأرسخ قدما في النحو؟

إنما حدث ذلك بدافع العصبية الكوفية لا غير، فهما كوفيان، وسيبويه إمام البصريين، وكلما أمعنا في تخطيئه، فإنما هما يمعنان في تخطيئ البصرة، ويرفعان في الوقت ذاته من شأن الكوفة، ولا حظّ في هذه القصة للموضوعية العلمية.

بل لو كانت هناك موضوعية، لذكر الرواة المسائل التي خاض فيها الأحمر مع سيبويه، إذ كيف يحفظ الرواة مسائل الفراء، ولا يحفظون مسائل الأحمر، والمسائل كلها عُرضت في مجلس واحد، ثم ينقلون أخطاء سيبويه دون الإشارة إليها من قريب أو بعيد.

هي العصبية النحوية إذن، كما كانت العصبية القبلية قديما، تؤزّ البصري متى مرّ به رأي للبصريين فيأخذ به دون نظر أو إمعان، ليس لشيء إلا أنه صدر عن جماعته، وتصنع الشأن ذاته مع الكوفي.

3 ـ ارتباك المصطلح النحوي:

لما تعدّدت آراء النحاة، كان لا بدّ أن تتعدّد معها المصطلحات العلمية التي يستعملها النحاة أثناء معالجة المسائل، هذا ما أربك المصطلح النحوي، وجعل منه شيئا لا يمكن إدراك ماهيّته، لتعدّد أسماء المسمّى الواحد.

فقد كان النحوي يصطلح على شيء ما بمصطلَح يحدّده هو، ثم يخالفه نحوي آخر في التّسمية، وهكذا ما زال النحاة كلّما عالجوا مسألة ما، تظهر مصطلحات جديدة تُربك الدرس النحوي، وقد يصطلح النحوي الواحد على الشيء الواحد بمصطلحات عدّة لتعدّد آرائه في المسألة الواحدة.

ومن أمثلة اختلاف النحاة في المصطلحات، ما كان يورده نحاة البصرة ونحاة الكوفة، ومن ذلك:

ـ المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، كلها مصطلحات بصرية، يقابلها عند الكوفيين مصطلح شبه المفعول[1].

[1] – عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، الرياض، السعودية، ط 1، 1981، 162.

ــ الظرف، أو المفعول فيه عند البصريين، يقابله المحل عند الفراء، ويسميه الكسائي صفةً.[1]

ــ البدل عند البصريين، يسميه الكوفيون الرجمة، والتبيين، والتكرير، والمردود[2]، ويُلاحظ هنا تعدّد المصطلح للمُسمّى الواحد عند الكوفيين، وما ذلك إلا لتعدّد آرائهم فيه.

ــ المفعول لأجله عند البصريين، يسميه الفراء التفسير، كما يطلق المصطلح ذاته على التمييز.[3]

ــ النعت عند البصريين، يريدون به الصفة مرّة، والموصوف مرّة، والتوكيد مرّ أخرى، أما الكوفيون، فيطلقون النعت على الصفة فقط.[4]

ــ ما ينصرف وما لا ينصرف عند البصريين، ويسميه الكوفيون ما يُجرى وما لا يُجرى.[5]

ــ اسم الإشارة عند البصريين، يقابله الاسم المبهم عند الفراء.[6]

ــ مصطلح الاسم عند البصريين، يسميه الفراء الفعل، وأحيانا يريد بالفعل الحال، وأحيانا أخرى يريد به خبر(كان)، و(ظنّ) وأخواتهما.[7]

ــ التوكيد اللفظي عند سيبويه والبصريين، يسميه الفراء التشديد.[8]

ــ الحال عند البصريين، اصطلح الفراء على تسميته بالقطع.[9]

ــ النفي والإثبات عند البصريين، جعل لهما الفراء مصطلحي الجحْد والإقرار، وسمّى ابن فارس الجحد ردّا.[10]

لا النافية للجنس عند البصريين، جعل لها الفراء مصطلح لا التبرئة.[11]

1 – المرجع السابق 163.
2 – المرجع نفسه.
3 – المرجع نفسه 164.
4 – المرجع نفسه 165-166.
5 – المرجع نفسه 166-167.
6 – المرجع نفسه 167.
7 – المرجع نفسه 167-168.
8 – المرجع نفسه 170.
9 – المرجع نفسه.
10 – المرجع نفسه 171-172.
11 –المرجع نفسه 172.

ــ الأسماء الستة عند البصريين، كأبيك وأخيك، جعل لها الفراء مصطلح الأسماء المضافة.[1]

ــ الضمير أو المضمر عند البصريين، جعل له الفراء مصطلح المكنّى أو الكناية.[2]

ــ حروف الجرّ عند البصريين، جعل لها الفراء مصطلح الصفة.[3]

وهذا الذي أشرت إليه، إنما هو شيء يسير للخلاف بين نحاة البلدين في اصطلاحاتهم النحوية، والاصطلاحات هي آراء أولا قبل أن تكون أسماءً تصطلح عليها جماعة ما، بل الاصطلاح هو أشد آراء النحوي تعقيدا، وأدلّها على فكره وتوجهه.

قال القوزي: " والمصطلحات لا توضع ارتجالا، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرةبين مدلوله اللغوي، ومدلوله الاصطلاحي."[4]

ما ذكره القوزي، يشير إلى أن عملية الاصطلاح تحتاج إلى نظر ورأي كما ذكرتُ سابقا. كل هذا الكمّ من المصطلحات التي يتوارثها النحاة، هي ناتجة عن آرائهم، ونظرهم، وفكرهم، وقد أربكت الدرس النحوي بكثرتها، وتداخل معانيها إلى حدّ لا يمكن معه ضبطها، أو ضبط مفاهيمها ضبطا علميا.

4 ــ كثرة الاستدراكات على النحاة:

متى تعدّدت آراء النحاة في مسألة ما، فإنّ ذلك يؤذن بعدم الاتفاق حولها، ويؤذن كذلك بتركهم لثغرات أثناء المعالجة، ما يدفع المتأخرين إلى الاستدراك عليهم .

والإشكال لا يتوقف عند الاستدراك بعينه، وإنما فيمن يستدرك، وكيف هو استدراكه، فبعض الاستدراكات لا طائل من ورائها، بل هي تثقل كاهل الدرس النحوي، وتتعب حمَلة النحو في تتبعها والنظر في مدى جدواها.

وأمثّل لذلك بما ذكره أبو حيان الأندلسي في باب المفعول لأجله، وقد عدّ أربعة شروط لانتصابه ذكرها النحاة الأوائل، ثم قال:" وزاد بعض النحويين في الشروط...وزاد بعض المتأخرين شرطا آخر...وزاد بعضهم أيضا..."[5]

هذه استدراكات من المتأخرين في انتصاب المفعول لأجله فقط، فكيف بسائر الأبواب.

---

[1] -المرجع السابق 174.

[2] -المرجع نفسه .

[3] - المرجع نسفه 177.

[4] - المرجع نفسه 23.

[5] - التذييل والتكميل 235/7.

ثم بعد أن ساقها أبو حيان على هذا السياق، قال:" ويمكن ردّ جميع هذه الشروط التي زيدت إلى معنى الشروط التي تقدّمت."[1]

والمعنى مما ذكر أبو حيان، أنه لا فائدة تُرجى من تلك الاستدراكات، بل هي تبَع لما تقدّم من الآراء السابقة حول انتصاب المفعول لأجله، وكذلك أغلب استدراكات المتأخرين، إنما هي مشاركات سطحية في النحو، لا عمق لها يجعلها تثبُت أمام نظر المحققين من النحاة، فما تلبث أن تُحذف أو أنْ تُلغى تماما.

5 _ اضطراب النحاة في نسبة الآراء لأصحابها:

لما تتعدّد الآراء، وتتداخل أسماء النحاة، يضطرب النحاة بعدهم في نسبة الآراء إلى أصحابها، فينسبون الرأي إلى غير قائله، وأحيانا ينسبون لنحوي واحد رأيين قد يكون بينهما من الخلاف في المعنى كما بين المشرق والمغرب.

ومثال نسبة الرأي إلى غير قائله ما نسبه الكمال الأنباري[2] إلى الكسائي حول ناصب المستثنى، إذ زعم الأنباري أن المستثنى انتصب عند الكسائي بتقدير (أنّ) بعد (إلا)، وقد أبطل أبو حيان[3] نسبة هذا الرأي إلى الكسائي.

ومثال نسبة الرأيين المختلفين إلى النحوي الواحد ما حكاه أبو حيان في باب الفاعل، قال:" وذهب قوم إلى أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ، وقومٌ إلى أنه ارتفع بكونه فاعلا في المعنى، ونسبه القتبي إلى **خلف**، وقومٌ إلى أنه ارتفع بالإسناد، ونسبه ابن مالك إلى **خلف**."[4]

رأيان مختلفان، يُنسبان إلى نحوي واحد، لعلّه قال بأحدهما ولم يقل بالآخر، أو ربّما لم يقل بأيّ منهما، وإنما هي أخطاء النحاة في نسبة الآراء فقط.

ومثله ما صنع الأنباري[5] في نسبة رأيين مختلفين إلى الخليل بن أحمد حول مسألة (إيّاك).

وأحيانا أخرى، قد يرى النحوي رأيا ما، إلا أن النحاة بعده لا ينسبونه إليه أبدا، لأنهم لم يطّلعوا عليه، أو لم يصل إليهم، ومن ذلك ما ذكره الأنباري[6] عن جواز ترك صرف ما ينصرف

---

[1] – المصدر السابق.
[2] – الإنصاف 226/1.
[3] – التذييل والتكميل 186/8.
[4] – ارتشاف الضرب 1321/3.
[5] – الإنصاف 218/2.
[6] – المصدر نفسه 58/2.

في ضرورة الشعر، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين دون استثناء وبعض البصريين، إلا أن أبا حيان[1] ذكر أن أبا موسى الحامض لا يجيز ذلك، وهو كوفي المذهب.

ومثل هذا لا تستطيع الوقوف عليه لكثرته، إذ كان بعض النحاة لا يتثبّتون في نسبة الآراء إلى أصحابها، فينسبونها إلى غيرهم أحيانا، وأحيانا ينسبون إلى النحوي الواحد أكثر من رأي، لعله قال بها جميعا، أو لعله لم يقل بشيء منها، وأحيانا أخرى يجرّدون النحاة من آرائهم التي لا تُنسب إلى غيرهم، وما ذاك إلا لتعدّد الآراء الفردية للنحاة، حتّى بلغت مبلغا لا يمكن التحكم فيها معه، ولا يمكن معرفة أصحابها، فيجعل المتأخرين من النحاة يجازفون في نسبتها، فيصيبون مرّة، ويخطئون مرّة.

5 _ التّمادي في الصناعة النحوية:

جعلت آراءُ النحاة المتضاربة جماعةً من متأخري النحاة يُفرطون في صناعة الأمثلة النحوية والصرفية، لعلهم بذلك يجدون إجابات عن إشكالات سابقة، فإذا هم يخلقون إشكالات هي أعوص وأشدّ صعوبة.

مثال ذلك ما كان يصنعه النحاة مع الأمثلة الصرفية، فيأتون منها بما لا طائل من ورائه.

قال ابن عصفور:" تقول في مثل (فُعْلول) من الوعد (وُعْدود)، وإنْ شئت (أُعْدود)، فتهمز الواو لانضمامها... وتقول في مثل (بُهْلول) من اليُمن (يُمْنون)..."[2]

و" قال أبو عثمان: وتقول في فُعْلول من رميْت: رُمْيِيٌّ."[3]

فتعدّد آراء النحاة في مسائل كهذه _إذ هناك من يوافقهما وهناك من يخالف_ لا ينفع الدرس النحوي، بل يعقّده ويُربكه.

[1] – ارتشاف الضرب 892/2.

[2] – الممتع الكبير في التصريف 476.

[3] – المنصف لابن جني 505.

الخاتمة

قام هذا البحث على ثلاثة فصول: أما الفصل الأول، فهو يتحدّث عن آراء النحاة التي خالفوا فيها مدرستهم، ووافقوا غيرها.؛ أما الفصل الثاني، فيتحدّث عن آراء النحاة التي تفرّدوا بها ولم يوفقوا فيها أحدا؛ أما الفصل الأخير، فقد ذكرتُ فيه أثر تلك الآراء جميعا على الدرس النحوي.

والآراء التي جمعتها، أصلها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للكمال الأنباري، إذ أخذتُ ما أورد هو عن نحاة البصرة والكوفة، والمسائلِ التي خاضوا فيها، إذ أشار إلى نحاة خالفوا مدرستهم، وإلى آخرين خالفوا المدرستين معا، فجمعتها، ودرستها، ونسبت كل رأي إلى صاحبه.

ومن الأمور التي وقفت عليها من خلال بحثي هذا:

1 – ما يتعلّق بالدرس النحوي عامّة، وخلاف النحاة، وآرائهم:

ـ إنّ النّحو العربي أصيل النشأة، لم يتأثر بشيء غير عربي، لا من قريب ولا من بعيد.

ـ نشأ النحو حفاظا على الألسنة العربية أن يتسرّب إليه الخلل واللحن، وحتّى يُضبط القرآن الكريم وقراءاته.

ـ نشأ النحو بصريا لعدّة عوامل، ثم انتقل إلى الكوفة لتزدهر الدراسات النحوية بعد ذلك.

ـ إنّ الخلاف بين المدرستين قائم أساسا على العصبية للبلد، ولا دخل للسياسة في إثارته ولا في تغذيته.

ـ إن ما يصح أن يحمل صفة المدرسة النحوية هما البصرة والكوفة، وبغداد بدرجة أقلّ، لأنها أبدعت ظاهرة الانتقاء والاختيار، أما الأمصار الأخرى، فلا يصح تسميتها بالمدارس النحوية.

ـ إن آراء النحاة كانت العلّة في انتشار الدرس النحوي بالأمصار العربية، بل كانت العلة في وجود المدرسة البغدادية، وابتكارها لظاهرة الانتقاء والاختيار.

ـ إن آراء النحاة دفعت الدرس النحوي إلى مقدمة العلوم، وارتقت به بعد أنْ كان علما لا يجاوز عتبات المساجد.

ـ إن آراء النحاة كما ارتقت بالدرس النحوي، فقد أربكته أحيانا، وجعلته يقف حائرا لا يدري أين يتجه.

ـ إن آراء النحاة أثقلت كاهل الدرس النحوي، وجعلته يرزح تحت وطأة عددها الهائل جدا.

2 ـ ما يتعلق بالكمال الأنباري في كتابه الإنصاف:

ـ الكمال الأنباري نحوي مجتهد، بلغ الغاية في الإحاطة بمسائل الخلاف وآراء النحاة.

ـ إن الأنباري ينتصر للبصريين كثيرا، ولا يميل إلى الكوفيين إلا في النادر القليل.

ـ إن الأنباري لا يتثبّت أحيانا في نسبة الآراء إلى أصحابها، فينسب الرأي إلى غير صاحبه مرّة، أو يجرّد نحويا من رأي قال به مرّة أخرى.

ـ إن الأنباري لا يتثبّت في تراجم النحاة وأسمائهم كما صنع مع الأحمر الكوفي، إذ جعل اسمه خلفا، لالتباس الاسمين عليه.

ـ إن الأنباري في كتابه (الإنصاف)، رسم منهجا جديدا للخلاف النحوي وآراء النحاة لم يُسبق إليه، كما وضع أُسس البحث في علم أصول النحو باعتماده على العلل، والسماع، والقياس، وغير ذلك.

إنّ آراء النحاة التي تفرد بها أصحابه، سواء تلك الآراء التي خالفوا فيها مدرستهم ووافقوا غيرها، أو تلك التي خالفوا فيها النحاة جميعهم، قد خدمت الدرس النحوي إلى حد ما، وأربكته شيئا ما كذلك.

إلا أن فضل تلك الآراء جميعا على الدرس النحوي لا يمكن إنكاره أو غضّ الطرف عنه، إذ أسهمت وأسهم أصحابها في جعل النحو علما رائدا يقود رَكْب العلوم، كما جعلوا سائر العلوم تابعة له، تأخذ عنه، وتفيد منه.

ويبقى باب البحث مفتوحا على مصراعيه في هذا الميدان، حيث إنّ الخلاف لا ينقضي ما بقي اثنان قائمان على فنّ من الفنون، إذ تلك طبيعة فطر الله عليها البشر وجبلهم عليها، وكلما قام خلاف، ظهرت آراء، فالأصل في الخلاف رأي هنا، ورأي هناك، فالآراء هي باعثة الخلاف، ثم تغذّيه بعد ذلك ليشتدّ ويمتدّ.

الفهارس العامة

_ فهرس الآيات

_ فهرس الأبيات الشعرية

_ مسرد المصادر والمراجع

_ فهرس محتويات البحث

فهرس الآيات

السورة ورقم الآية	الآية	الصفحة
الفاتحة 4	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	87
البقرة 61	﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا ﴾	74
البقرة 83	﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ ﴾	34
البقرة 150	﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ﴾	132
البقرة 246	﴿ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾	34
البقرة 271	﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾	74
آل عمران 109	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	47
النساء 24	﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	65
النساء 36	﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾	125
النساء 90	﴿ إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾	31
المائدة 69	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾	103،94
التوبة 06	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	75
يونس 89	﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾	49
يونس 83	﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾	124
يوسف 31	﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾	82
الكهف34	﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾	63
مريم 69	﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾	72،71
الحج 13	﴿ يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾	125
المؤمنون 35	﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾	26
النور 43	﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾	54

الأحزاب 56	﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلاَئِكَتُهُ يُصَلُّونَ﴾	95
سبأ 31	﴿ لَوْلاَ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	84،83
الصافات 147	﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾	132
الصافات 148	﴿ فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾	98
الزمر73	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾	40
الرحمن 1-4	﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ﴾	12
التغابن 16	﴿ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ﴾	123

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	الصفحة
(ا)	
_ فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ	104
_ قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغَذِّيْ الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ	47
_ قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أَبِي السَّعْلاَءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَرَاءِ أَنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الخَوَاءِ	53
(ب)	
_ أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ مِنْ جُمَحٍ وَالْعِزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبْ	44
_ عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا وأسعِد اليوم مشغوفا إذا طربا	75
_ يُحِبُّكِ قَلْبِي مَا حَيِيتُ فَإِنْ أَمُتْ يُحِبَّكِ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبُ	80
_ أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ	59
_ فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلُ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ	45
_ وَمُصْعَبُ حِيْنَ جَدَّ الْأَمْـ ـرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا	43
_ أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلاَتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ	80،55
_ وَلِلْخَيْلِ أَيَامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَامَهَا الخَيرَ تُعْقِبِ	67
(ت)	
_ رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ	25
(ج)	
_أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلاَكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ	84
(ح)	
_ وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِجَالِ بِمُنْتَزَاحِ	55
(د)	
_ وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى الشَّرِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ	64
_ وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ	81
_ قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ	132

_ وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلَ لَيلَى وَعَنْ هِنْدِ 43

(ر)

_ أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ 93

_ أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عَمْرْ أَجُبُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتْرْ 49

_ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنكَرٌ أَنْ تُعَقَّرَا 30

_ وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنظُورُ 80

_ وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ 104

_ وَإِنِّي لَتَعْرُونِيْ لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ 31

_ طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةَ النُّفُوسِ غَدُورُ 44

_ يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُر 63

_ فَرَضِيتُ عَنْهَا بِالرِّضَاءِ لِمَا أَتَتْ مِنْ دُونِ غَضْبَةِ صَعْبِهَا وَيَسَارِ 54

_ فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوِيْ مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي 41

(س)

_ الْعلم أوفى حلية ولباس وَالْعقل أوقى جنَّة الأكياس 19

_ خَلاَ أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسَينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ 35

وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ 38

(ض)

_ وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَـا مِرُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعرْضِ 43

(ع)

_ إذا ذكرتك كَاد الشوق يقتلني وأرقتني أحزان وأوجاع 19

_ أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ 75

_ لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي 75

_ فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ 43

(ف)

_ وَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاحْفَظَنَّهُ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَصْرِفُ 46

(ق)

_ وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ 39

(ك)

_ خَلَا اللهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا 36

_ يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا 65
يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُمَجِدُونَكَا

(ل)

_ لَهَا كَبِدٌ مَلْسَاءُ ذَاتُ أَسِرَّةٍ وَكَشْحَانِ لَمْ يَنْقُصْ طِوَاءَهُمَا الْجَبَلْ 54

_ وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلاَءَ السِّرْبَالْ تَنَاسُخُ الإِهْلاَلِ بَعْدَ الإِهْلاَلْ 54

_ يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوَسْ قَلِيلًا إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلُ 46

_ فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ كَلَمَّةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ 40

_ فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ وَإِذَا مَضَى شَيءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ 40

_ ما لشهيد بين أرحامكم شُلَّتْ يَدَا وَحْشِيَّ مِنْ قَاتِلِ 44

_ أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ يَا نَاقَتِي مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ 55

(م)

_ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ 80

_ وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمْ 25

_ أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ لِذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا 62

_ وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لاَ حَرِجٌ وَلاَ مَحْرُومُ 71

_ فَظَلَّا يَخِيطَانِ الوَرَاقَ عَلَيْهِمَا بِأَيْدِيهِمَا مِنْ أَكْلِ شَرِّ طَعَامِ 55

(ن)

_ رَحَيْنَ أَذْيَالَ الْحِقِيِّ وَارْتَعْنْ مَشْيَ حَمِيَّاتٍ كَأَنْ لَمْ يُفْزَعْنْ 49
إِنْ يُمْنَعِ الْيَوْمَ نِسَاءٌ يُمْنَعْنْ

_ فَإِنْ تَسْتَنْكِرِي عَمْرًا فَإِنِّي أَنَا ابْنُ عَدِيَّ حَقًّا فَاعْرِفِينَا 44

_ يَرَى الرَّاؤُونَ بِالشَّقِرَاتِ مِنْهَا كَنَارِ أَبِي حُبَاحِبَ وَالظُّبِينَا 44

_ وَطَعْنٍ كَفَمِ الزِّقِّ غَدَا وَالزِّقُّ مَلْآنُ 31

_ وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِيْنِي 41

(هـ)

ـ أَلاَ يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَ عَمْرُو بن الزُّبَيْرَاهُ 37

(و)

ـ وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي 84،50

(ي)

ـ وَخَفْقَةٍ لَيْسَ بِهَا طُوئِيُّ وَلاَ خَلاَ الْجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ 35

مسرد المصادر والمراجع

(ا)

ـ إبراهيم بن هرمة، الديوان، تح محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت.

ـ الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط1، 1990.

ـ الأخطل غياث بن غوث، الديوان، شرحه وصنف قوافيه مهمدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط2 1994.

ـ الأزهري خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

ـ الاستراباذي رضي الدين، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، تح محسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993.

ـشرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

ـ الأشموني أبو الحسن نورالدين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له حسن حمد بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

ـ الأصمعي أبو سعيد عبدالملك بن قريد، الأصمعيات، تح أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط5، د ت.

ـ الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، د ط،1999.

ـ الأفغاني سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د ط، 1987.

ـ الأنباري كمال الدين أبو البركات عبدالرحمان بن محمد، أسرار العربية، تح محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

_ الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، د ط، 1957.

_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

_ الأنصاري جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان، ط1، 1999.

_ أوس بن حجر، الديوان، تح محمد يوسف نجمي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1979.

(ب)

_ البطليوسي عبدالله بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

_ البغدادي إسماعيل باشا ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1951.

(ت)

_ أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، ديوان الحماسة، شرحه وعلق عليه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

_ تميم بن مقبل، الديوان، تح عَزَّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1995.

(ث)

_ ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ، تح عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

(ج)

_ الجبوري عبد الله، ابن درستويه، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط 1، 1974.

_ جران العود، الديوان، د ت، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر،ط3، 2000.

_ ابن جنِّي أبو الفتح عثمان، الخصائص تح الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2007.

سر صناعة الإعراب، تح علاء حسن أبو شنب، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

المنصف، تح محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

(ح)

ـ ابن الحاجب أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب، تح فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ودار عمار، عمّان، الأردن، د ط، 1989.

ـ الحديثي خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط 3، 2001.

ـ حُرثان بن محرِث ذو الإصبع العداوني، الديوان، تح عبدالوهاب محمد علي العدواني، ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق، د ط،1973.

ـ حسان بن ثابت الأنصاري، الديوان، تح عبدا علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994.

ـ الحملاوي أحمد بن محمد بن أحمد ، شذا العرف في فن الصرف، اعتنى به محمد خالد عبدالمجيد، دار المأثور، القاهرة، مصر، ط1، 2011.

ـ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1998.

ـالتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، دار كنوز إشبيلية، الرياض، السعودية، ط1، 2000.

(خ)

ـ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، د تح، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

ـ ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون، د تح، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1، 2011.

ـمقدمة ابن خلدون، د تح، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

ـ خلف بن حيان الأحمر البصري، مقدمة في النحو، تح عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا، د ط، 1961.

_ خليفة حاجي ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ب ط، ب ت.

(د)

_ أبو دهبل وهْبُ بن زمعة، الديوان، تح عبدالعظيم عبدالمحسن، مطبعة القضاء، النجف، العراق، ط1، 1972.

(ذ)

_ الذهبي شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، طبقات القراء، تح أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1997.

(ر)

_رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البرنوسي، دار ابن قتيبة الكويت، الكويت، د ط، د ت.

(ز)

_ الزبيدي عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تح طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1987.

_الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تح عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2005.

_ الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، د ت، الدار العالمية، الإسكندرية، مص، د ط، د ت.

_المفصل في علم العربية، د تح، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر، ط 1، 1323 هـ

(س)

_ ابن السراج أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلى، دار الرسالة، لبنان، بيروت، ط 3، 1996.

_ السكري أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تح عبدالستار أحمد فراج، مطبعة دار العروبة، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

ـ ابن السكيت يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تح أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط4، د ت.

ـ السليلي أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1987.

ـ السهيلي أبو القاسم عبدالرحمان بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، تح عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح عبدالسلام محمد هارون، دار التاريخ، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

ـ ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المخصص، تح عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

ـ السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تح محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، ط1، 1985.

ـشرح كتاب سيبويه، تح أحمد حسن مهدلي، و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

ـ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

ـبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 2005.

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

ـ السيد رزق الطويل، الخلاف بين النحويين، مكتبة الفيصلية، مكة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1985.

(ش)

ـ ابن الشجري هبة الله بن علي العلوي، أمالي ابن الشجري، تح محمود محمد الطناجي، دار الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1992.

_ الشعراء الهذليون، ديوان الهذليين، تح أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، د ط، 1965.

_ الشلوبين أبو علي عمر بن محمد الأزدي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تح تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993.

_ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 7، د ت.

(ص)

_ صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، الحماسة البصرية، تح عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1999.

_ الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تح أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2000.

_ الصيمري أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تح فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1982.

(ط)

_ الطائي أبو زبيد، الديوان، تح فوزي حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، د ط، 1967.

_طرفة بن العبد، الديوان، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصرالدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3 ، 2002.

_ ابن الطيب أبو عبد الله محمد الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تح _محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2000.

_ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، مراتب النحويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

(ع)

_ العباس بن مرداس، الديوان، تح يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991.

_ عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تح سعيد الأفغاني، دار الرسالة، القاهرة، مصر، دط، د ت.

_ عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ودار الرفاعي، المملكة العربية السعودية، ط2، 1984.

_ عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1999.

_ عبيد الله بن قيس الرقيات، الديوان تح وشرح عزيزة فوال بابتي، دار الجيل،بيروت، لبنان،ط1، 1995.

_ العجاج عبدالله بن رؤبة التميمي، الديوان، تح عبدالحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، د ط، د ت.

_ ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

_ضرائر الشعر، تح السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط1، 1980.

_الممتع الكبير في التصريف، تح فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

_ العقيلي بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د تح، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2003.

_المساعد على تسهيل الفوائد، محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ط 2، 2001.

_ العكبري أبو البقاء، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، صححه واعتنى به الناشر، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010.

_التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح عبدالرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

_اللباب في علل البناء والإعراب، تح عبدالاله النبهان، دار الفكر، دمشق،سوريا، ط1، 1995،1.

_ العلائي الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان، الأردن، ط1، 1990.

_ عمر بن أبي ربيعة، الديوان، قدّم له فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، د ط، 2008.

_ عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، الرياض، السعودية، ط 1، 1981.

(غ)

_ الغنوي طفيل، الديوان، تح حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

(ف)

_ الفارسي أبو علي، الإغفال، تح عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، طبعه المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، د ط، 2003.

_المسائل البصريات، تح محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط1، 1985.

_المسائل الحلبيات، تح حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ودار المنارة، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

_المسائل العسكريات في النحو العربي، تح علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ط2، 1982.

_المسائل المشكلة (البغداديات)، تح صلا الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، د ت.

_المسائل المنثورة، تح مصطفى الحذري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت.

_ فخر صالح سليمان قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، دار الأمل، إربد، الأردن، ط1، 1990.

_ الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تح محمد علي النجار و أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت،لبنان، ط3، 1983.

_المقصور والممدود، تح ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1988.

_ الفرزدق همام بن غالب، الديوان، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

ـ الفضل بن قدامة أبو النجم، الديوان، تح محمد أديب عبدالواحد حميران، مطبوعات مجمع اللغة العربي، دمشق، سوريا، د ط، 2006.

ـ الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

(ق)

ـ القاسم بن محمد الواسطي الضرير، شرح اللمع في النحو، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2000.

ـ ابن قاضي تقي الدين شهبة الأسدي الشافعي، طبقات النحات واللغويين، تح محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، العراق، د ط، د ت.

ـ القرافي شهاب الدين أحمد بن إدريس، الاستغناء في الاستثناء، تح محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1986.

ـ القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2009.

ـ ابن قيم الجوزية شمس الدين محمد بن أبي بكر، بدائع الفوائد، اعتنى به وراجعه محمد عبدالقادر الفاضلي وأحمد عوض أبو الشباب، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط.

(ك)

ـ ابن كثير عماد الدين إسماعيل بن عمر، طبقات الشافعية، تح عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 2004.

ـ كعب بن زهير بن أبي سلمى، الديوان، تح علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط ، 1992.

ـ الكميت بن زيد، الديوان، تح محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

ـ ابن كيسان أبو الحسن محمد بن أحمد، الموفقي، تح عبدالحسين الفتلى، وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد، العدد الثاني، المجلد الرابع، بغداد العراق، 1975.

(م)

_ المالقي أحمد عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق، سوريا، ط3، 2002.

_ ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الأندلسي، شرح التسهيل، تح أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

_شرح الكافية الشافية، تح عبدالمنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية، ط1، د ت.

_ المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، دون تح، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، دون ط، 2002.

_المقتضب، تح محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، 2010.

_ محمد بن سلّام، طبقات فحول الشعراء، تح محمود محمد شاكر، شركة القدس، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

_ المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1958.

_ المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

_ ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، د ت، دار صدر، بيروت، لبنان، ط3، 2004.

_ الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، قدم له وعلق عليه نعيم حسين زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2010.

(ن)

_ النابغة الجعدي، الديوان، تح واضح الصمد، دار الصادر، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

_ النابغة الذبياني، الديوان، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

_ ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

_ النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح محمد محمد تامر، ومحمد رضوان، ومحمد عبدالمنعم، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2007.

ـ النمر بن تولب، الديوان، تح محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

(و)

ـ ابن الوراق أبو الحسن، علل النحو، تح محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999.

ـ ابن ولاّد أبو العباس أحمد بن محمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تح زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

(ي)

ـ ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، تح إبراهيم محمد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط1، 2013.

الرسـائل

ـ محمد بن حمود الدعجان، رسالة ابن كيسان النحوي مقدمة لنيل درجة الماجستير، إشراف راشد بن راجح الشريف، موسم1978/1977، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

المجـلات

ـ حاتم الضامن، المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره، نشره في مجلة المورد العراقية المجلد الثاني العدد الأول، بغداد، العراق، 1973.

فهرس محتويات البحث

الإهداء.

شكر وعرفان.

مقدمة.....**6_10**

مدخل.....**11_21**

الفصل الأول: آراء النحاة التي خالفوا فيها مدرستهم ووافقوا غيرها.....**22_67**

المبحث الأول: آراء البصريين التي وافقت الكوفة.....**23_60**

مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حده.....**23**

مسألة هل يجوز جمع العَلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟.....**24**

مسألة في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.....**26**

مسألة القول في تحمل الخبر الجامد ضميرَ المبتدأ.....**27**

مسألة القول في تقديم خبر «مازال» وأخواتها عليهن.....**28**

مسألة القول في تقديم خبر(ليس) عليها.....**29**

مسألة هل يقع الفعل الماضي حالا ؟.....**31**

مسألة القول في العامل في المستثنى النَّصْبَ.....**32**

مسألة هل يجوز تقديم حروف الاستثناء في أول الكلام ؟.....**35**

مسألة هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟.....**36**

مسألة واو رُبَّ هل هي التي تعمل الجر ؟.....**38**

مسألة هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟.....**39**

مسألة منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.....**42**

مسألة هل يجوز مجيء "كما" بمعنى "كيما" وينصب بعدها المضارع ؟.....**45**

هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟.....**48**

مسألة القول في هل يقال (لولاي) و(لولاك)وموضع الضمائر **49**

مسألة الضمير في (إياك) وأخواتها.....**51**

مسألة هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشعر ؟.....**53**

مسألة وزن (خطايا) ونحوه.....55
مسألة وزن (أشياء).....57
مسألة القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا.....59
المبحث الثاني: آراء الكوفيين التي وافقت البصرة.....61_67
مسألة القول في (نعم) و(بئس) أفعلان هما أم اسمان ؟.....61
مسألة القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل 62
مسألة القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن.....63
مسألة القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه.....64
مسألة القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.....65
مسألة هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟.....66
مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط وما يترتب عليه..67
الفصل الثاني: آراء النحاة التي تفرّدوا بها.....68_109
المبحث الأول: آراء البصريين التي تفرّد بها أصحابها.....69_93
الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ).....69_71
مسألة الضمير في (إياك) وأخواتها.....69
مسألة (أيٌّ) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا.....70
يونس بن حبيب (ت 182هـ).....71_72
مسألة (أيٌّ) الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا..... 71
أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت 215 هـ).....72_76
مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.....72
مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه.....73
مسألة هل تقع (مِن) لابتداء الغاية في الزمان ؟.....74
مسألة عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية.....75
مسألة الحروف التي وُضع الاسم عليها في (ذا) و(الذي).....76
أبو عمر الجرمي (ت 225).....76_79
مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حده.....76

مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.....78
مسألة عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية.....78
أبو عثمان المازني (ت 249هـ).....79_81
مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.....79
مسألة عامل الجزم في جواب الشرط.....81
أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 286هـ).....81_85
مسألة حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين.....81
مسألة القول في علة بناء الآن.....83
مسألة القول في هل يقال لولاي ولولاك؟ وموضع الضمائر.....83
مسألة الضمير في إياك وأخواتها.....85
أبو إسحاق الزجاج (ت 311 هـ).....85_88
مسألة القول في إعراب المثنى والجمع على حده.....85
مسألة القول في عامل النصب في المفعول معه.....86
مسألة الضمير في (إيّاك) وأخواتها.....87
أبو بكر ابن السرّاج(ت 316 هـ).....88_89
مسألة مراتب المعارف.....88
أبو سعيد السيرافي(ت 368 هـ).....89_91
مسألة القول في علة بناء (الآن).....89
مسألة مراتب المعارف.....90
أبو علي الفارسي (ت 377 هـ).....91_92
مسألة القول في علة بناء (الآن).....91
علي بن عيسى الربَعي(ت 420 هـ).....92_93
مسألة الاختلاف في إعراب الأسماء الستة.....92
المبحث الثاني: آراء الكوفيين التي تفرّد بها أصحابها... .....94_109
أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ).....94_100
مسألة القول في العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر.....94

مسألة القول في العامل في المستثنى النصب.....96
مسألة القول في رفع الفعل المضارع.....97
مسألة هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها.....98
مسألة القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.....99
مسألة هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟.....100
خلف الأحمر.....100_102
مسألة القول في عامل النصب في المفعول.....101
أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (207هـ).....102_108
مسألة القول في العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر.....102
مسألة القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر ؟.....103
مسألة القول في العامل في المستثنى النصب.....104
مسألة المنادى المفرد العلم معرب أو مبني.....105
مسألة القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و (منذ).....106
مسألة هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط وما يترتب عليه.107
مسألة هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟.....107
مسألة هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟.....108
هشام بن معاوية الضرير (209هـ).....108
مسألة القول في عامل النصب في المفعول.....108
أبو العباس ثعلب(291هـ).....109
مسألة القول في تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها.....109
مسألة القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرا.....109
الفصل الثالث: أثر آراء النحاة الفردية على الدرس النحوي.....110_144
المبحث الأول: الأثر الإيجابي للآراء الفردية على الدرس النحوي.....111_137
تعدّد النّظرية النّحوية وشموليتها.....111
نشأة المدارس النحوية وتعدد اتجاهات الدرس النحوي.....113
مدرسة البصرة.....113

مدرسة الكوفة.....114
مدرسة بغداد.....115
انتشار النحو بالأمصار العربية واتساع رقعته الجغرافية ووفرة النحاة.....116
النحو في مصر.....116
النحو في الشام.....119
النحو في الحجاز واليمن.....119
النحو في المغرب والأندلس.....119
اتساع التأويل للنّص الديني.....122
إثراء المكتبة النحوية.....126
إثراء اللسان العربي.....129
اجتهاد النحاة المتأخرين وابتكار آراء جديدة.....134
تطور الدرس النحوي وازدهاره.....135
المبحث الثاني: الأثر السلبي للآراء الفردية على الدرس النحوي.....138_144
تعقيد الدرس النحوي:.....138
العصبيّة والابتعاد عن الموضوعية العلمية.....139
ارتباك المصطلح النحوي.....140
كثرة الاستدراكات على النحاة.....142
اضطراب النحاة في نسبة الآراء لأصحابها.....143
التّمادي في الصناعة النحوية.....144
الخاتمة.....145–147
الفهارس العامة.....148– 170
فهرس الآيات.....149
فهرس الأبيات الشعرية.....151
مسرد المصادر والمراجع.....155
فهرس محتويات البحث.....166